

الشيخ الأفاضل

معنى البيت

الباب الرابع



صحة وعلق عليه
مُصطفى الخراساني

عبد بن هاشم الأضحاى

معنى البيت

الباب الرابع

صحة وعلق عليه

مصطفى الخراساني

تحت إشراف

الأستاذ الفاضل الدكتور محمد باقر المجلسي

الباب الرابع

من

مغنى اللبيب

في ذكر أحكام يكثر دوزها^١ و يقبح بالمعرب جهلها
و عدم معرفتها على وجهها^٢

١. ضمير «ها» في الكلمات الأربعة راجع إلى «أحكام».

٢. بأن لا يعرفها أصلاً أو يعرفها على خلاف الواقع. فهذه العبارة صادقة على الجهل المركب والسيط. فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص.

کافة حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الباب الرابع من مغني اللبيب

ابن هشام الأنصاري

تعليقة: مصطفى الخراساني

الناشر: مدين

صَفَّ الحروف والإخراج: مشق ۰۵۱۱-۷۲۶۲۵۵۶

المطبعة: سرور

الكمية: ۲۰۰۰

الطبعة الأولى - ۱۳۸۳هـ ش / ۱۴۲۵م ق

عدد الصفحات والقطع: ۱۴۲ وزيري

السعر: ۵۰۰ تومان

الشابك: X-۹۰-۶۶۴۲-۹۶۴

انصاري مصري، ابن هشام، ۷۰۸ - ۷۶۱.
مغني اللبيب عن كتب الاعراب / ابن هشام انصاري مصري؛
تعليقه نويس مصطفى خراساني - قم: انتشارات مدين، ۱۳۸۳.
ISBN 964-6642-90-X: ۱۴۲ص.

فهرستويي بر اساس اطلاعات نيا.
۱. ادبيات هرب - صرف و نحو. ۲. انصاري مصري، ابن هشام
۷۰۸ - ۷۶۱ ق. مغني اللبيب عن كتب الاعراب - نقد و تفسير.
الف. خراساني. مصطفى ۱۳۶۲ -، تعليقه نويس. ب. مغني
اللبيب عن كتب الاعراب. ج. باب رابع. د. عنوان.

۴۹۲/۷۵

۶۱۴۱/د۹ ج۲ PJ

۲۰۹۱۲ - ۸۰م

کتابخانه ملی ايران

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الهداة
الميامين واللعنة على أعدائهم أجمعين.

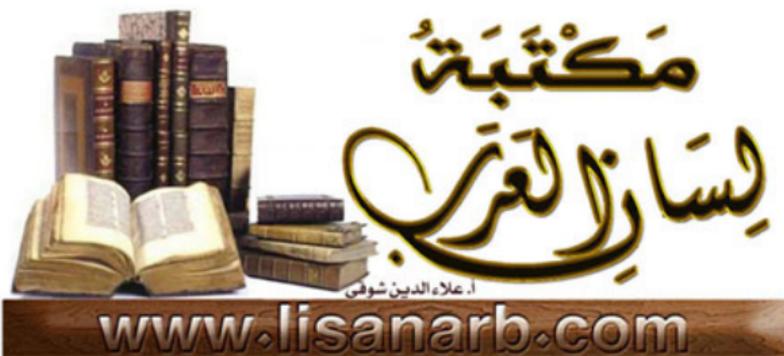
منذ سنوات طويلة جعل كتاب مغني اللبيب عن كتب
الأعراب لابن هشام متناً دراسياً في الحوزات العلميّة و
لا يزال كذلك، لأنّ لمؤلفه معرفة عميقة بلغة العرب و
إحاطة شاملة بالأدب العربي و غزارة علميّة معجبة
بقواعده.

و يمتاز كتابه هذا من بين نظائره بأسلوبه الرائع. فقد
اهتمّ فيه بجمع المسالك والقواعد الأساسيّة بنهجة
مرضية تحقيقيّة تُمهّد الطالب وتُمكنه من إستنباط
الأحكام النحويّة فهو طويل النّفس في التعميق وكثير
القَبَس في التحقيق، أوضّح مُعضلات الشعر و النثر و فتح
مقّلات مسائل الإعراب.

و حيث إنّهُ مُعقّد الجملة، كثير الإستطراد،
فريداً الأسلوب، فلم يكن المغني مغنياً لأبناء عصرنا إلا بعد
الإيضاح والبيان حتّى يسهل الوصول إلى دقائقه لزوّاده و

قد قام بهذه المهمة الأخ الساعي مصطفى الخراساني ببيان
سهل بلا إطناب مُملٍّ ولا إيجازٍ مُخلٍّ، فقد راجعت قسماً من
تعليقاته فوجدته وافياً نافعاً لطلاب هذه المرحلة الدراسية.
ومن الله تعالى أستمدُّ وأرجو أن يجعل الكتاب عوناً
لطابيه و مشرعاً زوياً لوارديه والحمد لله رب العالمين.

محمد جواد علم الهدى



www.lisanarb.com



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com

رابطہ بدیل



فمن ذلك:

ما يُعرَفُ به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بإبتدائية المقدم من الإسمين في ثلاث مسائل:

إحداهما: أن يكونا معرفتين ، تسارت رتبتهما نحو: «الله ربنا» أو اختلفت نحو: «زيدُ الفاضلُ^٢، والفاضلُ زيدٌ»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً^٣، وقيل: ^٤المشتقُّ خيرٌ وإن تقدم نحو: «القائمُ زيدٌ».

والتحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند

١- إنَّ المعارف على مراتب متعدّدة: ١- الضمير (المتكّم ثم المخاطب ثم الغائب). ٢- الظم. ٣- المبهمات (الإسم الإشارة و

الموصولات. ٤- المعرّف بالأل». وهذا ينبغي التنبيه على موارد:

الف - اختلف النحويون في تقديم الضمير على العلم في الرتبة أو عكسه، وما ذكرناه هو أحد القولين.

ب - المعرّف بالإضافة في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم.

ج - «أن» و«أل» المؤنّتين بالمصدر المعرّف كانا في حكم الضمير.

د - المنادى من أقسام المعارف عند بعضهم فرتبته عندهم متأخرة عن الكل.

٢- اختلفت رتبتهما سواء كانت اللام للتعريف أو للموصولة.

٣- أي سواء تسارت رتبتهما في التعريف أو لا و سواء كان أحدهما مشتقاً أو لا.

٤- هذا القول للرازي محتجاً بأنَّ المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو انمسند فالمشتق هو المنسوب لأنه صفة، ورتبه صاحب

التنخيص بأنَّ الصفة تؤوّل بالذات مجردة والجماد تؤوّل بالصفة أي: صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الإسم.

المخاطب كأن يقول: «مَنْ القائم؟» فنقول: «زيدُ القائم». فإن علمهما وجهل النسبة فالمتقدم المبتدأ.^١

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للإبتداء بهما نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني»
الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأوّل هو المعرفة كـ«زيدُ القائم» وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوّغ الإبتداء به فهو خبرٌ إتِّفاقاً نحو «خزُّ ثوبك و ذهبُ خاتمك» وإن كان له مسوّغٌ فكذلك عند الجمهور.

وأما سبويه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مألِك» و«خيرٌ منك زيدٌ» و«حسبنا الله» ووجه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخص منهما

١. قال الدسوقي: كان على المصنف أن يقول: والتحقيق أنّهما إما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو مختفين، وفي كلّ إتا أن تساوي في التعريف أو لا، فالصور سث، فإن تساوى علماً أو جهلاً فإن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدّم أو تأخّر. وإن لم يكن أحدهما أعرف فالمتقدّم هو المبتدأ وإن اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوماً هو المبتدأ تقدّم أو تأخّر وكان أعرف، أو لا، لأنّ ما ذكره فيه قصور.

أقول: هذا البحث للمصنف لاجدوى له بل لا تحقيق به، لأن رتبة المعارف لا تكون أمراً جلياً واعتبارياً بل كان أمراً يدل عليه الحال. فـ«زيد» مثلاً إن علمناه وعرفناه كثيراً يكون أعرف من «هذه» إن عرفناه قليلاً، و عني العكس فـ«هذه» مثلاً يكون أعرف من «زيد»، إذن ليس علينا أن نقول: العلم أعرف من الاسم؛ الإشارة مطلقاً. فالحقّ أنّه قد يكون العلم أعرف منه وقد لا يكون وكذا في عموم المعارف سوى ضمير المتكلم وحده لأنه أعرف من كلّ المعارف بهديهة العقل وأن معرفة الشخص نفسه أكثر من معرفته لغيره حتّى قال الله تعالى: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ» قد يشكّل علينا بأن رتب المعارف كان أمراً اعتبارياً بسبب وضع العرب، والنحو قواعد لمعرفة استعمال العرب فلا يرد في هذا العلم مباحث عقلية. فنقول: هنا الاستعمال يستزم الدور لأنّ التحويين بأنفسهم يقولون: إنّ المبتدأ إن كان أعرف فكذا وإن لم يكن فكذا، ثم يقولون: نحن نرى في لغة العرب (يعني النحو على) آراء انفسهم) يعامى مع الأعراف معاملة مع غيره معاملة أخرى، ففسبوا هذه المعاملات بالعرب والحال أنّهم بأنفسهم يعاملون هذه المعاملات فقد ترى أن في هذا الإستدلال دوراً مصرحاً، إذن نقول: المبتدأ والخبر إن يكونا معرفتين فإن كان أحدهما معلوماً والثاني مجهولاً فأجل المعلوم مبتدأ والمجهول خبراً لأنه لاجدوى لحمل المعلوم على المجهول غالباً، وإن يكونا معلومين أو مجهولين فأتبهما شنت فأجل مبتدأ والثاني خبراً، لكنّ الأحسن أن تجعل المقدّم مبتدأ والثاني خبراً لأنّ الأصل في المسند إليه أن يكون مقدّماً كي يحمل عليه المسند.

٢. ومخصّصهما عملهما في اجزاء والمجرور.

نحو: «الفاضل أنت» ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لإبتدائية النكرة قوله تعالى ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾^١ (الأنفال: ٦٢)، ﴿إِنَّ أَوْلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِيكَّةً﴾ (آل عمران: ٩٦) وقولهم «إِنَّ قَرِيْباً مِنْكَ زَيْدٌ» وقولهم «بحسبِكَ زَيْدٌ» والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب.^٢

ولخبريتها قولهم: «ما جاءت حاجتك^٣ بالرفع، والأصل «ما حاجتك»، فدخل الناسخ^٤ بعد تقدير المعرفة مبتدأً، ولولا هذا التقدير لم يدخل^٥، إذ لا يعمل في الإستفهام ما قبله، وأما من نَصَبَ^٦ فالأصل «ما هي حاجتك» بمعنى أي حاجة هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول «زيدٌ هو الفاضل» وتُقدَّر «هو» مبتدأً ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً، فيجوز لك حينئذٍ أن تدخل عليه «كان» فتقول: «زيدٌ كان الفاضل».

ويجب الحكم بإبتدائية المؤخَّر في نحو: «أبو حنيفة أبو يوسف»^٨ و

١. تصب النكرة «أن» ولا ينصب بها إلا ما كان مبتدأً وكذا تقول في ما بعدم واعلم أن «حسب» نكرة مسبوغة لأنه من الأسماء المتوَعَّلة في الإبهام فلا يعرف بالإضافة إلى المعرفة بل يختص فقط.

٢. خلافاً للأخفش.

٣. «ما» نكرة خبر مقدَّم و«حاجتك» مبتدأ مؤخر.

٤. أي: «جاءت» لأنه بمعنى «صار» فكان من الأفعال الناقصة وحينئذٍ «ما» خبر مقدَّم و«حاجتك» مبتدأ مؤخر.

٥. أي: «الناسخ» أصلاً في الكلام لأنه لو جعل «ما» مبتدأً مقدِّماً و«حاجتك» هو الخبر لكان الناسخ إذا دخل إنما يدخل على المبتدأ وهو «ما» فيلزم أن يكون ما قبل أداة الإستفهام عمل فيها وهو باطل.

٦. أي: نَصَبَ «حاجتك» فكان خبراً لا «كان» واسمه ضميرٌ مستتر يعود إلى «ما» فلا يكون «ما» نفسه إسم كان، لأنَّ إسم النواسخ لا يقدَّم عليها.

٧. أي: يجوز الأوجه الثلاثة لكن على وجه الإبتدائية يجوز دخول «كان» عليه. ونحن نثبت لك إن شاء الله تعالى أن لا يكون شيء مسعى بضمير الفصل في لغة العرب أيضاً فهمت من عبارة أنه يجوز عنده تأكيد المضمرة للظاهر كما سيأتي شرحه إن شاء الله تعالى.

٨. لأنَّ أبا حنيفة هو النعمان بن الثابت صاحب مذهب الحنفي المشهور وأبو يوسف تلميذه وصاحبه فينبغي أن يجعل

بِسُوْنِهِمْ أَيْسَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ
 لِبَنُونِنَا بِنُوْ أَيْسَاءُنَا وَسَائِنَا
 رِعِيًّا لِّلْمَعْنَى، وَيُضَعَّفُ أَنْ تَقْدَّرَ الأَوَّلُ مَبْتَدَأُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ المَعكُوسِ ٢
 لِلْمِبَالِغَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَادِرُ الوُقُوعِ، وَمخَالَفٌ لِلأَصُولِ ٣، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَقْتَضِيَ المَقَامُ المِبَالِغَةَ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أبو يوسف مبتدأ ليشبهه بأبي حنيفة لا بالعكس.

١. البيت منسوب إلى الفرزدق والمعنى أن أولاد أبناءنا هم بنونا، أما بنانا فإن بينهم هم أبناء الرجال الأبعاد

٢. وهو التشبيه الذي جعل المشبه به مُشَبَّهًا لِيُبَالِغَ فِي أَمْرٍ. كقولك: «الأسدُ زيدٌ» لتبالغ في شجاعة زيد حتى يكون شجاعة الأسد شبيهاً به.

٣. أي أصول النحو لأن أصول النحو إنما ينظر فيها لما يفيد صفة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذي ينظر فيها إنما هو أصول علم المعاني.



ما يُعرَفُ به الإِسْمُ من الخَبَرِ

إِعلم أَنَّ لهما ثلاثَ حالاتٍ:

إحدها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الإِسْمُ والمجهولُ الخَبَرُ، فيقال «كان زيدُ أخا عمرو» لمن علم زيداً و جهل أخوتَه لعمرو، و «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرو و يجهل أنَّ إسمه زيدٌ، وإن كان يعلمهما و يجهل إنتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف^١ فالمختار جعله الإِسْمَ، فتقول «كان زيدُ القائمُ» لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجلٍ قائمٍ، فعرف كلاً منهما بقلبه، و لم يعلم أنَّ أحدهما هو الآخر، و يجوز قليلاً «كان القائمُ زيداً». و إن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مُخَيَّرٌ نحو «كان زيدُ أخا عمرو، و كان أخو عمرو زيداً» و يُستثنى من مختلفي الرتبة نحو «هذا»^٢ فإنه يتعين للإسمية^٣ لمكان التنبيه المتصل به، فيقال «كان هذا أخاك، و كان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإنَّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ^٤ و تدخل التنبيه عليه، فتقول «ها أنا ذا» و لا يتأتى ذلك في باب الناسخ، لأنَّ الضمير متصل بالعمل.

١. كلامنا في رتب المعارف يرد أيضاً هنا.

٢. أي: كلُّ إسم إشارةٌ قرينةٌ بأداة التنبيه نحو: هؤلاء هاتان و... .

٣. لأنَّ حرف التنبيه له صدر الكلام فيستحق أن يكون إسماً ليحقق صدرته، لا يخفى عليك أن التقدير و عدمه أمر لفظي في الكلام و لذا لا يلزم من لزوم التقدير في اللفظ لزوم التقدير في الرتبة. اللهم إلا أن يقال: إنَّ اتحاد الرتبة مع اللفظ أحسن من تخالفهما، على هذا إسمية الإسم الإشارة كانت حسناً لأنه متعين، فتأمل.

٤. أي: تجعل الضمير مبتدأ و تدخل التنبيه عليه.

فلايتأتى دخول التنبية عليه، على أنه سُمِعَ قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا له «أن»، و«أن» المقدّرتين بمصدر مُعرّف بحكم الضمير، لأنّه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك^١، فلهذا قرأت السبعة ﴿ما كان حجّتهم إلا أن قالوا﴾ (الحائفة، ٢٥)، ﴿فما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾ (النمل، ٥٤) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونّه في التعريف^٢.

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار عنها فأنت مخيّر فيما تجعله منهما الإسم وما تجعله الخبر، فتقول «كان خيرٌ من زيدٍ شرّاً من عمرو» أو تعكس^٣، وإن كان المسوّغ لإحدهما فقط جعلتها الإسم نحو «كان خيرٌ من زيدٍ امرأةً».

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الإسم والنكرة الخبر، نسحو «كان زيدٌ قائماً» ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله:

١. أي: المؤلّتين.

٢. قول النحويين: «الضمير لا يوصف ولا يوصف به»، فيه نظر، ونحن نثبت خلافها. نرجع في أدلّتهم:

قال الرّجائي: لأنّ الإسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف فقد استغنى عن النعت. (الجمل في النحو ص ١٦). و«هذا يمثل زُبّ رجبي وأبيه يقرأ القرآن» فإنها يعود إلى الرجل وهو نكرة مبهم.

قال السيوطي: لا ينعى الضمير ولا ينعى به مطلقاً. أمّا الأوّل فلأنّه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره، و الإشارة لا تتم بل المشار إليه الظاهر المتقدّم، ولأنّ النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ولا يضمّر إلا بعد معرفة لا لباس فيها. وأمّا الثاني فلأنّه ليس بمشتق ولا مؤوّل به فلا يتصوّر فيه إضمارٌ يعود إلى معنوه ولأنّه أعرف المعارف وتقدّم اشتراط أن يكون النعت أعرف إنتهى.

أمّا قوله «فلأنّه إشارة» ردّ بأنّ الضمير نفس ما تقدّم ذكره لا إشارة إليه، وأمّا قوله «لأنّ النعت... ولا يضمّر إلا بعد معرفة لا لباس فيها» ردّ بمثل «زُبّ رجلٍ وأبيه»، وأمّا قوله «فلأنّه ليس بمشتقٍ ولا مؤوّل به» ردّ بمثل «صررت بالضارب وأبيه» فإنّ الهاء يؤوّل بـ «الضارب» كما هو ظاهر، (إنّ يمكن تأويل الضمان إمّا باعتبار مراجعها أو أشياء أخرى، وأمّا قوله «لأنّه أعرف المعارف» ردّ بما أوردناه في حاشية المبحث الماضي فنثبت لك أنّ الضمير قد يوصف به كما أنّه قد يكون بدلاً.

٣. فكما لا يحسن الإخبار بغير الأعراف عن الأعراف لا يحسن الإخبار بـ «أن» و«أنّ» عن غيره.

٤. فتقول مثلاً «كان شرٌ من عمرو خيراً من زيد».

و لا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ

إِنِّي قَبِيلُ النَّفَرِثِ يَا ضَبَاعًا

و قوله:

أَكَاثُ حَسْبَيْتُهُ مِمَّنْ بَيْتِ رَأْسِ أ
يَكُونُ إِزْجَاجُهَا عَسَلٌ وَ مَاءٌ

و أمَّا قراءة ابن عامر ﴿أو لم تكن لهم آية أن يعلمه﴾ (همزة ١٩٧) بتأنيث «تكن» و رفع «آية»، فإن قدرت «تكن» تامة فاللام متعلقة بها و «آية» فاعلها، و «أن يعلمه» بدلٌ من آية أ، أو خبر لمحذوف أي: هي أن يعلمه، و إن قدرتْها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و «أن يعلمه» مبتدأ و «آية» خبره، و الجملة خبر «كان»؛ أو «آية» إسمها و «لهم» خبرها، و «أن يعلمه» بدلٌ أو خبرٌ لمحذوف، و أمَّا تجويز الزجَّاج كون «آية» إسمها و «أن يعلمه» خبرها فردّوه لما ذكرنا، و اعتدّر له بأن النكرة قد تخصصت بـ«لهم».

١. لأنه لا يلزم في البدل توافقهما في التعريف والتكثير. أقول: وكذا في الصفة فإنك سترى أن فائدة البدل الإيضاح فكما أن البدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة يفيد الإيضاح فأيضاً الصفة النكرة من الموصوف المعرفة وبالعكس تفيد الإيضاح.

٢. أي: للزجاج الاعتذار أن «لهم» متعلقٌ بمحذوف حالٌ مقدّم من «آية» و لأجل تقديمه على ذي الحال لا يشكّل بتكثيره وبهذا الاعتذار ردّ كل ما قاله المصنّف في هذه الآية.



مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ

وَأَكْثَرُ مَا يَشْتَبِهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا إِسْمًا نَاقِصًا وَالْآخَرُ إِسْمًا تَامًا.
وَطَرِيقَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ فِي مَوْضِعِ التَّامِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ضَمِيرَ الْمُسْتَكْمَلِ الْمَرْفُوعِ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ضَمِيرَهُ الْمَنْصُوبِ، وَتُبَدِّلُ مِنَ النَّاقِصِ إِسْمًا بِمَعْنَاهُ فِي الْعَقْلِ وَعَدَمِهِ؛ فَإِنْ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْهِي صَحِيحَةٌ قَبْلَهُ، وَإِلَّا فَهِيَ فَاسِدَةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ «أَعْجَبَ زَيْدًا مَا كَرِهَ عَمْرٌو»^١ إِنْ أَوْقَعْتَ «مَا» عَلَى مَا يَعْقِلُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ «أَعْجَبْتُ الثُّوبَ»^٢ وَيَجُوزُ النَّصْبُ^٣، لِأَنَّهُ يَجُوزُ «أَعْجَبْتِي الثُّوبَ» فَإِنْ أَوْقَعْتَ «مَا» عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْ يَعْقِلُ^٤ جَازٌ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ «أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ» وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ النَّاقِصُ «مَنْ» أَوْ «الَّذِي» جَازَ الْوَجْهَانُ أَيْضًا.

فُرُوعٌ

١. يَرِيدُ بِالنَّاقِصِ الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ أَوْ الْإِسْمِ الْمَوْصُوفِ لِحَاجَةِ الْأَوَّلِ إِلَى الصَّلَةِ وَالثَّانِي إِلَى الصِّفَةِ. وَالتَّامُ الْمَرَادُ بِهِ هُنَا مَا كَانَ لِمَنْ يَعْقِلُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ تَمَثُّلِهِمْ.
٢. أَيُّ بَدَلِ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ، وَقَوْلُهُ: فَهِيَ صَحِيحَةٌ قَبْلَهُ أَيُّ: قَبْلُ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ.
٣. فَجَعَلَ ضَمِيرَ الْمُسْتَكْمَلِ بَدَلَ «زَيْدٍ» وَ«الثُّوبِ» بَدَلَ مَا الَّتِي يَدُلُّ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ فَمِنْ الْبَدِيهِيِّ أَنْ غَيْرَ ذَوِي الْعُقُولِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعْجِبَهُ شَخْصٌ.
٤. أَيُّ: أَعْجَبَ زَيْدًا مَا كَرِهَ عَمْرٌو. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «زَيْدٌ» مَعْمُولًا لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ غَيْرَ ذَوِي الْعُقُولِ يُعْجِبَ شَخْصًا. هُوَ ذَلِكَ لِأَنَّ «مَا» كَمَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ تَسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ.
٥. جَازَ الرَّفْعُ كَمَا يَجُوزُ النَّصْبُ لِأَنَّهُ يَصْخُحُ أَنْ تَقُولَ «أَعْجَبْتِي النِّسَاءَ».

تقول «أمكنَ المسافرَ السفرَ» بنصب المسافر لأنك تقول «أمكنني السفرُ» ولا تقول «أمكنْتُ السفرَ»^١ وتقول «ما دَعَا زيداً إلى الخروجِ» و«ما كَرِهَ زيدٌ من الخروجِ» بنصب زيد في الأوَّل مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، ورفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول «ما دَعَانِي إلى الخروجِ»^٢ و«ما كرهتُ منه» ويمنع العكس^٣، لأنَّه لا يجوز «دعوتُ الثوبَ إلى الخروجِ» و«كَرِهَ من الخروجِ» وتقول «زيدٌ في رزقي عمروٌ عشرونَ ديناراً» برفع العشرين لا غير^٤، فإن قَدِمْتَ «عمراً» فقلت «عمروٌ زيدٌ في رزقه عشرونَ» جاز رفع العشرين ونصبه^٥، وعلى الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير؛ فيجب توحيدُه مع المثني والمجموع^٦، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحمَّلٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.^٧

١. إذ لا معنى لقولك «ضَيَّرْتُ السفرَ ذا مكتة».

٢. يجعل ضمير المتكلم بدل «زيد» في الأوَّل والثاني والضمير الغائب بدل «الخروج» في كليهما.

٣. لأنَّ ما لا يعقل ليس عليه أن يكون مدعوً أو كارهاً من شيء.

٤. قال العصمى في الباب الأوَّل من هذا الكتاب في كلمة «غير»: «إسم ملازم للإضافة في المعنى ويجوز أن يقطع لفظاً إن فهم المعنى وتقدّمت عليها كلمة «ليس» وقولهم «لاغير» لحنٌ، وأنت ترى أنه يستعمل هنا هذا الحن».

٥. رفعه على كونه نائباً عن الفاعل ونصبه على كونه مفعولاً ثانياً لا زيد».

٦. لأنَّ النائب عن الفاعل ظاهر فلا ضمير في الفعل.

٧. أي «هو» التي تعود إلى عمرو فيثنى الفعل ويجمع إذا كان مرجع ضميره مثني أو مجموعاً.

٨. لأنَّ النائب عن الفاعل كان عائد الجملة الخبرية فلا يلزم ذكر الجار والمجرور. أمّا إذا ذكر فكان الجملة ذا عائدتين ونيس



ما افترق فيه عطف البيان و البدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: أنّ العطف لا يكون مضمرّاً ولا تابعاً لمضمر، لأنّه في الجوامد نظير النعت في المشتقّ^١ وأما إجازة الزمخشري في ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (ملكوّة: ١٧) أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ فقد مضى ردّه^٢، نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذمّ أو ترحم، فالأوّل نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (بقره: ١٦٣) ونحو ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَبَدِّئُ بِالْحَقِّ عِلْمًا لِلْغُيُوبِ﴾ (سبا: ٣٨) وقولهم «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّئُوفِ الرَّحِيمِ»^٣ والثاني نحو «مررتُ به الخبيث» والثالث نحو قوله:

١. نحن قد أجبنا لك في حاشية المبحث الثاني أنّ الضمير يوصف ويوصف به، فردّ هذا أيضاً.

٢. في قول المصنّف في باب «أن» المفترقة: «ووهب الزمخشري فأجاز ذلك فهو لا عن هذه النكته» وتفصيله أنّ الزمخشري يجيز أن يكون ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ في آية ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ عطف بيان من الهاء في «به»، وقال المصنّف: يصحّ أن يقدر بدلاً من الهاء في «به» وهم الزمخشري فمنع ذلك ظلماً منه أن المبدل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسّاً فلا مانع.

٣. «الرحيم» صفة من الضمير على المدح في زعم الكسائي و سياأتي إن شاء الله تعالى أنّ «الرحمن» بدل لا نعت.

٤. «علام الغيوب» نعت لهو «المستتر في «يقذف» وهذا كآكل من القفا لأنه من البديهي أن يكون «علام الغيوب» فاعلاً ل«يقذف» وعائد الجملة الخبرية هو تكرار المبتدأ بمعناه.

٥. «الرئوف» صفة للهاء المجرور «على» على جهة المدح.

لقد أصبحت بقرقرى كوايساً | فلا تلمّهُ أن ينام البائساً^١

وقال الزمخشري في ﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ﴾ (سورة: ٩٧): إن ﴿البيتَ الحرامَ﴾ عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح^٢، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي^٣.

وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر بالإتفاق نحو ﴿وَرَبُّهُ ما يقولُ﴾ (مریم: ٨٠)، ﴿ما أنسانيه إلا الشيطانُ أن أذکره﴾ (الکهف: ٣٢) و إنما يمتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أن اعبدوا الله﴾ بدلاً من الهاء في «به» توهماً منه أن ذلك يخلُ بعائد الموصول، وقد مضى رده.

وأجاز النحويون أن يكون البدلُ مضمرّاً تابعاً لمضمر كـ «رأيتُهُ إيتاه» أو لظاهر كـ «رأيتُ زيداً إيتاه» و خالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يُسمع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما في «قمت أنت».

الثاني: أن البيان لا يُخالِفُ متبوعه^٤ في تعريفه وتكثيره، وأما قول الزمخشري:

١. اشاهد في قوله «البائس» الذي صفة الهاء في «تلمّهُ» أي لا تلمّ البائس أن ينام، وقرقرى بـقافين على وزن فُعْلُلٍ موضع والكوانس جمع «كانس» وهو الظبي يدخل في كئاسه أي موضعه.

٢. لأنّ شهارة الكعبة يعني كلّ أمرء عن التوضيح.

٣. من أنه قد يعنت الضمير لمدح أو ذم أو ترجم فعلى قول الزمخشري لا يمتنع إيراد عطف البيان لمدح أو ذم أو ترجم كما فعل ذلك الكسائي في نعت الضمير.

٤. «ما» الموصولة بدل من الهاء في «ترثته».

٥. فلأن أذكره يوؤل بالمصدر فتكون بدلاً من الهاء في «أنسانيه».

٦. هذا دعوى بلايتنة وهو من دأب ابن هشام. أقول: كنّ تأكيد بدل لأنّ البدل إنما يكون للتوضيح وإنما للتأكيد فلا يلزم إيراد شيء زائد مسعًى بالتوكيد في الكلام.

٧. ودليلهم أن عطف البيان كالنعت في الجوامد فكما أن النعت لا يخالف متبوعه في التعريف والتكثير فمطّف البيان كذلك ومتى أثبتنا لك خلاف ذلك في النعت رده هذه المسألة أيضاً في عطف البيان.

إِنَّ ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿آيَاتِ بَيْنَاتٍ﴾^١ (ال عمران، ٩٦) فسهُوٌ، وكذا قال في ﴿إِنَّمَا أُعْطِمْكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾ (سبا، ٢٦) إِنَّ ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿وَاحِدَةٍ﴾ ولا يختلف في جواز ذلك في البديل، نحو ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (هود، ٥٢-٥٢) ونحو ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾^٢ (العلق، ١٦-١٥).

الثالث: أَنَّهُ لَا يَكُونُ جَمَلَةً^٣، بخلاف البديل نحو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَد قِيلَ لِلرَّسْلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^٤ (مضلت، ٢٢) ونحو ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾^٥ (الأنبياء، ٢) وهو أصح الأقوال في «عرفتُ زيداً أبو من هو هـ»، وقال:

لقد أذهنتني ثم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر؟^٦

الرابع: أَنَّهُ لَا يَكُونُ تَابِعاً لَجَمَلَةٍ^٧، بخلاف البديل^٨، نحو ﴿إِتَّبِعُوا الرُّسُلِينَ إِتَّبِعُوا

١. تمام الآية ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ. فِيهِ آيَاتٌ بَيْنَاتٌ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾.
٢. «ناصية» بدل من «الناصية» ومتى كان بدل النكرة من المعرفة يجب وصفه ب«كاذبة». أقول: تمام أمثله بدل واختيارها عطف بيان سهو من ابن هشام بدليل ما مر.
٣. هذا أيضاً دعوى بلا يئنة وإن قيل: هذا استعمال العرب فلا تنفص. قلنا: إنَّ استعمال العرب هو مجرد هذه الجملة وتسميته بالبديل أو عطف البيان هو للتجوين فلا يمكن أن نسبنا عمل التجوين بالعرب.
٤. جملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ بدل من «ما» في «ما قد قيل للرسول» أو من الهاء النائب الفاعل المستتر في «قيل».
٥. جملة ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ بدل من «النجوى».
٦. «هو» مبتدأ و«أبو من» خبر و«الجملة بدل من «زيد» إما بدل كل أو بعض. وبعضهم يقولون: إنَّ الجملة حال من «زيد» و«زيد» حال لا يكون إنشائياً وقال بعضهم: إنه مفعول ثانٍ «عرف» المتضمن معنى «علم» ورد هذا بأن التضمن لا يكون قياسياً.

٧. جملة «أُتَصَبَرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتُ تُصَبِرُ» بدل من «كلمة».

٨. هذا أيضاً دعوى بلا دليل.

٩. والفرض إنَّ البديل أيضاً جملة إذ لا يبدل المفرد من الجملة.

من لا يستلکم أجراً ﴿١﴾ (يس، ٢١ - ٢٠) و نحو ﴿أمدّکم بما تعلمونَ أمدّکم بأنعامٍ و
بنینٍ﴾ ﴿٢﴾ (الشعراء، ١٣٢ - ١٣٣) و قوله:

أقولُ له إرْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ٣
لَوْ إِلا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَ الْجَهْرِ مُسْلِماً |
الخاصة: أنّه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ٤، بخلاف البديل، نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ
يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ﴿٥﴾ (الفرقان، ٦٩ - ٦٨).

السادسة: أنّه لا يكون بلفظ الأَوَّل، و يجوز ذلك في البديل بشرط أن يكون مع
الثاني زيادةً بيانٍ كقراءة يعقوب ﴿و نرى كلّ أمةٍ جائئةً كلّ أمةٍ تُدعى إلى
كتابها﴾ ﴿٦﴾ (جاثية، ٢٨) بنصب ﴿كلّ﴾ الثانية، فإنّها قد إتصل بها ذكرُ سبب الجئتِ، و كقول
الحمّاسي:

١. ﴿إِثْبَعُوا﴾ الثاني بدل من ﴿إِثْبَعُوا﴾ الأوَّل.

٢. «أمدّکم» الثاني بدل من «أمدّکم» الأوَّل.

٣. «لا تقيمَنَّ» بدل من «إرحل».

٤. و هذا أيضاً دعوى بلائيتيةٌ و قد يشکل بانه يجب على المصنّف أن يعدّ الفرق الخامس في الرابع لأنه إذا كان البديل فعلاً
فقد كان جملةً فعمل المصنّف يوجب تكراراً بلا فائدةً قلنا: إنَّ عامن رفع الفعل المضارع تجزئه عن الناصب و الجازم و إذا
كان الفعل مرفوعاً لا يستل عن دليل رفه لأنه مرفوع في حالة لا يدخله ناصب و لا جازم، أمّا إذا كان منصوباً أو مجزوماً
فيشکل عليهم بأنّ الفعل مع فاعله يكون جملةً فليس شأنه أن يعمل الناصب و الجازم في لفظه بل يجب أن يصلان في
محله لأنه جملة و الجملة لا يكون إعرابها إلا محلياً و أمّا للتخلّص عن هذا الإشكال فقال التحويليون: إنَّ الفعل إذا قصدنا
جزمه أو نصبه فقد جردناه عن فاعله في الذهن فنصّبناه أو جزمناه ثمّ دخلنا عليه فاعله. فعلى هذا الطريق دخل الناصب و
الجازم في الفعل وحده لا في الجملة فلا بأس و على هذا يُطلق للفعل المرفوع الجملةً و للفعل المنصوب أو المجزوم الفعل
وحده لما مرّ من أنّه إذا نصبناه أو جزمناه كان خالياً من الفاعل و حينئذٍ إذا تنظر الأمثلة فترى أنّ أمثلة الجملة يكون أفعالها
مرفوعاً و أمثلة الفعل يكون أفعالها مجزوماً و إذا أشكل «إرحل لا تقيمَنَّ» و «إثبعوا» قلنا: إنَّ «لا تقيمَنَّ» مبني و «إرحل» و
«إثبعوا» فعلا أمر و هما مبنيان على علامة الجزم فلا يرد بحثنا فيهم. فافهم.

٥. «يُفْعَلْ» بدل من «يَفْعَلْ».

٦. «كلّ أمةٍ» الثاني كأنّ بدلاً من الأوَّل بسبب وجود زيادة فيه و هو ذكر سبب الجئتِ

رُؤْيَةَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيَيْكُمْ
 تُسَلِّقُوا جِهَاداً لَا تَحِيدُ عَنِ الرُّغْيِ
 تُسَلِّقُوا فَمَتَعِرْفُوا كَيْفَ صَبْرَهُمْ
 تُسَلِّقُوا عَدَاً حَيْثَلِي عَلَى سَفْوَانِ
 إِذَا مَا عَنَّتْ فِي المَآزِقِ المُتَدَانِي
 عَلَى مَا جَنَّتْ فِيمَهُم يَدُ الحَخْتَانِ^١

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنَّ عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وإبنة، وحجتهم أنَّ الشيء لا يبيِّن بنفسه^٢، وفيه نظر من أوجه:

أحدها، أنه يقتضي أنَّ البدل ليس مبيئاً للبدل منه^٣، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مررتُ بي المسكينِ وبك المسكينِ» دون «به المسكينِ»^٤، وإنما يُفارق^٥ البدل عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض.

والثاني: أنَّ اللفظ المتكرر إذا إتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدّمنا إتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين^٦ في نحو قوله:

يا زيدا زيدا التحملات الأثقل
 اتناول الليل هديت فانزل^٧

١. اشاهد في «تلاقيها» الثاني والثالث فرّقه بدل من الأول.

٢. وهو شرط في التعريف المنطقي لأنَّ المعرّف يجب أن يكون أعرف وأجلى من المعرّف فإذا كان المعرّف والمعرّف والمعرّف واحداً فلا يتبع هذا القيد، وهذا أيضاً مما يلزم فيه الدور لأنَّ تعريف أحدهما يتوقّف على الآخر والدور باطل ببديهية العنق.

٣. لأنّهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأول لأنَّ الشيء لا يبيِّن بنفسه ويجوزوا في البدل كونه بلفظ الأول فمعنى كلامهم أنَّ البدل لا يبيِّن فيه.

٤. لأنَّ المسكين أقلّ تعريفاً من الضمير وما كان أقلّ تعريفاً لا يكون بدلاً لأنّه ليس فيه بيانٌ والبدل لا بد أن يكون فيه بيانٌ وضمير الغيبة وإن كان كذلك لكن لما كان التسمير في حدّ ذاته مبهماً بإصدقه بمتعدد وكان المحلّى باللام أقلّ أفراداً لأنَّ «ال» فيه كُن للعهد صحّ البيان فيه.

٥. هذا الدليل يقتضي التحليل فزوده إن شاء الله تعالى في الفرق الثامن.

٦. حاصله أنه بما يتصل بلفظ الثاني شيء، وإنما لا يتصل، فإن يقتضى فلا يجوز البدل ولا البيان إذ لا فائدة له ولا أيضاً بموجب تبيين الشيء، بنفسه وإن إتصل فكما يجوز البدل كما ذكر يجوز البيان إذ لا فرق بينهما وإن قيل صحّ الإتصال بلفظ الثاني في البدل ولم يصحّ في البيان، قلنا: هذا دعوى بلا دليل.

و

يَسَاتِمُ تَمِّمَ عَلَيْهَا لَا أَبَالِكُمْ
لَا يُوقِفْتُمْ فِي سَوْءِ عَمَلِكُمْ

والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك «يا زيد» إذا قلته و بحضرتك إثنان إسم كل منهما «زيد»، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررتَه تكررَ خطاؤك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد^١، و على هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤية:

لِأَيِّ وَ أَسْطَارٍ سَطْرُونَ سَطْرًا
تَقَاتِلُ يَمَانَعِرُ نَصْرًا

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط، فالثاني^٢ إما مصدر دعائي مثل «سقياً لك»، أو مفعول به بتقدير «عليك» على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له إسمه نصر^٣ على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدر أحدهما توكيداً لضمّاً بغير تنوين كالمؤكد.

السابع: أنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول^٤، بخلاف البديل^٥، ولهذا إمتنع البديل و

١. لأن فيه الوجهين: الضمّ وافتح وإن فتح و المكرر لا يكون بدلاً أو بياناً بل يكون توكيداً يخرج من البحث. فبرد هذا البحث فيما إذا كان المنادي مضموماً. وكون اللفظ الثاني توكيداً هو مذهب سيويوه. قال المبرد الإسم الأول يُضَافُ إِلَى محذوف أي: يا زيد اليعملات زيد اليعملات. وقال الفراء: كلاهما مضاف إلى ما بعد الثاني.

٢. أي عندك.

٣. حاصل إيراد الثالث أن إبن الطراوة و تابعيه قالوا: إن البيان لا يتصور مع كون المتبوع مكرراً بلطف الأول و أشكل عليه المصنّف: هذه القاعدة لا تكون عادة بل قد يكون إسم شخصين زيد و قلت: زيد، فكل منهما يتوهم أنه المقصود فإذا رفع رأسك و توجهت إلى أحدهما و قلت مكرراً: زيد، ظهر مرادك ففي هذه الحالة يجوز البيان مع تكرار المتبوع بلطفه.

٤. أي التابع الثاني، أي: نصرًا.

٥. ضمير الهاء في «له» يعود إلى نصر بن سيار (والي خراسان في أيام هشام بن عبد الملك) و الهاء في «إسمه» يعود إلى حاجب فرهاد الشاعر إغراء نصر بن سيار على مراعاة حاجبه نصر. فالعنى: يا نصر بن سيار عليك نصرًا حاجبك، ع يجوز «المحلّ» بضم الميم و فتحه و الأحسن الضمّ لمطابقته مع عامله و هو الإحلال.

تعيّن البيان في نحو «يا زيدُ الحارثُ»^٨ و في نحو «يا سعيدُ كُرُزٌ»^٩ بالرفع أو «كُرُزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرُزٌ» بالضم فإنه بالعكس^{١٠}، و في نحو «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ»^{١١} و في نحو «زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ، أو النساءِ والرجالِ»^{١٢} و في نحو

٧. جعلُ النحويين هذا الفرق بين البدل و البيان تمسّف و تكلف بلا دليل و بيّنة، و أنا أسالك الآن: إن لم يضع النحويون هذا الفرق و جعلوا كلَّ عطف بيان بدلاً فهل عليهم بأش؛ إذا دققنا بعد إمكان أن هذا الفرق نشأ من توهم النحويين أن البدل بمقتضى معناه كان شرطه أن يوضع بدل متبوعه، و ليس كذلك. و لو سلّمنا فقول المصنّف في آية «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله»: «فمنع ذلك ظناً منه أن العبدل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد و العائد موجود حتّى فلا مانع كافٍ لنا. فقد رأيت رأي المصنّف من أنّه لا يوجب إحلال البدل محلّ العبدل منه في اللفظ بل في المعنى و لهذا قال: «هو العائد موجود حتّى» فهذا القول ردّ تمام أقوال النحويين من أن العبدل منه في قوّة الساقط لفظاً، و أيضاً قال السيوطي في بحث عطف البيان بعد بيان الفرقين بين البدل و البيان: «يستشكل أين هشام في حاشية التسهيل ما علّس به هاتين المسألتين بأنّهم يمتنعون في التوازي ما لا يفتقر في الأواش و قد جزّوا في «إنك أنت» كونه «أنت» تأكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لا يجوز «إن أنت» و أيضاً في نظير هذه المسألة يلوم السيوطي من يلتزم بهذا الشرط في العطف بالحروف فقال: «لو كان الحلول شرطاً في صحّة العطف لم يجز «زُب رجلٍ وأخيه» لإمتناع دخول «ربّ» على المعرفة كما تقدّم مع جوازها أعجب ممّا تقدّم أنّك إذا نظرت في «الكتاب» لسببويه و هو إمام النحويين و في «الجمال في النحو» لزجاجي و هو إمام المعاربة، ما رأيت فرقاً بين البدل و البيان. و هذا قُرْبٌ: إلى ما ذكرناه، فتأمّل جيّد.

٨. لأنّه لو جعل «الحارث» مكان «زيد» فيدخل حرف النداء على المعرف بأل و هو غير جائز.

٩. لأنّه لم يجعل «كُرُزٌ» بالرفع أو النصب مكان «سعيد» لأنّ السامد المفرد المعرفة مبنية على الضمّ و «كُرُزٌ» بالرفع أو النصب معرب.

١٠. مقتضى كلام المصنّف أنّ في هذا المثال إمتناع البيان و تعيّن البدل و ليس كذلك بل كلاهما يجوزان.

١١. لأنّه لو جعل «زيد» مكان «الرجل» لكان إضافة الإسم المحلّى باللام إلى مجرّد عنه، و هو غير جائز كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٢. تعيّن أنّه بيان لا بدل لأنّ أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه و البدل يحلّ محلّ العبدل منه فينحل المعنى: زيد أفضل النساء فيفيد أنّه من النساء و ليس كذلك، قاله الدسوقي. أقول: لا أرى منعا من كون الرجال بدلاً، لأنّا قلنا في حاشية سابقة أن المعطوف لا يحلّ محلّ المعطوف عليه فلا يصير «زيد أفضل النساء»، فعلى هذا كان المعنى «زيد أفضل النساء و الرجال» و كان الواو للجمع فه «زيد» داخل في «الرجال و النساء» كما أنّ الناس كان من الرجال و النساء.

«يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ»^١ و في نحو «أيُّ الرجلينِ زيدٌ و عمروٌ جاءك»^٢ و في نحو «جائني كلا أخويك زيدٌ و عمروٌ»^٣.

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملةٍ أخرى، بخلاف البديل^٤، و لهذا إمتنع أيضاً البدلُ و تعيّن البيان في نحو قولك «هتدُ قامَ عمروُ أخوها»^٥ و نحو «مررتُ برجلٍ قامَ عمروُ أخوه»^٦ و نحو «زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه»^٧.

١. لأن «أيها» يدخل على المَعْرُوفِ باللام و لو كان «غلام زيد» بدلاً لَسَقَطَ الرجلُ و دخل «أيها» على «غلام زيد» و هو باطل.

٢. لأن «أي» في أي وجه لا يضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا كان مَكْرُوراً أو تنوي أجزاء المضاف إليه فإذا كان «زيد» بدلاً من «الرجلين» أضيف «أي» إلى مفرد معرفة و هو خطأ.

٣. أي: «زيد و عمرو» بيان لأخويك لا بدل منه إذ لو حلاً محلّه لزم إضافة «كلا» لمتعدد مفروق من غير ضرورة و هي إنما تضاف إلى معرّف نال على إثنين بكلمة واحدة من غير تفروق.

٤. هذا الفرق بين البديل و البيان أيضاً لا جدوى له. فالبي أسالك إن لم يقيّد البديل بهذا القيد أ يضّر شيئاً؟ كيف التحوينون يقيّدون البديل بهذا القيد و هذا التقدير و هم يقولون: عدم التقدير أولى من التقدير. كيف يقدّرون عامل البديل دون البديل منه بخلاف سائر التوابع و هم يقولون: إجراء الباب على سنن واحدٍ أولى من الإلحاق بباب آخر؟ فصعق حتى أتاك اليقين بأنه إذا حذف البيان من كلام العرب لا يضّر شيئاً.

٥. إذ إن كان «أخوها» بدلاً فاستأنمت جملة أخرى عنى تقدير «هتدُ قامَ عمروُ قامَ أخوها» فبقي خير «هتد» و هو «قام عمرو» بلا عائد إلى المبتدأ فتعيّن البيان.

٦. إذ لو كان أخوه بدلاً فاستأنمت جملة أخرى عاى تقدير «مررتُ برجلٍ قام عمرو قام أخوه» فبقي نعمت «رجل» و هو «قام عمرو» بلا عائد إلى المنعوت فتعيّن البيان.

٧. إذ يلزم إشتغال العامل عن الإسم السابق بأجنبي منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره، قاله الدسوقي. أقول: للبرهنة على جواز البديل في الأمثلة السابقة كما نانا قول المصنّف في ردّ توهم الزمخشري في أية «لما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبداوا الله»: «فمنع ذلك ظناً منه أن البديل منه في قوة الساقط فبقي الصلة بلا عائد و العائد موجود حساً فلا مانع».



ما افترق فيه إسم الفاعل و الصفة المشبهة

و ذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: أنه يُصاغ من المتعدي و القاصر^٢... كضارب و قائم و مستخرج و مستكبر، و هي لا تصاغ إلا من القاصر^٣ كحَسَن و جميل.

الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة^٤، و هي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته و سكناته كضارب و يضربُ و مُنطلق و يتطلقُ، و منه يقومُ و قائم، لأنَّ الأصل يُقوِّمُ، بسكون القاف و ضم الواو، ثم نقلوا، و أمَّا توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب و يذهب و قاتل و يقتل و لهذا قال

١. في هذا المبحث الضمائر المذكور يرجع إلى إسم الفاعل و الموثق إلى الصفة المشبهة إلا قليلاً كما ذكرناه.

٢. أي اللازم، سقي بالقاصر لأنه قصر بالفاعل و أمَّا المتعدي لأنه تعدي من الفاعل إلى المفعول به.

٣. اختلفوا في نحو «رحيم» فبعضهم وجهاً بأنه يُصاغ من «رحم» الدال على المبالغة في المدح فكان لازماً، و بعضهم على أنه من صيغ المبالغة.

٤. أي أنه صالح لأن يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، و قوله: أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر: بيان ذلك أنَّ السيرافي ذهب إلى أنها للماضي و ابن مالك ذهب إلى أنها للحال فأشار المصنف لئوافق بأن قال بالماضي مراده المتصل بالحال و من قال بالحال مراده المتصل بالماضي فلا دلالة لها على الحدوث و لا الثبوت في جميع الأزمنة وإنما تدل على الحدث الحاضر.

إبن الخشّاب: هو وزن عروضي^١ لاتصريفى. وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان و مطمئن النفس و طاهر العِرض، و غير مجارية و هو الغالب نحو ظريف و جميل. و قول جماعة «إنها لا تكون إلّا غير مجارية» مردود باتّفاقهم على أنّ منها قوله:

من صديقي أو أخي ثقياً أو غلّو شاحط^٢ دارا

الرابع: أنّ منصوبه يجوز أن يتقدّم عليه نحو «زيدٌ عمراً ضارب» و لا يجوز «زيدٌ وجهه حسنٌ»^٣.

الخامس: أنّ معموله يكون سببياً^٤ و أجنبياً نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامه و عمراً» و لا يكون معمولها إلّا سببياً تقول «زيدٌ حسنٌ وجهه» أو «الوجه»^٥ و يمتنع «زيدٌ حسنٌ عمراً».

السادس: أنّه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فإنّها تنصب^٦ مع قصور فعلها، تقول «زيدٌ حسنٌ وجهه» و يمتنع «زيدٌ حسنٌ وجهه» بالنصب، خلافاً لبعضهم^٧، فأما الحديث «أنّ امرأةً كانت تُهراقُ الدماء» فالدماء تمييز على زيادة أل^٨، قال ابن مالك: أو مفعول على أنّ الأصل تُهريق ثمّ قلبت الكسرة فتحّة و الياء ألفاً كقولهم «جارية

١. يقال للكلمتين: (بهما متوازنان وزناً عروضياً إذا كانت حروف أحدهما يطابق حروف الآخر في الحركات والسكنات يعني إذا كان حرف ساكناً في أحدهما فالحرف المقابل لذلك ساكن أيضاً وإذا كان متحرّكاً فالحرف المقابل له متحرّك أيضاً و لا يجب توافق الحركات حتّى صار وزناً تصريفياً.

٢. شاحط: أي بعيد. فشاحط يجاري مجرى «يشخط» فيطابقه في الوزن العروضي.

٣. لأنّه أشبه للفتن المضارع من الصفة المشبهة فكان أقوى منها في العمل فيعمل في المعمول المقدم بخلافها.

٤. أي: إسماً متصلاً بضمير موصوفه أو محلىّ بالام ناب متاب: الضمير على قول بعضهم.

٥. لأنّ الألف و اللام ناب متاب الضمير على قول بعضهم.

٦. فتتصب الصفة المشبهة النكرة على التمييز و المعرفة على التشبيه بالمفعول.

٧. فإنهم يجوزوا كونه القاصر الذي يكون منه الصفة المشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول.

٨. فإنّه منصوب على التمييز لا على التشبيه بالمفعول و «أل» فيه زائدة لأنّ التمييز نكرة أبدى و نحن نثبت خلافها في أوجه الإلتحاق بين الحال و التمييز لئن شاماهه تعالى.

وناصاة وبقى»، وهذا مردود، لأنَّ شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقى.

السابع: أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا «أنا زيداً ضارباً»^٢ و«هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً» بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصفي منون، وأما العطف على محلّ المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرّز^٣ كما سيأتي، ولا يجوز «مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ والفعل»^٤ بخفض الوجه ونصب الفعل، ولا «مررتُ برجلٍ وجهه حسنيّه»^٥ بنصب الوجه وخفض الصفة، لأنها لا تعمل محذوفة، ولأنَّ معمولها لا يتقدّمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: أنه لا يقبح حذفُ موصوفِ إسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو «مررت بقاتل أبيه» ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه، كما زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوه عمراً» ويمتنع عند الجمهور «زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

١. إنَّ الشرط الذي ذكره المصنّف من تحرك الياء مجمل من حيث أن تحرك الياء في أصل الكلمة قبل أيّ تغيير أو تحرك الياء قبل التغيير الآخر فإن كلمة «تَهْرَاقُ» كان في الأصل «تَرْيِقُ» فالياء فيه متحركة وأما قبل التغيير الآخر «تَهْرِيْقُ» فالياء فيه ساكنة، فهذا الدليل مجمل لا يمكن الإستدلال عليه على كلا القولين.

٢. هو من باب الإشتغال إذ اشتغل «ضارب» بالهاء عن العمل في «زيداً» فعامل «زيداً» فعلاً أو وصفي منون محذوفه.

٣. والمحرز كما سيأتي إن شاء الله تعالى هو الطالب للمحلّ وهو هنا كون إسم الفاعل منوناً أو محلياً باللام حتى يصح عمله في المفعول.

٤. إذ العطف على محلّ «الوجه» غير جائز عند من شرط وجود المحرّز فلا بد أن يقدر عاملاً للفعل» فامتنع تقدير العامل لأنَّ الصفة المشبهة لا يجوز حذفه وبقاء معموله.

٥. الهاء في «حسنيّه» يعود إلى «الوجه» والهاء في «وجهه» يعود إلى «رجل» وهو من باب الإشتغال فاشتغل «حسن» بالهاء عن العمل في «وجهه» فقدّر عامل «وجهه» صفة مشبهة وهو خطأ لأنها لا تعمل محذوفة.

٦. إذ شرط باب الإشتغال أنه لو لم يكن المشتغل به لعمل المشتغل في المشتغل عنه وهذا الشرط مفقود هنا لأنَّ الصفة المشبهة لا تعمل في «وجهه» لأنَّ معمولها لا يتقدّم عليها فشرط باب الإشتغال مفقود هنا فلا يفسر المشتغل العامل في المشتغل عنه وهذا معنى قوله «ما لا يعمل لا يفسر عاملاً».

العاشم: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التواضع^١، ولا يُتبع معمولها بصفة^٢. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال «أعور عينه اليمنى»^٣.

الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره^٤ على المحلّ عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿وجاعل الليل سكناً والشمس﴾^٥ (الأنعام، ١٦) ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجزّ الوجه ونصب البدن، خلافاً للفرّاء، أجاز «هو قوي الرجل واليد»^٦ برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين^٧ كقوله:

فَطَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيْفٍ سَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُتَعَجِّلٍ

التقدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على «صيف»، وخُرج على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأُقي جزّ المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿والله يُريدُ الآخرة﴾^٨ (الأنفال، ٣٧) بالخفض، أو أنه عطف على «صيف» ولكن خُفض على

١. بأن تصفه كقولك: «هذا ضارب زيداً الظريف» أو «أخاك» إذا أبدلت أو «نفسه» إذا أكدت أو «عمرا» على العطف.

٢. قال الدسوقي: لأنه لما اشترطت سببته ألحق بالضمير وهو لا يوصف به، إنتهى. وقد تقدّم برهنتنا على أن الضمير يوصف ويوصف به.

٣. قال الدسوقي: قد يجاب بأنها أي اليمنى خبر لمحذوف أي وهي اليمنى وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: أي عين؟ فقيل: هي اليمنى، أو أنه سقون لمحذوف أي: أعني اليمنى، إنتهى. وقد رأيت ما فيه من التكتف ولأن عدم التقدير أولى من التقدير وأن الحديث يروى بجزّ «عينه».

٤. أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع خلافاً للبغداديين في الثاني.

٥ «الشمس» عطف على «الليل» رعيّاً للمحلّ.

٦ على أن «يد» عطف على محلّ «الرجل» وهو الرفع على الفاعلية لا قويّ.

٧ أي إسم الفاعل والصفة المشبهة.

٨ قال السيوطي: أي باقي الآخرة كذا قدره ابن أبي الربيع. أقول: يمكن أن يشكل على المصنّف أن حذف المضاف وإيقاء جزّ المضاف إليه إنما إذا كان ما حذف مما تالّ في اللفظ والمعنى لما عليه قد عطف أو مقابل له كما في الآية وأما الشعر فلا يكون من أحد الوجهين فلا يجوز.

الجوار، أو على توهم أنّ الصفييف مجرور بالإضافة كما قال:

[تدا لي أني لست بمدرك ماتضماً] و لاسابقي شيئاً إذا كان جائئياً^٢



.

١. فلأنّ «قدير» مجاور للشوامة يعرب بإعرابه.

٢. فقد توهم أنّ الباء داخلة على «مدرك» أي بمدرك و لا سابقي.



ما افترق فيه الحال و التمييز^١ و ما اجتمعا فيه

إعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور، و افترقا في سبعة.

فأوجه الإتيافق أنهما: إسمان، نكرتان^٢، فصلتان^٣، منصوبتان، رافعتان للإبهام^٤.

١. و له أسماء أخرى: تميز، مميّز، تفسير، مقسّر، تبيين، مبين.

٢. فالحال نكرة عند البصريين خلافاً ليونس و بنفاديين مطلقاً و الكوفيين فيما تضمن معنى الشرط و التمييز أيضاً نكرة عند البصريين خلافاً للكوفيين و إين الطراوة بدليل قول الشاعر:

رأيتك لـمـا أن عـ... رفـت و جـ... و هـ...
ضدّدت و طبّخت النفس يا قيس عن عمرو

فالنفس تمييز معرفة و البصريون خزّجوا ذلك على زيادة «أل» زائدة إضطرارية.

أقول: و قد عرفت أن هذا القيد كان لجماعة من النحويين لا كلهم و يوجد الأمثلة الكثيرة التي الحال و التمييز فيها معرفتان كما مرّ و كمثل: وحده، جاء، الجمّ الغفير، جاء، الخيل، بداء، و هذه الجماعة يؤوّلون هؤلاء بالنكرة فانظر أين لم يكن هذا القيد فقد خلصنا من هذه التأويلات و من كون بعض القواعد الزائدة في النحو كـ«أل» الزائدة الإضطرارية. قال الزمخشري في الأنموذج في توجيه تنكير الحال: «حقّ الحال أن تكون نكرة لأنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل: «ضربت زيداً الواكب» إنتهي. و أنت تعلم أن القرينة تدفع هذا الإلتباس و لو سلّمنا مع هذا لا باس بدليل كثير من الإلتباسات في كلام العرب من دون إيجاد ظل و إشكال كـ«تضربان» المشترك بين ثلاث صيغ و كمثل: «زيد قائم عالم» في أن «عالم» خبر أو نعت و كابدل و البيان في كثير من الحالات على زعمهم. فقد أثبت لك ضعف أدلتهم.

٣. إعلم أن الفصلة يطلق على إثنين:

الف. الزائد المستثنى، ع: أنه أي ما ليس بركن الكلام و إذا حذف لم يضر بمعناه



وأما أوجه الإفتراق:

فأحدها: أن الحال يكون جملة كـ «جاء زيدٌ يضحك» و ظرفاً نحو «رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ» و جاراً و مجروراً نحو ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^٥ (القصاص، ٢٩) و التمييز لا يكون إلاّ إسماً.^٦

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿و لا تَمَسَّ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾^٧ (الإسراء، ٣٧) ﴿لا تَقْرُبُوا الصلوةَ و أنتم سُكَّارٌ﴾^٨ (النساء، ٣٢) و قال:

إنما الميتُ من يعيش كثيراً كما يفتأ بالله قليل الرجاء^٩

بخلاف التمييز.^{١٠}

والثالث: أن الحال مبيّنة للهَيئات، و التمييز مبيّن للذوات.^{١١}

والرابع: أن الحال تتعدّد كقوله:

ب. ما وقع بعد إتمام الكلام و ليس بأحد ركنية. المراد في هذا المقام الثاني إذ قد يكون حذفه يوجب فساد المعنى نحو:

﴿لا تمس في الأرض مَرَحاً﴾ لأن حذف «مَرَحاً» يوجب تكليفاً بما لا يطلق و هو قبيح.

٣. فالحال رافع الإبهام عن الهيئات و التمييز رافع للإبهام عن الذات أو النسبة.

٥. في زِينته متعلق بمحذوف حال من «هو» المستتر في «خرج».

٦. و اعلم أنه يمكن أن يكون الجمل المفسرة تمييزاً لأن المفسر أحد أسماء التمييز و لأنه لا فرق معتدّ به في المعنى بين التمييز و التفسير و لأنّ التحويين لا دليل لهم لكون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب إذ إن عطف الجملة على الجملة لا يعلم إعرابه لأنه محلي، إن تقبل قولنا قلّ واحد من الدائرة الوسيعة للقواعد النحوية.

٧. لأن حذف «مرحاً» يوجب تكليفاً بما لا يطلق أي عدم المشي على الأرض مطلقاً و هو قبيح منه عزّ وجلّ.

٨. إذ لو حذف ﴿و أنتم سُكَّارٌ﴾ لكان المعنى: ﴿لا تقربوا الصلوة﴾ و هو خلاف قوله تعالى: ﴿أقيموا الصلوة﴾.

٩. إذ لو حذف «كثيراً و كاسفاً و قليل الرجاء» لكان المعنى: «إنما الميت من يعيش» فالموت و العيش متقابلان لا يجتمعان.

١٠. عترض هذا بقولك «ما طاب محقق إلاّ نفساً» لأنك لو قلت «ما طاب محققاً» لم يتم الكلام، و أجبب بأنّ كلامنا في

التمييز يقطع النظر عن «ما و إلا» كما أنّ الحال يتوقف عليها المعنى بدون «ما و إلا» فالتمييز لا يتوقف عليه المعنى إذ كان

بدونهما.

عليّ إذا ما زُزْتُ ليسى بحَفِيَّةٍ زيارَةُ بيتِ اللهِ رِجْلَانِ حَافِيَا^١

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في:

لَسَدَاتُ «بِاسْمِ اللهِ» فِي النِّظْمِ أَوْلَا^٢ تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

إِنَّهُمَا^٣ تَمْيِيزَانِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ «رَحْمَانًا» بِاضْمَارِ أَخْصَّ أَوْ أَمْدَحَ، وَ«رَحِيمًا» حَالٌ

منه، لانتعت له، لِأَنَّ الْحَقَّ قَوْلُ الْأَعْلَمِ وَابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ الرَّحْمَنَ لَيْسَ بِصِفَةِ بَلْ عِلْمٌ^٤، وَبِهَذَا أَيْضًا يَبْطُلُ كَوْنُهُ تَمْيِيزًا، وَقَوْلُ قَوْمٍ إِنَّهُ حَالٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ: إِذَا قُلْتَ «اللَّهُ رَحْمَنٌ» أَتَصَرَّفَهُ أَمْ لَا؟^٥ وَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ: إِنَّهُ

اِخْتَلَفَ فِي صَرْفِهِ، فَخَارَجَ عَنِ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ صِفَةً^٦ وَلَا مَجْرُودًا

مِنْ «أَلٍ»^٧، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ^٨ فِي الْبَيْتِ لِلضَّرُورَةِ، وَبِنَبْيِ عَلِيٍّ عَلِمْتَهُ أَنَّهُ فِي الْبَسْمَلَةِ وَ

نَحْوِهَا بَدَلَ لَا نَعْتًا^٩، وَأَنَّ «الرَّحِيمَ» بَعْدَهُ نَعْتٌ لَهُ، لَا نَعْتٌ لِاسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، إِذْ لَا

يَتَقَدَّمُ الْبَدَلُ عَلَى النَّعْتِ، وَأَنَّ السُّؤَالَ الَّذِي سَأَلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُ «لِمَ قُدِّمَ الرَّحْمَنُ^{١٠}

مَعَ أَنَّ عَادَتَهُمْ تَقْدِيمُ غَيْرِ الْأَبْلَغِ كَقَوْلِهِمْ: «عَالَمٌ زَحْرِيٌّ، وَجَوَادٌ قِيَاضٌ» غَيْرَ مَتَّجِهٍ.^{١١}

وَمِمَّا يَوْضَحُ لَكَ أَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ مَسْجُوتَةٍ كَثِيرًا غَيْرَ تَابِعٍ نَحْوِ «الرَّحْمَنَ عَسَلَمَ

١. «رجلان» و«حافياً» حالان من الياء في «علي».

٢. أي «رحماناً» و«رحيماً».

٣. على «لذا «رحيم» ليس نعتاً له لأنه نكرة و«رحماناً» معرفة أيضاً وليس «رحماناً» تمييزاً أو حالاً إذ هو معرفة وهما تكررتان.

٤. أي: أتصرفه فيكون مؤنثه «رحماتة» أم لا فيكون مؤنثه «رحمى».

٥. حتى، يقال: يُخْتَمُ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ أَمْ لَا.

٦. فكان في حالة الجز مجروراً دائماً لدخول «أل» عليه فلا جدوى للبحث أنه منصرف أم لا.

٧. أي «أل».

٨. لأن العلم جامد والنعت مشتق أو مؤول به.

٩. وهو أبلغ من الرحيم لزيادة المعنى.

١٠. لأن هذه العادة جرت في الصفات والرحمن علم لا صفة.

القرآن ﴿الرحمن﴾، ﴿قُلْ ادعوا اللهَ أو ادعوا الرحمنَ﴾ (الإسراء: ١١٠)، ﴿إذا قيلَ لهم أسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمنُ﴾ (الفرقان: ٢٠).

والخامسة: أنَّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه نحو ﴿خُشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^١ و قوله:

[عدش، مالعباو عليك إمارة] نَجَزَتْ و هلا تَحْمَلِينَ طَلِيْقًا^٢

أي: وهذا طليقٌ محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله:

رَرَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِ سُمَّلَيْنِ كَمَيْشِ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءً تَحْلُبًا^٣

و قوله:

إذا المرءُ عيناً قرَّ بالميمش مُشْرِياً و لم يُسَعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ سُنْتَمًا^٤
فسهوّ، لأنَّ «عطفاه» و «المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور^٥، و الناصب للتمييز هو المحذوف، و أمّا قوله:

[ضيمت حزمي في ابعادي الأملًا] و ما ارْعَوَيْتُ و شَيْبًا رَأْسِي إِشْتِمَلًا^٦
و قوله:

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمُنَى و داعي العنونِ يُنادي جِهارًا^٧

فضرورتان.

السادسة: أنَّ حقَّ الحال الإشتقاق و حقَّ التمييز الجمود، و قد يتعاكسان فتقع

١. «خُشِعاً» جمع «خاشع» حال من الواو في «يخرجون» و «أبصارهم» فاعله.

٢. «تحميلين» حال من الضمير في «طليق».

٣. «م» تمييز و «تحلباً» عامته المؤخر.

٤. «عيناً» تمييز و «قرَّ» عامله المؤخر.

٥. أي: كان أصلهما: «إذا تحبَّبَ عطفاه ماءً تحلباً» و «إذا قرَّ المرءُ عيناً قرَّ» فالناصب «تحلب» و «قرَّ» المحذوفتان.

٦. «شيباً» تمييز و العامل «إشتمل».

٧. «نفساً» تمييز و العامل «ططيب».

الحال جامدة نحو «هذا مالِكٌ ذَهَباً»^١ ﴿وَتَحْتَوْنَ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾^٢ (المراتب، ٧٢) ويقع التمييز مشتقاً نحو «لِللَّهِ ذِكْرُهُ فَارِساً»^٣ و قولك «كُرْمٌ زَيْدٌ ضَيْفٌ» إذا أردت الثناء على ضَيْفٍ زَيْدٍ بِالكَرْمِ^٤، فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الضَّيْفُ إِحْتَمَلَ الْحَالَ وَ التَّمْيِيزَ^٥، وَ الْأَحْسَنُ عِنْدَ قَصْدِ التَّمْيِيزِ إِدْخَالُ «مِنْ» عَلَيْهِ، وَ اخْتَلَفَ فِي الْمَنْصُوبِ بَعْدَ «حَبْدًا» فَقَالَ الْأَخْفَشُ وَ الْفَارِسِيُّ وَ الرَّبِيعِيُّ: حَالٌ مُطْلَقاً^٦، وَ أَبُو عَمْرٍو وَ بَنُو الْعَلَاءِ: تَمْيِيزٌ مُطْلَقاً، وَ قِيلَ: الْجَامِدُ تَمْيِيزٌ وَ الْمَشْتَقُّ حَالٌ، وَ قِيلَ: الْجَامِدُ تَمْيِيزٌ وَ الْمَشْتَقُّ إِنْ أُريدَ تَقْيِيدُ الْمَدْحِ بِهِ كَقَوْلِهِ:

يا حَبْدًا الْمَالُ مَبْدُولًا بِمَا سَرَفِي^٨

فَعَالٌ وَ إِلَّا^٩ فَتَمْيِيزٌ نَحْوُ «حَبْدًا رَاكِبًا زَيْدٌ».

السابع: أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ مُؤَكَّدَةً لِعَامِلِهَا نَحْوُ ﴿وَلَىٰ مُدْبِرًا﴾ (النمل، ١٠)، ﴿فَسَبَّحَ ضَاحِكًا﴾ (النمل، ١٩)، ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^{١٠} (البقرة، ٢٠) وَ لَا يَقَعُ التَّمْيِيزُ كَذَلِكَ، فَأَمَّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة، ٣٦) فَ﴿شَهْرًا﴾: مُؤَكَّدٌ لِمَا فَهَمَ مِنْ ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ وَ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ عَامِلِهِ وَ هُوَ ﴿إِثْنَا عَشَرَ﴾ فَمَبْيِّنٌ^{١١}، وَ أَمَّا

١. «ذهبا» حال من «مالك» الخبر.

٢. «بيوتاً» حال من «الجبال».

٣. قال الرضي: احتمل أن يكون الحال والتمييز.

٤. أصله: كرم ضيف زيد، فكان الضمير محذوفاً عن الفاعل.

٥. أي: كرم زيد حال كونه ضيفاً أو من جهة كونه ضيفاً.

٦. أي: إذا احتمل الحال والتمييز في شيء واحد فإذا قصدت التمييز أدخلت عليه «من» البيانية فرقاً بينهما.

٧. في مقابل التفسير المذكورة بعده.

٨. «مبدولاً» حال من «المال» وقصد به المدح، أي كون المال مبدولاً بلا سرفيد.

٩. أي: وإن لا يرد به تقييد المدح.

١٠. فمعنى: «ولى ومدبراً» و «تسبح وضاحكاً» و «تعطوا ومفسدين» متساويان.

١١. حاصله أن التأكيد يقع إذا فهم من المؤكد معنى المؤكد. أمّا «شهرًا» فلا يكون مؤكداً لأنه لا يفهم من «إثنا عشر»

معناه وإن يفهم معناه من سائر أجزاء الكلام.

إجازة المبرد ومن وافقه «نعم الرجل رجلاً زيداً» فمردودة^١، وأما قوله:

تَزَوَّدَ مَثَلُ زَائِدٍ أَيْبِكُ فِينَا فَسَنَمُ الزَّادُ زَائِدُ أَيْبِكُ زَاداً^٢

فالصحيح أن «زاداً» معمول «تزوَّد»: إمّا مفعول مطلق إن أريد به التزوَّد^٣، أو مفعول به إن أريد به شيء الذي يتزوَّده من أفعال البرِّ، وعليهما «مثل» نعت له تتقدّم فصار حالاً^٤، وأما قوله:

بِنَمِّ الْفَتَاةِ فَتَاةٌ هُنْدٌ لَوْ بَسَلْتِ زِدَ التَّحِيَّةِ نَطْقاً أَوْ بِأَيْمَاءِ
ففتاة: حالٌ مؤكدة.^٥



١. قيل: لأن التمييز تبين و«رجلاً» نكرة والنكرة لا يبين المعرفة فالتركيب غير صحيح. أقول: إن اللام في «الرجل» على الأصح كما قاله السيوطي للجنسية والمعروف بأل الجنسية في المعنى نكرة، فردّ ما قاله الغاتل.

٢. «زاداً» تمييز رافع للإيهام في «الزاد» الفاعل لانعم.

٣. أي: المعنى المصدرية.

٤. لأن نعت النكرة إذا قدّم عليها أعرب حالاً.

٥. «فتاة» حال مؤكدة من «الفتاة» الذي هو فاعل «انعم». أقول: وغير هذين البيتين أبيات كثيرة يقع التمييز فيه المؤكدة و لم يرده المصنّف نحو:

فحللاً وأشهم زلاءً ومنطوق

من خير أديان البرية ديناً

والتقليبون بنس الفحل فحلهم

و نقد علمت بأن دين محمد



أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

١- **الأول:** إنقسامها باعتبار إنتقال معناها^١ و لزومه إلى قسمين: **منتقلة** و هو

الغالب و **ملازمة** و ذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو «هذا مائك ذهباً» و «هذه جيتك خزاً»^٢ بخلاف نحو «بعته يداً بيد»^٣ فإنه بمعنى متقاضين، و هو وصف منتقل^٤، و إنما لم يؤزل في الأول^٥، لأنها مستعملة في معناها الوضي، بخلافها في الثاني^٦، و كثيراً يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، و ليس كذلك.

١. أي: معنى الحال قد يعرض على ذي الحال فتكون منتقلة نحو: «جاء زيد ركباً» و أن معنى الحال ثابت لذي الحال نحو: «دعوت الله سميماً».

٢. فإن الذهبية لا تنفك عن الحال المعين و كذلك الخزية لا تنفك عن البجبة المعينة.

٣. «يداً» حال و «بيد» جار و مجرور متعلق بمحذوف صفة له. و مثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالاً الأول و الثاني صفة قولك: «جاؤوا رجلاً رجلاً» و علمته الحسب باباً «باباً» فإن الثاني صفة عند ابن جنّي على حذف المضاف أي: ذا باب مفارق بابد و عن الزجاج أن الثاني تؤكد للأول. و قيل: هو على حذف الفاء و قيل: المجموع حال على حدّ «الرمز حلو حاض».

٤. لأنه ليس أبداً يكون البيع يداً بيد.

٥. أي في الحالة الأولى، أي إن كان الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق.

٦. فإن المراد ليس خصوص اليد بل التقاض.

الثانية: المؤكدة نحو ﴿وَلَىٰ شَٰدِرًا﴾ (النمل: ١٠) قالوا: ومنه ﴿هو الحقُّ مُصَدِّقًا﴾ (طاهر: ٣١) لأنَّ الحقَّ لا يكون إلاَّ مُصَدِّقًا، والصواب أنه يكون مُصَدِّقًا ومُكذِّبًا و غيرهما، نعم إذا قيل «هو الحقُّ صادقًا» فهي مؤكدة.^٢

الثالثة: التي دلَّ عاملها على تجدد صاحبها، نحو ﴿وَخَلِقَ الْإِنسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) ونحو «خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ مِن رِجليها» الحال «أطول» و «يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين^٣: ومنه ﴿و هو الذي أنزل إليكم الكتاب مُفَصَّلًا﴾ (الأنعام: ١١٢) وهذا سهو منه، لأنَّ الكتاب قديم^٤.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسمع، ومنه ﴿قائماً بالقسط﴾ (ال عمران: ١٨) إذا أعرب حالاً^٥، و قول جماعة «إنها مؤكدة» وهم، لأنَّ معناها غير مستفاد ممَّا قبلها.^٦

٢ - الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها و للتوطئة^٧ بها إلى قسمين:

١. أي: مُصَدِّقًا للحق ومُكذِّبًا للباطل. وقوله «غيرهما» كالإنشائيات. وقد بأن كون الحق وهو القرآن مُصَدِّقًا ومُكذِّبًا بالنظر إلى ذاته وإنَّ يُثَقِّقُ أنه هنا لا يكون إلاَّ مُصَدِّقًا أما م. وهو التوراة، والنسخ ليس تكذيباً والمصنّف لم ينظر لتمام الكلام و هو قوله «لما معهم» بل نظر لقوله «مُصَدِّقًا» فقط فأعرض، انتهى كلام الدسوقي. أقول: نظر المصنّف إلى نفس الحال من غير التوجّه إلى سائر معمولاته لا يبعد عن الصواب.

٢. لأنَّ الحقَّ و صادق معناهما واحد وهو المطابق للواقع.

٣. هو الذي يعنون في البيهجة المرضية بزين الناظم و هو ولد ابن مالك جمال الدين، و جمال الدين صاحب الألفية و الكافية والتسهيل و شرحهما، و بدر الدين مصنف شرح لألفية أبيه.

٤. هذا مبني على مقالة الأشاعرة و مقالاتهم باطلة عند الإمامية كما ذكر في الكتب الكلامية.

٥. ذو الحال هو الضمير في «لا إله إلاَّ هو» و أجاز الزمخشري نسيبه على المدح أو صفة له «له» على الحمل بـاء على جواز الإتساع في الفصل بين الصفة والموصوف.

٦. أعترض بأنَّ الله ذات يستجمع فيه صفات كمالية، والقائمة بالقسط قسم منها ويستفاد من الله هذه الصفة فهو تأكيد. أقول: إنَّ لفظة الله ليس صريحاً في إفادة معنى القائمة بالقسط بل يشمل هذا المعنى إجمالاً فلا يكون القائم بالقسط تأكيداً له.

٧. مصدر باب تفعيل على زنة «تفعلة» بمعنى إحصاء المقدمات.

مقصودة^١ وهو الغالب، و**موطنة**^٢ وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^٣ (مريم، ١٧) فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويًّا»، وتقول «جاءني زيدٌ رجلاً مُحسناً»^٤.

٣- الثالث: انقسامها^٥ بحسب الزمان إلى ثلاثة: **مقارئة**^٦ وهو الغالب، نحو:

﴿هذا بعلي شيخاً﴾ (هود، ٧٢) و**مقدرة**^٧ وهي المستقبلة كما مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً^٨، أي مقدراً ذلك^٩، ومنه ﴿فادخلوها خالدين﴾^{١٠} (الزمر، ٧٣)، ﴿لَتَدْخُلَنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء اللهُ آمِنينَ محلَّتينِ رؤوسكم ومقصرين﴾^{١١} (الفتح، ٢٧) و**مصحكية** وهي الماضية^{١٢} نحو «جاء زيدٌ أمس راكباً»^{١٣}.

٤- الرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: **صبيته** وهو الغالب، و

١. أن القصد في إتيان الحال نفسها نحو «جاء زيدٌ راكباً».

٢. بأن لا يكون انقصد من إتيان الحال نفسها بل مقدمة لشيء آخر.

٣. «بشراً» حال للمجرور في «لها» و«سويًّا» صفة له.

٤. «رجلاً» حال من «زيد» ذكر مقدّمة لذكر «محسناً» الذي صفة له.

٥. أي انقسام الحال المنتقلة فإنّ الحال الملازمة ليس زمان له فلا يدخل في أحد الأقسام الثلاثة.

٦. بأن يكون زمان الحال مقارئة لما عليها فإذا كان العامل ماضياً فتكون ماضياً وكذا في الحال والإستقبال.

٧. ويقال لها منوية وهو بأن يكون زمان وقوع الحال بعد زمان العامل فتقوله «وهي مستقبلة» بالنسبة إلى زمان ذي الحال لا زمان المستقبلي بخصوصيته.

٨. «معه» خبر مقدّم و«صقر» مبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجلٍ و«صائداً» حال منه والضمير في «به» يرجع إلى الصقر.

٩. أي حال كون الرجل مقدراً له ذلك الصيد غداً.

١٠. فالخلود في جهنم يكون بعد الدخول فيه.

١١. أي: ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق، ف«محلّتين» حال مقدّرة لأنّ الحلق يكون بعد الدخول في المسجد الحرام أمّا «آمنين» فيكون حالاً مقارئة فلا شاهد فيه.

١٢. أي بالنسبة إلى زمن ذي الحال لا الماضي بخصوصيته.

١٣. على فرض أنّ ركوب زيد كان قبل مجيئه.

تسمى مؤسسة^١ أيضاً، و**مؤكدة**، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو ﴿ولّى مُدبراً﴾^٢ (النمل: ١٠) ومؤكدة لصاحبها نحو «جاء القوم طُرّاً»^٣ ونحو ﴿لَأَمِّنَ من في الأرض كلهم جميعاً﴾^٤ (يونس: ٩٩) ومؤكدة لمضمون الجملة^٥ نحو «زيدٌ أبوك عطوفاً»^٦ وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك ولده بـتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهوٌ.

ومما يشكل قولهم في نحو «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةً»: إن الجملة الإسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول،^٧ ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها «جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئه»، يعني فهي كالحال والنعت السببیین^٨ كما مررت بالدار قائماً سكاؤها، ورجل قائم غلمائه» وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك «مبكرًا»^٩ ونحوه^{١٠}، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿والبحرُ يمدُّه من بعده سبعةً أبْحَرُ﴾ (القمان: ٣٧) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

١. لأنها تؤسس معنى جديداً غير مستفاد من المؤكّد بخلاف المؤكدة فإنها تؤكّد معنى المؤكّد.

٢. معنى «مدبراً» يفهم من «ولّى» لأنّ «ولّى» و«أدبر» كانا مترادفين.

٣. أي جميعاً فمعنى الجمعيّة يستفاد من القوم لأنّ التجمع المحلّي باللام يفيد العموم.

٤. معنى الجمعيّة يستفاد من «اشن» لأنّ من صيغ العموم.

٥. معنى العطفة يستفاد من أبوه لأنّ الأبوة والأمية معنيان اللذان يستلزمان العطفة للولد.

٦. عامل الحال وصاحبه محذوفتان، أي: أحقّه عطوفاً. قال السيوطي: إن توكّد الحال جملة معقودة من إسمين معرفتين جامدين لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك فعامنها مقدر، وقيل: عاملها المبتدأ، وقيل: الخبر الواقع في الجملة ولفظ الحال يؤخّر وجوباً لعدم جواز تقدّم المؤكّد بالكسر على المؤكّد بالفتح.

٧. لأنّ شرط الحال أن تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما.

٨. أي اللذان لا يبيّنان صفة المتبوع أو حاله بل يبيّنان صفة أو حال متعلّق المتبوع.

٩. أي ناخلاً في الصباح.

١٠. أي كما قرأه بالسنبة إلى قوله: «جاء عليٌّ بالليل» ولباشه أصفهه، لأنّ المراد أن تأويله بكلمة من مضمون الكلام.

وقد أغتدي و الطيرُ في وُكُنَاتِهَا [بمنجرد قيد الأوابد هيكل]
و «جئتُ و الجيشُ مصطفٍ» و نحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف،
فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال، و يجوز أن يقدر «و بحرهما» أي و بحر الأرض.

١. فهذه الأمثلة يؤوّل بالظروف المستقرّة التي عاملها محذوفة فالضمير العائد إلى ذي الحال مستتر في متعلّقها فذلك عريت عن ضمير ذي الحال. تقدير الكل: «جاء زيد مقارناً لطلوع الشمس»، «البحر مقارناً لوقت مدّ البحر الخ»، «قد أغتدي مقارناً لوقت كون الطير في وكناتها»، «جئت مقارناً لإصطفاف الجيش».



إعراب أسماء الشرط والإستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف^١ فمحلها الجر نحو ﴿عَمَّ^٢ يتساءلون﴾ (النبا، ١٠) ونحو «صبيحة أي يوم سفرُك» و «غلامٌ من جاءك» و إلا فإن وقعت على زمان نحو ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (الأنفال، ٢١) أو مكان نحو ﴿فَأَيْنَ تذهبون﴾ (التكوير، ٢٦) أو حدث^٣ نحو ﴿أَيُّ مَتَلَبٍ ينقلبون﴾ (الشمراء، ٢٢٧) فهي منصوبة مفعولاً فيه و مفعولاً مطلقاً، و إلا فإن وقع بعدها اسم نكرة^٤ نحو «من أب لك» فهي مبتدأة، أو إسم معرفة نحو «من زيد» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق^٥، و لا يقع هذان النوعان^٦ في أسماء الشرط، و إلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ نحو «من قام» و نحو «من يقيم أقم معه» و الأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، و إن وقع بعدها فعل متعدي^٧ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكرون﴾ (غافر، ٨١) و نحو ﴿أَيُّ مَا تدعون﴾ (الإسراء، ١١٠) و نحو ﴿من

١. من هذا يعلم أن قولهم «إن أسماء الشرط والإستفهام لا يعمل فيها ما قبلها» إذا لم يكن جاراً أو مضافاً وإلا غلِ.

٢. مركبة من «عن» و «ما» فبُذلت النون ميماً و أدغمت. والقاعدة أنه إذا دخل الجار على «ما» الإستفهامية أسقطت ألفها. قيل: فرقاً بينها وبين «ما» انموذولة كما ذكر في الباب الأول مبحث «ما».

٣. أي مصدر.

٤. أي الخلاف الذي يقع بين سيبويه والجمهور في موضع الثالث الذي يجب الحكم بإبتدائية المقدم.

٥. أي إذا كان بعد إسم الشرط نكرة أو معرفة لأن أسماء الشرط إنما يدخل على جملة الشرط و هي لا بد أن تكون فعلية. أطلق أيضاً لا يقع القسم الذي دخل عليه حرف الجر أو المضاف في أسماء الشرط.

٦. «أَيُّ» مفعول به «تدعون» و «ما» زائدة. و يجزم «يدعون» لأنه شرط «أَيُّ» فكأن من «أَيُّ» و «يدعون» يعمل في الأخرى.

يُضِلُّ اللهُ فلا هاديَ له ﴿(الأعراف: ١٨٦)﴾ وإن كان واقعاً على ضميرها^١ نحو «مَنْ رأيتَه» أو متعلقها نحو «مَنْ رأيتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدّر بعدها يفسره المذكور.^٢

تفسيه

و إذا وقع إسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنّه إسم تام^٣، و فعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك «كُلُّ مَنْ الناس يقوم»؟ أو فعل الجواب لأنّ الفائدة به تمت^٤، و لالتزامهم عود الضمير منه إليه^٥ على الأصحّ، و لأنّ نظيره هو الخبر في قولك «الذي يأتيني فله درهم»؟ أو مجموعهما لأنّ قولك «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه» بمنزلة قولك «كُلُّ مَنْ الناس إن يقم أقم معه»؟^٦ و الصحيح الأوّل، و إنّما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلّق فقط، لا من حيث الخبريّة.^٧

-
١. أي ضمير الذي يعود إلى إسم الشرط أو الإستفهام.
 ٢. فهو من باب الإشتغال فينصب أو يرفع بحسب ما يقتضيه هذا الباب.
 ٣. أي: ليس بموصول و لا موصوف.
 ٤. إذ جملة الشرط لا يتمّ الفائدة إلّا بالجواب و إلّا لا يصح السكوت على جملة انشروط كما ذكر في علم المعاني.
 ٥. أي من الجواب إلى إسم الشرط.
 ٦. فجملة «له درهم» جزاء و خبر لهالذي، الذي له معنى الشرط.
 ٧. نظيره قولنا في «أنت لا تمشي في الأرض مَرَحاً» إن «لا تمشي» خبر و «مَرَحاً» قيد له لا الخبر.
 ٨. ظاهره أن كونه «إن يقم أقم معه» خبراً. هذا محلّ إئتمام مع أنّهم قالوا أيضاً: هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب. فتأمل.

مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ

لم يُعَوَّلَ المتقدّمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأي المتأخرين أنه ليس أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعواها، فَمِنْ مَقِيلٍ مُخِلٍّ وَمِنْ مُكَبَّرٍ مُؤَبَّرٍ مَا لَا يَصِلِحُ أَوْ مُعَدَّدٌ لَأُمُورٍ مُتَدَاخِلَةٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا مُنْحَصِرَةٌ فِي عَشْرَةِ أُمُورٍ:

أحدها: أن تكون موصوفة (لفظاً أو تقديراً أو معنى) **(فالأول)** نحو ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾^١ (الأنعام، ٢)، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة، ٢٢١) و قولك «رجلٌ صالحٌ جاءني» ومن ذلك قولهم «ضعيفٌ عادٌ بقرملة» إذ الأصل: رجلٌ ضعيفٌ، فالابتداء في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوفٌ، والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوفٍ، والصواب ما بيّنتُ^٢، وليست كلُّ صفة تُحصَلُ الفائدة، فلو قلت «رجلٌ من الناس جاءني»^٣ لم يجز. **(والثاني)** نحو قولهم «السمنُ منوانٌ بدرهمٍ» أي منوان منه بدرهم، وقولهم: «شُرٌّ أهرٌ ذا نابٍ» و:

قدَرُ احلِكَ ذَا المِجَازِ | وَ قَدِ ارَى
وَأبِي مَالِكٌ ذُو المِجَازِ بِلَدَارِ |

إذ المعنى شُرٌّ أَيُّ شَرٍّ، وَقَدَرٌ لَا يُغَالِبُ. **(والثالث)** نحو «رُجِيلٌ جَاءني» لآتِهِ فسي

١. أي: لم يعتمد.

٢. «أجل» مبتدأ و«مسعى» صفة و«عنده» خبر له.

٣. ففي مثال: «ضعيفٌ عادٌ بقرملة»، «ضعيف» مبتدأ عند النحويين ولكن المبتدأ عند المصنف هو «رجل» المحذوف.

٤. لأنه واضح أن كلَّ رجل كان من الناس فلا فائدة في ذكر هذه الصفة.

معنى رجل صغير، و قولهم «ما أحسنَ زيداً» لأنه في معنى شيء عظيم حسنَ زيداً، وليس في هذين النوعين^١ صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني.

والثاني: أن تكون عاملة: إمّا رفعاً نحو «قائمُ الزيدان»^٢ عند من أجازوه، أو نصباً نحو «أمرٌ بمعرفٍ صدقةً» و «أفضل منك جاءني» إذ الظرف^٣ منصوب المحل^٤

١. أي باب التصغير والتعجب، وقوله «فيكونا» أي: حتى يكونا.

٢. «قائم» مبتدأ وصفي و«الزيدان» فاعله الذي سد مسد الخبر وذلك عند من أجاز وقوع المبتدأ الوصفي في غير النفي والاستفهام وهو الأخص والكوفيون، أمّا «أقائم الزيدان» فلا يبتدأ بها مسوًخ آخر وهو وقوعها بعد همزة الإستفهام.

٣. يطلقون الظرف على الجار والمجرور كما هنا والقصد أن «بمعرفة» في محلّ النصب بالمصدر وهو «أمر» و«منك» في محلّ النصب للوصف وهو «أفضل».

٤. إمّا لا نسلم تعمق الجار والمجرور بمتعلّق فضلاً عن النصب به، فإن اعترض علينا بأنّ الجار يربط معنى الفعل أو شبهه بالمجرور من في مثل «سرت من البصرة إلى الكوفة» كانت لإبتدائية السير. قلنا: ليس الصحيح أن كلّ ما يربط معنى إلى شيء كان معمولاً له ولو كان كذلك لزم أن يكون للجُمّة المدسرة والصلة محلّ من الإعراب لأتبعها يربطان معنى بالمفسر والموصول وكذا كثير من الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب و أيضاً كثير من الحروف كـ «إلا» و«إن» و«...» و«لو سلّمنا فعلينا أن نقدر المتعلّق في كلّ خبر و صفة وحال فكان تقدير «زيد أخوك» زيد كان أخاك، إذ لا فرق بين كون الزيد في الدار أو كونه أخاك. ومعا يقوي قولنا أن وجوب المتعلّق بل جوارحه ليس قول كلّ النحوّيين بل بعضهم، قال المصنّف في إبتداء الباب الثالث من هذا الكتاب: «زعم الكوفيون وإبنا طاهر و خروف، أنّه لا تقدير في نحو «زيد عندك، عمرو في الدار» ثمّ اختلفوا: فقال ابن طاهر و خروف: الناصب مبتدأ وزعم أنّه يرفع الخبر إذا كن عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره وأنّ ذلك مذهب سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفتين للمبتدأ، إنتهت.

علينا أن نقول: لماذا لا يتعلّق بعض الحروف الجز كـ «ربّك، عدا و خلا و...» بخلاف الأخرى، قال ابن هشام في توجيه هذه المورّد كلمات لا طائل عليها، منها في عدم تعلق «عدا و خلا و حاشا إذا جزوا»: ولو صغ أن قال إنّها متعلّقة لصح ذلك في «إلا». نقول: إن كان الحمل على «إلا» دليل على عدم تعلق «حاشا و عدا و خلا» فحمل سائر الحروف عليهم دليل على عدم تعلق حروف الجز، لكن لا يخفى عليك أنّه يلزم أن يقدر العامل في المجرور «في» لأنّه عامل على كونه مفعولاً فيه لا على لزوم تعلق الحروف الجز. وقد تقدّم أنّ قول الكوفيين وإبني طاهر و خروف كان في الظروف والمجرور «في» بدليل قولهما «أنّه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار» فتأمل.

بالمصدرِ والوصفِ أو جزئاً^١ نحو «غلامٌ إمراً جاءني» و«خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ» و شرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف ممَّا لا يتعرَّفُ^٢ بالإضافة نحو «مثلُك لا يبخلُ» و«غيرُك لا يجودُ» وأمَّا ما عدا ذلك فإنَّ المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

وَالثَّالِثَةُ: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممَّا يسوِّغُ الإبتداء به نحو ﴿طاعةٌ و قولٌ معروفٌ﴾ (محمَّد، ٢١) أي أمثلُ من غيرهما^٣، ونحو ﴿قولٌ معروفٌ و مغيرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذى﴾^٤ (البقرة، ٢٦٢) وكثير منهم أطلق العطفَ وأهمل الشرطَ^٥، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أتشدده من قوله:

عندي اصطباؤُ، و شكوى عند قاتلي
فهل بأعجبٍ من هذا إمري سوما

إذ يحتمل أنَّ الواو هنا للحال، و سيأتي أنَّ ذلك مسوِّغٌ، وإن سلَّم العطف فتمَّ صفة مقدِّرة يقتضيها المقام، أي و شكوى عظيمة، على أنَّنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كَلِّه، فإنَّ الخبر هنا ظرف مختصٌّ، و هذا بمجرد مسوِّغ كما قدَّمنا، و كأنَّه توهم أنَّ التسويغ مشروط بتقدِّمه على النكرة، و قد أسلفنا أنَّ التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، و إنما لم يجب هنا لحصول الإختصاص بدونه^٦، و هو ما قدَّمناه من الصفة المقدِّرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ (الأنعام، ٢).

١. عند من يرى أنَّ المضاف عامل في المضاف إليه.

٢. أي كان من الأسماء المتوَعَّلة في التنكير نحو مثل، الجهات الست و...

٣. أي أفضل من غيرهما، خبر محذوف و يجوز أن تجعل المبتدأ محذوفاً أي: المطلوب ممَّا طاعةٌ و قولٌ معروفٌ.

٤. هذا مثال لما كان المعطوف ممَّا ليس له مسوِّغٌ.

٥. فقوالوا: أحد من المَسَوِّغَاتِ العطفُ فلا تعرَّضوا بكون المعطوف أو المعطوف عليه صالحاً للإبتدائية.

٦. فلم يجب التقديم لحصول الإختصاص و عدم اللبس بالصفة دون التقديم لأنَّ وجود الصفة المقدِّرة يستغني النكرة عن الوصف فينتفي اليبس إه دسوقي. أقول: لا ضير لأنَّ يكون للنكرة صفتان فقد حصل اللبس.

٧. هذا سهو من المصنِّف لأنَّ عدم تقديم الخبر على مذهبه لا يكون لوجود المسوِّغ الأخرى بل لعدم التباسه بالوصف فكان عليه أن يقول: «إنما لم يجب هنا لعدم توفيق التوصيف».

فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة، فيكون العطف هو المسوّغ.
قلت: لا يسوّغ ذلك، لأنّ المسوّغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا
النكرة.

فإن قيل: يحتمل أنّ الواو عطفت إسمًا و ظرفاً على مثلبيهما، فيكون من عطف
المفردات.

قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين^١ مختلفين، إذ الإصطبار معمول للإبتداء، و
الظرف معمول للإستقرار.

فإن قيل: قدّز لكلّ من الظرفين استقراراً، واجعلّ التعاطف بين الإستقرارين لا بين
الظرفين.

قلنا: الإستقرار الأوّل خبر، و هو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، و اختاره ابن
مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة^٢، نحو ﴿ و لدنيا
مزيدٌ ﴾ (٣٥،ق) و ﴿ لكلّ أجل كتابٌ ﴾ (الرعد:٣٨) و «قصدك غلامه رجلٌ»^٣ و شرط الخبر
فيهنّ الإختصاص^٤، فلو قيل «في دار رجلٌ» لم يجز، لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه
رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: و التقديم، فلا يجوز «رجلٌ نسي
الدار».

و أقول: إنّما وجب التقديم هنالذ دفع توهم الصفة، و اشترطه هنا يؤهم أنّ له مدخلاً

١. لأنّ عامل الإستقرار هو المبتدأ و عامل المبتدأ هو معنوي. و بديهة أنّ هذا على القول بأنّ العامل في الخبر هو المبتدأ و أنا
على القول بأنّ العامل في الخبر و المبتدأ معنوي فلا إشكال.

٢. في بعض النسخ: «أو جملة عند سيبويه».

٣. جملة «قصدك غلامه» التعل و الفاعل و المفعول، خبر للرجل».

٤. المراد بالإختصاص أن يكون ما أضيف إليه الظرف و المجرور أو المسند إليه في الجملة يصحّ الإبتداء به و لا شك أنّ
«نا» في «لدنيا» يصحّ الإبتداء به لأنه معرفة و كذا «كس أجل» لأنّ القصد منه العموم و كذا «غلامه» لأنه معرفة لإضافته إلى
الضمير.

في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخاص: أن تكون عامة^١: إمّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الإستفهام، أو بغيرها نحو «مارجلٌ في الدار» و«هل رجلٌ في الدار؟» و«إِلهٌ مع الله» (المنل، ٤٠) وفي شرح منظومة^٢ ابن حاجب له^٣ أنَّ الإستفهام المُسَوِّغَ للإبتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو «أرجلٌ في الدار أم امرأة؟» كما مثَّل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة^٤ من حيث هي، نحو «رجلٌ خيرٌ من امرأة» و«تمرَةٌ خيرٌ من جرادَةٍ»^٥.

والسابع: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو «عجبٌ لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجب^٦، و«لنحو» سلامٌ على إيل ياسين» (المصانعة، ١٣٠) و«وَيْلٌ للمطففين» (المطففين، ١) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء^٧، و«لنحو» قائمٌ الزيدان» عند من

١. يعني العموم الشمولي، وهو تامُّ الفائدة وأصل المنع في النكرة هو عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالإبهام غرض.

٢. أي: يفيد العموم في ذاته مع عدم الإستعانة بغيرها كأسماء الشرط والإستفهام و«كلٌّ» المضاف للنكرة وكالجمع المحلى باللام.

٣. أي: يفيد العموم لا في ذاته بل بإستعانة غيرها كالنكرة بإستعانة أداة النفي والإستفهام ولهذا مثَّل بمثاليين. قيل: دليل إلحاق الإستفهام بالنفي أنَّ الإستفهام لا يدلُّ على نفي ولا إثبات والأصل في الأشياء هو العدم.

٤. الإستفهام الإنكار تدخل في النفي.

٥. وضع ابن حاجب كتابه «الكافية» ثمَّ نظمه وسماه «الواقية في نظم الكافية» ثمَّ شرح منظومته هذه.

٦. أي: لابن حاجب.

٧. قال الدسوقي: والأولى حذف «صاحب» ورجع ابن حاجب هذا بالعموم.

٨. جاء ذلك في صحيح زرارَةَ المروزي عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام في محرم قتل جرادَةٍ؟ قال: يطعم التمرة، وتمرَةٌ خير من جرادَةٍ.

٩. أي: أتعجب من زيد.

١٠. معنى مثال الأوَّل: أدعوا لهم. والثاني: أدعوا عليهم.

جوزها^١، وعلى هذا ففي نحو «ما قائم الزيدان» مسوغان^٢ كما في قوله تعالى ﴿وعدنا كتاب حفيظ﴾^٣ (آ، ٣) مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للإبتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الإعتماد^٤، أو لفوات شرط الإكتفاء بالفاعل^٥ عن الخبر وهو تقدّم النفي أو الإستفهام، وهذا أظهر^٦ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مطلق الإعتماد، فلا يجوز في نحو «زيد قائم أبوه» كون قائم مبتدأ وإن وجد الإعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الإعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال إنما هو للعمل في المنسوب لا لمطلق العمل، بدليلين: **أحدهما:** أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس»^٧ **والثاني:** أنهم لم يشترطوا لصحة نحو «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرة سجدت» و «بقرة تكلمت» إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد^٨، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو «رجل مات» ونحوه.

والتاسع: أن تقع بعد «إذا» الفجائية نحو «خرجت فإذا أسد أو رجل في الباب» إذ

١. هو الأخص والكوفيون. فالمعنى: قام الزيدان.

٢. أعلم أن في نحو «قائم الزيدان» مسوغان: العمل ومعنى الفعل. فعلى هذا في نحو «ما قائم الزيدان» ثلاث مسوغات: الإبتان المذكوران والنفي، التهم إلا أن يقال: هو ينظر إلى المسوغين فقط: معنى الفعل والنفي لأن البحث في تسويغ معنى الفعل في «قائم الزيدان» فزاد النفي فكان له مسوغان.

٣. «كتاب» مبتدأ و مسوغانه: التعت أي الحفيظ، وكون الخبر ظرفاً مختصاً أي عندنا.

٤. هو أن يسبق بنفي أو إستفهام أو مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو الألف واللام (الموصولة أو التعريف على كلا القولين).
٥. أي لا يكون التمهيد وصفاً والفاعل ساداً مسد الخبر إلا أن يسبق بنفي أو إستفهام، وهذان لا يوجدان في قائم الزيدان.

٦. زمن الوصف ليس الحال ولا الإستقبال بل زمانه ماضٍ بدليل «أمس» والحال لئ «قائم» عيّل في «أبوه» عمل الرفع.
٧. أي غير معمول وخلاف المادة.

لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

والعاشرون: أن يقع في أوّل جملة حالية كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُنْذُ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ^١

وعلّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله:

الْتَشُّبُ يَطْرُقُهَا فِي النَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَاتِي مُسْلِمِيَّةٌ بَيْدِي^٢

وبهذا^٣ يعلم أنّ اشتراط التحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر «إن» إذا وقعت بعد

واو الحال، وإنّما الضابط أن تقع في أوّل جملة حالية^٤، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا

قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنْهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ﴾ (الفرقان: ٢٠) ومن روى «مدية» بالنصب

فمفعول لحال محذوفة أي: حاملاً أو مُمسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً^٥ من الياء، ومثّل

ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (ال عمران: ١٥٣) وقول الشاعر:

عَرَضْنَا فَتَسَلَّنَا فَتَسَلَّمْ كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبَرَّحْ مِنَ الْوَجْدِ خَائِفَةً

ولا دليل فيها لأنّ النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدّرة في الآية^٦، أي:

وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْفَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ﴾.

١. الشاهد في «نجم» فهو مبتدأ و«قد أضاء» خبره والجملة حال من «نا» في «سرينا».

٢. الشاهد في البيت جواز كون المبتدأ «مدية» نكرة لأنه واقع في أوّل جملة حالية.

٣. أي يكون المبتدأ «مدية» واقعاً في أوّل جملة حالية لا واو فيها.

٤. سواء وقع بعد الواو أم لا.

٥. لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل كلّ مفيد للإحاطة نحو: «تكون لنا عيداً لأولنا و

آخرنا» أو بعض نحو «أعجبني وجهك» أو إشتغال نحو: «أعجبني كلانك» ويمتنع إن لم يقدح إحاطة في بدل الكلّ خلافاً

للأخفش. قيل: دليله دليل منع سيبويه «مررت بي المسكين وبك المسكين». قيل: لأنه لا يصح هنا إلا بدل إشتغال ولكن

ضابطه وهو إنتظار النفس للبدل غير موجود.

٦. فإنما يختص «تبريح» بصفة مذكورة وهو «من الوجد» و«طائفة» بصفة مقدّرة أي «من غيركم» فلا دليل لإدعاء ابن

مالك أنّ مسوّغ النكرة وقوعها في أوّل الجملة الحالية.

و مما ذكروا من المسوغات: أن تكون النكرة محصورة نحو «إنما في الدار رجل»
أو للتفصيل نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمه ورجلٌ أهنته» وقوله:

فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فثوبٌ نسيْتُ و ثوبٌ أُجْرٌ^١

وقولهم «شهرٌ ثرى و شهرٌ ترى و شهرٌ مرعى» أو بعد فاء الجزاء نحو «إن مضى عيٌّ
فعيٌّ في الرباط».

وفيهنَّ نظر، أمَّا الأولى فلأنَّ الإبتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنما»^٢، وأمَّا
الثانية فلا احتمال «رجل» الأوَّل للبدلية و الثاني عطف عليه، كقوله:

و كُنْتُ كَلْبِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَ رَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَسَلَّتْ

و يسمَّى بدل التفصيل، و لإحتمال شهر الأوَّل الخبرة، و التقدير: أشهر الأرض
الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ندى، و شهر ترى فيه الزرع، و شهر ذو مرعى، و
لإحتمال «نسيت» و «أجرٌ» للوصفية و الخبر محذوف أي: فمنها ثوبٌ نسيته^٣، و منها
ثوبٌ أُجره، و يحتمل أنهما خبران و ثمَّ صفتان مقدَّرتان^٤، أي: فثوبٌ لي نسيته و ثوبٌ لي
أجره، و إنما نسي ثوبه لشغَل قلبه بهاه كما قال:

[و مثلك بيضاء العوارض طفلة] نُثُوبٌ نُتْسْتِهِي إِذَا قُمْتُ بِسِرْبَالِي

و إنما جرَّ الآخر ليعنى الأثر عن القافة^٥، و لهذا زحف على ركبتيه، و أمَّا الثالثة

١. «ثوب» مبتدأ و «نسيت» خبره و المسوغ التفصيل بعد الإجمال لأنَّ الأصل «على الركبتين في توبين فثوب».

٢. إذ «رجل» قد خصص بكون خبره جاراً و مجروراً مختصاً.

٣. «منها» خبر و «ثوب» مبتدأ و «نسيته» صفة و كذا «منها ثوب أُجره» و على هذا «الثوب» مسوغان: الصفة المقدَّرة و كون
الخبر جاراً و مجروراً مختصاً.

٤. «ثوب» مبتدأ و «التجار و المجرور صفة و «نسيته» خبره و على هذا يكون له مسوغان أيضاً: الصفة المذكورة و كون الخبر
جملة على قول ابن مالك.

٥. أي بهذه المرأة.

٦. لقافة جمع قائف: أي: ليخفى الأثر عن القافة الذين يعرفون أقدام كلِّ من مشى.

٧. أي: و لأجل إخفاء الأثر عن القافة زحف على ركبتيه و لم يمش.

فَلَأَنَّ الْمَعْنَى فَعِيرٌ آخِرُ، ثُمَّ حَذَفَتِ الصِّفَةَ. وَرَأَيْتُ فِي كَلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ - وَحَبِيبٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ إِسْمٌ أُمَّه١ - قَالَ يُونُسُ: قَالَ رُؤْيَةُ: الْمَطَرُ شَهْرٌ ثَرَى الْخِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ آخِرٌ، وَلا بَدَأَ مِنْ تَقْدِيرِ مِضَافٍ قَبْلَ الْمَبْتَدَأِ لِتَصْحِيحِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالزَّمَانِ.٢



١. سببها: العلمجة والتأنيث وإنما نُسب إليها لأنَّ أباه لا عتَّها.

٢. أي: لأنَّ الشهر.

٣. أي: أشهر المطر شهر ثرى و...، إذ لا معنى في «المطرُ شهرٌ ثرى و...».



أقسام العطف

وهي ثلاثة:

- ١- **أحدها:** العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ» بالنخض، وشرطه إمكان توجه العامل^١ إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأنَّ «من» الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحلِّ جميعاً، نحو «ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعدٌ» لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب^٢، وفي العطف على المحلِّ اعتبار الإبتداء مع زواله بدخول الناسخ^٣، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.
- ٢- **والثاني:** العطف على المحلِّ، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً» بالنصب، وله

١. والذي أراه أنَّ هذا الشرط ليس بصحيح إذ يلزم أن يقدر فعل في مثل «جاء زيدٌ وهندٌ» أي وجاءت هند، وفي «جاءت هندٌ وزيدٌ» أي وجاء زيد، بل يلزم التقدير في كلِّ مذكر عطف على الفاعل التموثت الحقيقي ولأنَّ لنا أمثلة صحيحة لا يراعى، فيه هذا الشرط كما قال السيوطي: لو كان الحلول شرطاً لصحة العطف لم يجز «زُبَّ رجلٍ وأخيه» لإمتناع دخول «زُبَّ» على المعرفة مع جواز هذا المثال فتأمل.

٢. لأنَّ بل ولكن للإضراب والإستدراك، وعليه يلزم أن يكون المعطوف في هذا المثال موجباً وإذا صار المعطوف معمولاً لlama» الحجازية صار منفياً فاجتمع التقيضان: الإيجاب والنفي فامتنع العطف على اللفظ.

٣. سيأتي أنَّ من جملة شروط العطف وجود المحرز وهو الطالب للمحل و عامل الخبر أي القائد هو الإبتدائية وهي قد زال بدخول «ما». هذا توضيحية، واعلم أنَّ هذا على القول بأن العامل في الخبر هو الإبتدائية فمنى سائر الأقول فلا إشكال.

عند المحققين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصح، ألا ترى أنه لا يجوز في «ليس زيدٌ بقائمٍ» و«ما جاءني من امرأةٍ» أن تسقط الباء فتتصب، و«من» ترفع، وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيدٍ وعمراً» خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز «مررت زيداً» وأما قوله:

تَمْرُونَ الدِّيارَ وَنَمَ تَمُوجُوا [كلامكم عليّ ابن حرام] ^٢

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا،
بدليل ^٣ قوله:

فإن لم تجد من دون عنانٍ ولداً ودون معدٍ فلتزعك العوازل ^٤

وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (هود: ٢٠) أن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محل «هذه» لأن محلّه النصب. **الثاني:** أن يكون الموضع بحق الأصلة، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لإضافته للاتحاق بالفعل، وأجازه

١. في: على شرط إمكان ظهوره في الفصح لا يجوز «مررت بزيدٍ وعمراً» لأن الفعل الإلزام لا يتعدى بنفسه لأن المنصوب ينزع الخافض سماعي في غير «أن وأن» وهو لا يسمع في هذا الموضع.

٢. هو قطعة من جرير، والرواية في ديوانه (٥١٢) «أ تمضون الرسوم ولا تحياسا»، قال المبرد في الكامل (٣٣١/١): إن أهل الكوفة هم الذين غيروا الرواية وصولها عنده «مررتُم بالديار...» فلا شاهد فيه على حذف الجار حينئذٍ.

٣. في «ليس زيدٌ بقائمٍ» و«ما جاءني من امرأةٍ».

٤. لشاهد عطف «دون» الثاني بالنصب على «دون» الأول بالجر لأن «وجود» كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له «من» فمحل «من» المجرورة نصب على الهمزة موقولة و«من» في هذا المثال ليست زائدة.

٥. لو كانت الدنيا ظرف مكان إذ لا مانع من عطف الزمان على المكان لإشتراكهما في النظرية كما حققه ابن المنير رداً على الكشف.

٦. لأن «في هذه» جارٍ ومجرور متعلق ب«أتبعوها» فهو عامل في محلّه النصب، قاله الدسوقي. أقول: هذا لا يرد قولنا في ردّ تعلق الجار والمجرور بشيء إذ التعلق في هذا المثال ليس من جهة كونه جاراً ومجروراً بل من جهة كونه ينفيد معنى النظرية بدليل «في» فتأمل.

البغداديون تمسكاً بقوله:

إفْطَلْ طُهَاءَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مَنْجِيحٍ
وَقَد مَرَّ جَوَابِهِ.^٢
صَفِيْفٌ شَوَاءٌ أَوْ قَدِيرٌ مُتَجَلِّلاً

والثالثة: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحلّ، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

أحدها: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ» وذلك لأنَّ الطالب لرفع «زيد» هو الإبتداء و الإبتداء هو التجرد، و التجرد قد زال بدخول «إِنَّ».

والثانية: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» إذا قَدَّرت «عمراً» معطوفاً على المحلّ، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، و هو توارد العاملين: «إِنَّ وَ الإبتداء» على معمول واحد و هو الخبر، وأجازهما الكوفيون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأنَّ «إِنَّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً^٣، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها^٤، لكن شرط الفراء^٥ لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الإسم^٦، لئلا يتنافر اللفظ^٧، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالإتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، و حجتهما^٨ قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

١. الشاهد في «قدير» أنه عطف على «صفيف» المنصوب.

٢. أي أوجبه الثلاثة: ١. كان الأصل «طابيح قدير» تم حذف المضاف وأبقي جز المضاف إليه. ٢. «قدير» عطف على «صفيف» لكن خفض على الجوار. ٣. أنه عطف على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة.

٣. فعلى قولهم لا يرد توارد العاملين على معمول واحد.

٤. أي دخول «إِنَّ».

٥. و هو كوفي.

٦. بأن كان مبتدأ أو كان من مواضع تقدير الإعراب ككون الإسم مقصوراً أو مضافاً إلى ياء المتكلم مطلقاً أو منقوصاً في الرفع والجز.

٧. لو لم يكن الإعراب خفياً بأن كان أحد المتعاطفين يعرب بإعراب والثاني يعرب بإعراب أخرى.

٨. أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب قبل مجيء الخبر لأنهما إتفقا على ذلك وإن كان الفراء زاد شرطاً.

والصابئون ﴿العائدة: ٣٩﴾ الآية، وقولهم «إِنَّكَ زَيْدٌ ذَاهِبَانٌ» وأجيب^٢ عن الآية بأمرين:
أحدهما: أَنْ خبر «إِنَّ» محذوف، أي ماجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، و
 ما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

خَلِيلِيْ هَلْ طَلَبْتُ فَاتِيْ وَأَنْتَمَا وَإِنْ لَمْ تَبْسُحَا بِالْقَوِيْ دَنْفَانِ^٣

ويضعفه أنه حذف من الأوّل لدلالة الثاني^٤، وإِنَّمَا الكثير العكس. **والثاني:** إِنَّ
 الخبر المذكور لـ «أَنَّ» وخبر «الصابئون» محذوف. أي كذلك، ويشهد له قوله:

فَمَنْ يَكُ امْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحَلَهُ فَاتِيْ وَقِيَّارٌ بِهَا تَسْرِيْبُ^٥

اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتّى يُقدّم نحو «لِقَائِمٌ زَيْدٌ» ويضعفه تقديم الجملة
 المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بامرّين: **أحدهما:** أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى تَوْهَمِ عَدَمِ ذِكْرِ «إِنَّ» **والثاني:** أَنَّهُ
 تابع لمبتدأ محذوف أي: إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانٌ. وعليهما خرّج قولهم «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ
 ذَاهِبُونَ»

المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ و عمرأ» بالنصب.

المسألة الرابعة: أعجبنى ضربُ زيدٍ و عمرؤُ» بالرفع أو «عمرأ» بالنصب و

وما ذكر فيه حبكة للفراء في إشتراط الشرط لأنّ الذي سمع في القرآن والأمثلة فيه خفاء إعراب الإسم، مثل: إِنَّكَ وَزَيْدٌ
 ومثل الآية فإنّ الإسم مبني فيهما.

١. تمامه ﴿... وانصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعول صالحاً...﴾.

٢. أي: من جانب البصريين.

٣. الشاهد في عطف «أنتما» على إسم «لَيْ» قبل مجيء الخبر وهو «دَنْفَان».

٤. أي يضعفه حذف خبر المعطوف عليه لدلالة خبر المعطوف لأنّ الكثير العكس. فالحمل على الكثير أولى من الحمل على
 القليل.

٥. الشاهد في عطف «قِيَّارٌ» على إسم «إِنَّ» قبل مجيء الخبر وهو «تَسْرِيْبُ».

عَرَأِي تَقْدِيمِ «قِيَّارٌ بِهَا» عَلَى «تَسْرِيْبُ».

منعهما الحدّاق^١، لأنّ الإسم المشبّه للفعل لا يعمل في اللفظ^٢ حتّى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى ﴿وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾ (الأنعام، ٩٦) وقول الشاعر:

[هو يت شنامو مستطاباً مجدداً] فلم تخل من تهديد مجلو سوددا^٣

وأجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلّ عليه المذكور، أي وجعل الشمس و مهذّت سودداً، أو يكون «سودداً» مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أنّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من «أل» لا يعمل النصب ويوضح لك مضيّه قوله تعالى ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾^٤ (القصص، ٧٢) الآية، وجوز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محلّ «الليل» وزعم مع ذلك أنّ الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصّه في ﴿مالك يوم الدين﴾ (الفاطمة، ٣) على أنّه إذا حمل على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أنّ إضافته محضة^٥ وأمّا قوله:

قد كنت دابنتُ بها حساناً مسخافة الإفلاص و اللّيّاناً^٦

فيجوز أن يكون «الليّان» مفعولاً معه وأن يكون معطوفاً على «مسخافة» على حذف مضاف، أي ومسخافة اللّيّان، ولو لم يقدر المضاف لم يصحّ، لأنّ «الليّان» فعل لغير المتكلّم، إذ المراد أنّه دابّنة حساناً خشيةً من إفلاص غيره^٧ ومطله، ولا بدّ في المفعول له

١. جمع حانق أي ماهر.

٢. أي في لفظ المعطوف عليه لأنّ وجود المحرز بالنسبة إليه.

٣. الشاهد في الآية عطف «الشمس» على «الليل» وفي البيت عطف «سودداً» على «مجدداً».

٤. أيضاً معاً يوضح لك مضيّه أنّ القراءة المشهورة: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾

٥. أي معنوية، ففي كلامه تناقض إذ قال في ﴿مالك يوم الدين﴾ أنّ الوصف الدالّ على زمن مستمرّ كان إضافته معنوية و مقتضى إجازته عطف «الشمس» على محلّ «الليل» أنّ الوصف الدالّ على زمن مستمرّ إضافته لفظية فيعمل النصب.

٦. عطف «الليّان» المنصوب على محلّ «الإفلاص».

٧. أي إفلاص غير حسان ومطل غير حسان.

من موافقته لعامله في الفاعل^١.

ومن الغريب قول أبي حيان: إنَّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ و موضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنَّه أسقط الشرط الأوَّل الذي ذكرناه^٢ ولا بدَّ منه.

والثالث: العطف على التوهم نحو «ليس زيدٌ قائماً ولا قاعيدٌ» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، و شرط جوازه صحَّة دخول العامل المتوهم و شرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بدا لي أنني لستُ مدرك ماضي و لا سابي شيئاً إذا كانَ جانها^٣
و قول الآخر:

ما الحازمُ الشهم مقداماً و لا بطل إن لم يكن للسهوى بالحق غلباً^٤
و لم يحسن قول الآخر:

و ما كنتُ ذا نيربٍ فيهم و لا مُنمِشٍ فيهم مُنول^٥

لقلة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبري ليس و ما، و النيرب: النسيمة، و المنمل: الكثير النعيمة، و المنمش: المفسد ذات البين.

و كما وقع هذا العطف في المجرور و وقع في أخيه المجزوم^٦، و وقع أيضاً في المرفوع إسماءً، و في المنصوب إسماءً و فعلاً، و في المركبات.

١. هذا سهو من المصنف لأنَّ «الليان» ليس مفعولاً له بل عطف عليه و قد سبق قولنا و نقننا من السيوطي أنه ليس شرط صحة العطف صحة حلول المعطوف محلَّ المعطوف عليه و لأنَّه يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها، فتأمل.

٢. أي إمكان ظهوره في الفصح.

٣. «سابق» عطف على «مدرك» على توهم دخول الباء عليه و كثرة دخول الباء الزائدة على خبر «ليس» توجب حسنه.

٤. «بطل» عطف على «مقداماً» على توهم دخول الباء الزائدة على خبر «ما» الحجازية و أيضاً كثرة دخول هذه الباء على خبر «ما» هذ توجب حسنه.

٥. شاهد في عطف «منمش» على «ذا نيرب» توهم لدخول الباء الزائدة على خبر «كان» و قلَّه دخولها عليه توجب قبحه. عرِّبها قال «أخيه» لأنَّ الجزم نظير الجزم لإختصاصه بالفعل كما أنَّ الجزم يختص بالإسم.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن﴾ (المنافقون، ١٠) فإنَّ معنى «لولا أخرتني فأصدق» ومعنى «إنَّ أخرتني أصدق» واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محلِّ «فأصدق» كقول الجميع في قراءة الأخوين ^٢ ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فلا هادي له و يذُرهم﴾ (الأعراف، ١٨٤) بالجزم، ويردّه أنّهما يسلمان أنّ الجرم في نحو «اتتني أكرمك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأنَّ ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأنَّ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مَّا تقدّم،^٣ فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدّر، ويأتي القولان^٤ في قول الهذلي:

فأبلوني بليلتكم لعلّي أصالحكم وأستدرج نوتياً^٥

أي نواي^٦، وكذلك اختلف في نحو «قام القوم غير زيد و عمراً» بالنصب، و الصواب أنّه على التوهم، وأنّه مذهب سيبويه، لقوله^٧: لأنَّ «غير زيد» في موضع «إلا زيداً» ومعناه فشيّهوه بقولهم:

إعماوي إننا بشر فأسجع | فلسنا بالجبالي ولا الحمدبا^٨

١. «أكن» عطف على «أصدق» على توهم دخول «لن» على شرط مقدّر وكون «أصدق» جزاء له و مجزوماً. فالتقدير: إنَّ أخرتني أصدق وأكن.

٢. أي: الحزمة والكسائي وإنما أطلق عليها «أخوين» لأنَّ قراءة نهما شبيهان في أكثر الموارد.

٣. أي: تأخيرك لي إلى أجل قريب فتصديقي ثابت.

٤. أي قول سيبويه و خليل إنَّ العطف على توهم وقول السيرافي و الفارسي إنَّ العطف على المحلِّ.

٥. «لعلّي أصالحكم» جوابُ الطلب أعني «فأبلوني» أي أعطوني، فهو على تقدير الفاء أي «فأبلي أصالحكم»، وقوله «أستدرج» بالجزم عطف على التوهم أي: إنَّ تبلوني أستدرج. أو عطف على محلِّ الجملة أعني «لعلّي أصالحكم» فإنَّها في محلِّ الجزم على قول الفارسي جواباً لشرط مقدّر أي: إنَّ تبلوني لعلّي أصالحكم.

٦. التوى أي الجهة التي ينوّاها المسافر.

٧. أي لقول سيبويه.

٨. عطف «الحمدبا» على توهم نصب خبر «ليس» وهو «الجبالي».

و قد استنبط من ضَعْفَ فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحلّ و لو أراد ذلك لم يقل: إنهم شَبَّهوه به^١.

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسي في قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ (يوسف ٩٠) بإثبات الياء في «يَتَّقِي» و جزم «يَصْبِر» فزعم أن مَنْ موصولة، فلهذا ثبت ياء «يَتَّقِي»^٢، و أنها ضَمَّنَت معنى الشرط، و لذلك دخلت الفاء في الخبر، و إنما جزم «يَصْبِر» على توهم معنى «مَنْ»^٣ و قيل: بل وصل «يَصْبِر» بِنَيْة الوقف كقراءة نافع ﴿و محيائي و مماتي﴾ (الأعراف ١٦٢) بسكون ياء «محيائي» و صلاً، و قيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في «يَأْمُرُكُمْ» و «يَشْعُرُكُمْ» و قيل: مَنْ شرطية، و هذه الياء إشباع، و لام الفعل حذفت للجواز، و هذه الياء لام الفعل، و اكتفي بحذف الحركة المقدّرة^٤.

و أمّا العرفوع فقال سيبويه: و أعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون «إنهم أجمعون ذاهبون و إنك و زيد ذاهبان» و ذلك على أنّ معناه^٥ معنى الإبتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال:

بدا لي أنسي لست مدرك ما مضى أو لا سابق شيئاً إذا كان جانباً البيت اهـ

و مراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، و ذلك ظاهر من كلامه، و يوضحه إنشاده البيت، و توهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة^٦ بكلامهم، و أمتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كلّ نادر: إن

١. لأن مقتضى هذا التشبيه أن يكون العطف على التوهم كما في البيت.

٢. إذ لو كانت شرطية يجزم «يَتَّقِي» و يسقط ياءه للجزم.

٣. أي «مَنْ» الموصولة.

٤. أي: على توهم أنّ «مَنْ» شرطية فيجزم «يَتَّقِي».

٥. و هو الضمّة التي كانت على الياء.

٦. أي معنى «هم» الذي كان إسم «لمن».

٧. أي الوثوق.

قائله غلط.

و أما المنصوب إسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿وَمِن وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (مؤ. ٧١) فيمن فتح الباء^١: كأنه قيل: و وهبنا له^٢ إسحاقَ و من وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ، على طريقة قوله:

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً و لا ناعبٍ إلا بهينَ غرائبها^٣

و قيل: هو على إضمار «وهبنا»، أي: و من وَّرَاءِ إِسْحَاقَ وَهَبْنَا يَعْقُوبَ، بدليل ﴿فَبَشِّرْنَاهَا﴾ لأنَّ البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، و قيل هو مجرور عطفاً على «بإسحاق»^٤ أو منصوب عطفاً على محلّه^٥ و يرَدُّ الأوَّلُ^٦ أَنَّهُ لا يجوز الفصل بين العاطف و المعطوف على المجرور كما «مررت بزيد و اليوم عمرو»^٧ و قال بعضهم في قوله تعالى ﴿و حَفِظْنَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ (الصافات، ٢٧): إِنَّهُ عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ و هو إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا زَيَّنَّا لِلسَّمَاءِ^٨ كما قال تعالى^٩ ﴿و لَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَ جَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾ (الملكه) و يحتمل أن يكون مفعولاً

١. أما فيمن رفعها فعلى يعقوب مبتدأ و ﴿من وراء﴾ خبر مقدم.

٢. الأولى أن يقول ﴿وهبنا لها﴾ لأن في الآية «القام» لا «الواو» و لأنَّ المبشر امرأة إبراهيم لا إبراهيم.

٣. الشاهد فيه عطف «ناعب» على «مصلحين» المنصوب على توكه دخول الباء الزائدة عليه.

٤. أي على «إسحاق» و صار «يعقوب» مفتوحاً لكونه غير منصرف.

٥. لأنَّ محلّه النصب على المفعولية.

٦. أي القول بأنَّ «يعقوب» عطف على لفظ «إسحاق». أقول: لا أرى عدم جواز الفصل بين العاطف و المعطوف على المجرور و جواز ذلك في المنصوب كما هو ظاهر كلامه فتأمل.

٧. و لم يصرح برد الثاني لما سبق و هو أَنَّهُ من شروط العطف على المحلِّ إمكان ظهور المحلِّ في الفصحح و لا يجوز ﴿فَبَشِّرْنَاهُ إِسْحَاقَ﴾.

٨. حاصله أنَّ ﴿حَفِظْنَا﴾ المفعول له عطف على ﴿زَيَّنَّا﴾ على توكه أَنَّهُ مفعول له و منصوب بما ملل يصلح لنصبه.

٩. هذا الكلام لتأييد أن خلق النجوم كان لزينة السماء و لا يُنظر فيه بالمفعول له و العطف فتوجه.

لأجله^١ مفعولاً مطلقاً وعليةا فاعلم محذوف، أي: و حفظاً من كل شيطان زنتها بالكواكب، أو و حفظناها حفظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿وَدَوَا لَوْ تَدَهُنُ فَيَدُهُتُوا﴾ (القلم، ٩) حملاً على معنى «وَدَوَا أَنْ تَدَهُنُ» وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾ (غافر، ٣٦-٣٧) بالنصب: إنّه عطف على معنى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾، وهو لَعَلِّي أَنْ أَبْلُغُ، فإنّ خير ﴿لَعَلَّ﴾ يقترون بـ«أَنْ» كثيراً نحو الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَرْنَ بِحَاجَتِهِ مِنْ بَعْضٍ»^٢ و يحتمل أنّه عطف على الأسباب على حدّ:^٣

تَلْبِثُ عِبَادَهُ وَ تَقْرُ صِيحِي أُنْجِبُ إِلَى مَنْ لَيْسَ الشُّغُوفُ |

ومع هذين الإحتمالين فيندفع قول الكوفي^٤: إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ حُجَّةٌ عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ فِي جَوَابِ التَّرْجِيحِيِّ حَمَلًا لَهُ عَلَى التَّمْنِي.

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ لِيُذِيقَكُمْ﴾ (الروم، ٤٦) أنّه على تقدير لِيُبَشِّرَكُمْ و لِيُذِيقَكُمْ^٥، و يحتمل أَنْ التقدير: و لِيُذِيقَكُمْ و لِيَكُونَ كَذَا و كَذَا أُرْسِلَهَا، و قيل في قوله تعالى ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ (بقره، ٢٥٩، ٢٥٨) أنّه على معنى «أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ»^٦، و يجوز أَنْ يكون على إضمار فعل^٧، أي أَرَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي، فحذف لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي

١. فكان مستقلاً معمولاً لعامل مقدر لا على عطفه على المفعول له المتوهم.

٢. قال السيوطي في مظهر اللمة: هذا الكلام منسوب إلى رسول الله ﷺ و أنْحَنُ: أعوض و أفضن.

٣. فهو من عطف الفعل على إسم خالص من معنى الوصفية فتتصب الفعل بأن مقدرة أو ثابتة.

٤. أي بإحتمال العطف على التوهم أو على إسم خالص فيندفع قول الكوفي إذا جاء الإحتمال بطل الإستدلال.

٥. لِيُذِيقَكُمْ عطف على توهم كون المبشرات «لِيُبَشِّرَكُمْ».

٦. المراد من «كذا و كذا» ثلاث جمل محذوفة بعده أي: لِيُذِيقَكُمْ من رحمته و لتجري الفلك بأمره و لتبتها من فضله و لعلمكم تشكرون لُرْسِلَهَا. و على هذا التقدير فالواو في ﴿لِيُذِيقَكُمْ﴾ إستينافية.

٧. فتوهم أَنْ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾ في أول الآية كان «أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ».

٨. فيكون من عطف الجملة على الجملة.

حاجّ» (بقره: ٢٥٩، ٢٥٨) عليه، لأنّ كليهما تعجّب^١، وهذا التأويل هنا وفيما تقدّم أولى لأنّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة أي: ألم تر إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ، قيل: الكاف إسم بمعنى مثل معطوف على الذي، أي ألم تنظر إلى الذي حاجّ أو إلى مثل الذي مرّ.

تفسيه

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «الأزمئك أو تقضيّتي حقّي» إذ النصب عندهم بإضمار «أن»^٢ و «أن» و الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي ليكوننّ لزوم منّي أو قضاء منك لحقّي، ومنه ﴿تقاتلونهم أو يُسليموا﴾^٣ (الفتح: ١٦) في قراءة أبيّ بحذف النون، وأمّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «تقاتلونهم» أو على القطع^٤ بتقدير «أو هم يسلمون»، ومثله «ما تأتينا فتحدّثنا» بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدّثنا، أو نفي الحديث فقط^٥ حتّى كانه قيل: ما تأتينا محدّثاً أي بل غير محدّث و على المعنى الأوّل^٦ جاء قوله سبحانه وتعالى ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ (فاطر: ٣٦) أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني^٧، إذ يمتنع أن يقضي

١. أي: لأنّ الإستهزاء فيهما للتعجب فصح حذفه مع فعل بعده لدلالة ﴿لم تر﴾ عليه.

٢. قال الدوسقي: هذا القول بعيد لأنّ دعوى الزيادة في القرآن خلاف الأصل له. وردّ كلامه بمثل: ليس كمثل شيء فتأمل.

٣. و على قول الكوفيين «أو» ناصبة لا «أن» المقدّرة فلا عطف في الكلام.

٤. بالتقدير: ليكنّ منكم قتال لهم أو إسلامهم.

٥. أي على القطع بعطف الفعل على الفعل فعلى تقدير «أو هم يسلمون» كان عطف الجملة الإسمية على الفعلية.

٦. فإنّما إنتفى السبب وهو الإتيان إنتفى المتسبب وهو الحديث.

٧. «ما» نفي المتسبب دون السبب فلذا صحّ «تأتينا غير محدّث لنا».

٨. أي نفي السبب والمتسبب كليهما.

٩. أي على نفي المتسبب فقط إذ يجب على هذا أن يصحّ «يقضي غير ميّت» وهذا ليس بصحيح إذ يمتنع أن يقضي الله

عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على «تأتينا»، فيكون كلٌّ منهما داخلاً عليه حرفُ النفي^١، أو على القطع^٢ فيكون موجباً، وذلك^٣ واضح في نحو «ما أتينا فتجهل أمرنا» و«لم تقرأ فتنسى» لأنَّ المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنَّه لو عطف لعزم «تتسنن»^٤ وفي قوله:

غير أننا لم يأتنا بسيقون فنترجي ونكسر التأميلا

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لإنتفاء اليقين عمّا أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه^٥، لأنَّه يصير منفيّاً على حدته كالأول إذا جزم، ومنفيّاً على الجمع إذا نصب، وإتّما المراد إثباته وأما إجازتهم^٦ ذلك في المثال السابق فمشكلة، لأنَّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان^٧، وقد يوجّه قولهم بأن يكون معناه: «ما أتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن عوضاً عن ذلك»، وللإستئناف وجهٌ آخر^٨، وهو أن يكون

عليهم وهم لا يموتون.

١. أي: ما أتينا فما تحدّثنا، هذا كوجه الأول من وجهي النصب.
٢. أي على القطع مقابلاً على تقدير مبتدأ فيكون المعطوف جملة إسمية، مستأنفة أي: ما أتينا فأنت تحدّثنا. فعلى الإستئناف يكون المعطوف موجبة.
٣. أي على القطع.
٤. عطفه على «تقرأ» وهو مجزوم بـ«لم».
٥. أما على النصب فلأنَّ في وجهه إنتفى المسبّب وهو «نترجي» وحده أو مع السبب وهذا خلاف مرادنا وهو إثبات الرجاء، و أمّا على الجزم فلأنَّه إنتفى أيضاً لمطلقه على «يأتنا» وهو منفيٌّ بـ«لم».
٦. أي إجازتهم القطع في «ما أتينا فتحدّثنا».
٧. لأنَّ الفاء للسببية فيكون الإتيان سبباً للحديث فلا يمكن أن يقع المسبّب وهو الحديث مع عدم سببه وهو الإتيان.
٨. أي غير القطع والقطع يفيد إثبات الثاني. والحاصل أنّ رفع الفعل إمّا على العطف على فعل قبله أو عنى القطع بتقدير مبتدأ أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء وهو كأحد وجهي النصب في إنتفاء السبب والمسبّب معاً.

على معنى السببية وإنتفاء الثاني لإنتفاء الأول^١، وهو أحد وجهي النصب وهو قليل، و عليه قوله:

فَلَقَدْ تَرَكْتُ سَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ

أي لو عرفت الجزع لجزعت، و لكنّها لم تعرفه فلم تجزع^٢، و قرأ عيسى بن عمر^٣ ﴿ فيموتون ﴾ عطفاً على ﴿ يقضى ﴾ و أجاز ابن خروف فيه الإستئناف^٤ على معنى السببية كما قدّمنا في البيت، و قرأ السبعة ﴿ ولا يؤذّن لهم فيعتذرون ﴾ (الموسلات: ٣٦) و قد كان النصب ممكناً مثله في ﴿ فيموتوا ﴾^٥ و لكن عدل عنه لتناسب الفواصل، و المشهور في توجيهه أنّه لم يقصد إلى معنى السببية: بل إلى مجرد العطف على الفعل و إدخاله معه في سلك النفي^٦، لأنّ المراد بـ ﴿ لا يؤذّن لهم ﴾ نفي الإذن في الاعتذار، و قد نُهوا في قوله تعالى ﴿ لا تعتذروا اليوم ﴾ (التعريم: ٧) فلا يتأتى العذر منهم^٧ بعد ذلك، و زعم ابن مالك بدر الدين: أنّه مستأنف^٨ بتقدير «فهم يعتذرون»، و هو مشكل على مذهب الجماعة.

١. أي الوجه الآخر من أوجه الإستيناف قليل لا يرتكب إلا عند الحاجة إليه و الأكثر النصب عند زيادة السببية.

٢. فقد إنتفى الجزع لإنتفاء معرفتها الجزع و إنما ارتكب هذا الوجه لأنّ المعنى عليه لأنه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الأمرين إلا بهذا الوجه.

٣. فرجع البحث إلى الآية المتقدمة أي ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ فتوجّه.

٤. أي في هذه الآية الإستيناف على وجه جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء.

٥. أي الوجه الأول من النصب و هو أن ينتفي الاعتذار بسبب نفي الإذن لا نفي الاعتذار فقط كما في «لا يقضى عليهم فيموتوا».

٦. فالمراد أنّه لا ينتفي الاعتذار لكونه سبباً للإذن فنفي السبب يوجب نفي المسبب بل لا سببية فيه و كلّ من الإذن و الاعتذار منفي بذاته لا بالسببية فنفي الإذن بدليل ﴿ لا يؤذّن لهم ﴾ و نفي الاعتذار بدليل ﴿ لا تعتذروا اليوم ﴾.

٧. أي بعد الإذن في الاعتذار.

٨. أي على الوجه الأول للإستيناف و هو القطع عقاباً قبل بتقدير مبتدأ كما تقدّم في:

لاقتضائه ثبوت الإعتذار مع إنتفاء الإذن كما في قولك «ما تؤذينا فتحجّك»^١ بالرفع، و لصحة الإستيناف يحمل ثبوت الإعتذار مع مجيء ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ على إختلاف المواقف^٢، كما جاء ﴿فيومئذٍ لا يسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌ﴾ (الرحمن، ٣٩)، ﴿وقفوهم إنهم مسئولون﴾^٣ (الصافات، ٢٢)، وإليه ذهب ابن الحاجب^٤، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»^٥ ويردّه أنّ الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبّب الإعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صحّ الإستيناف بوجه آخر يكون الإعتذار منفياً، وهو ما قدّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أنّ المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلام، وأنّه في المعنى مثل ﴿لا يتفضنّ عليهم فيستورا﴾^٦ وردّه ابن عصفور بأنّ الإذن في الإعتذار قد يحصل ولا يحصل الإعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنّه يتسبّب عند الموت جزماً، وردّه عليه ابن الضائع بأنّ النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدّثنا» جائزٌ بإجماع، مع أنّه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث^٧، والذي أقول: إنّ مجيء الرفع بهذا المعنى^٨ قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

١. الشاهد فيه ثبوت الإيجاب مع إنتفاء الإيذاء.

٢. حاصله أنّ ما ذكره الجماعة من إنتفاء الأمرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافي إعتذارهم في بعض آخر.

٣. «يومئذٍ لا يسئل عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌ» بالنظر إلى أنّ الله تعالى عالمٌ بـ«أعمال عباده لا يحتاج بالسؤال عنهم ليعلم أعمالهم» و«قفوهم إنهم مسئولون» بالنظر إلى أنّه تعالى يسئل عن الناس ليفرّوا بأعمالهم ويحتج عليهم بإقرارهم على أنفسهم.

٤. أي إلى كون «فيعتذرون» مستأنفاً بتقدير «فهم يعتذرون» ذهب ابن الحاجب. اعترضه الدماميني بأنّ ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذٍ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وإمّا ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الإعتذار مرتباً على عدم الإذن فلا يصح حمل القرآن عليه.

٥. في الإستيناف على القطع بتقدير المبتدأ.

٦. فنفى السبب وهو الإذن بوجوب إنتفاء المسبّب وهو الإعتذار كما أنّ نفي القضاء عليهم بوجوب إنتفاء الموت.

٧. فعلى هذا لا بأس لأنّه قد يحصل الإذن في الإعتذار ولا يحصل الإعتذار.

٨. أي أنّ إنتفاء السبب بوجوب إنتفاء المسبّب في حالة رفع المسبّب.

تفصيله

«لا تأكلُ سمكاً و تشرب لبناً» إنَّ جُزمت فالعطف على اللفظ، و النهي عن كلِّ منهما، و إن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، و النهي عند الجميع عن الجمع،^١ أي يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، و إن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأوّل و إباحة للثاني، و أنّ المعنى: و لك شربُ اللبن، و توجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجّه إليه حرف النهي، و قال بدر الدين ابن مالك: إنَّ معناه كعنى وجه النصب^٢، و لكنّه على تقدير لا تأكل السمك و أنت تشربُ اللبن،^٣ و كأنّه قدّر الواو للحال، و فيه بُعد، لدخولها في اللفظ على المضارع المُثبت^٤، ثمّ هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكلّ من أوجه الإعراب معنى^٤.

١. لأنّ الواو للمعية سواء كان العطف على المعنى كما قاله البصريون أم لا.

٢. أي النهي عن الجميع.

٣. إذ لا يدخل الواو الحالية على المضارع المُثبت إلاّ أن يقول بدر الدين: اتقدير «أنت تشرب اللبن» فدخل الواو على الجملة الإسمية فتأكل.

٤. أي الرفع و النصب و الجزّ و على قول بدر الدين معنى وجه النصب و الرفع سواء و هذا خلاف قولهم.



عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس

منعه البيانون^١، وإبن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وإبن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازته الصقار - بالفاء - تسليمذ إبن عصفور، و جماعة، مستدكين بقوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في سورة البقرة^٢، و ﴿بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة الصف^٣، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه

١. المراد من البيان هنا ليس العلم الذي يقابل المعاني والبديع بل العلم الذي يساوي البلاغة.

زيادة و تفصيل: و أعلم أنه قيد بعضهم كالسيد في حاشية المطول المنع بالجمل التي لا محل لها و أنا الجمل التي لها محل فيجوز فيه إتفاقا نحو: ﴿زَيْدٌ أَبُو قَائِمٍ وَمَا أَسْفَهُهُ﴾ فلما أفسهه جملة إنشائية عطفت على الأولى ولذا أجازوا «قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل» على أن الواو من الحكاية لا من المحكي، أي: قالوا حسبنا الله وقالوا بنعم الوكيل، و لأن الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكان الإنشائية والخبرية غير معتبرين. أما ظاهر كلام المصنف المنع في كلا الجملتين.

٢. ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. قُلْ لِمَ تَتْعَلَمُونَ لِنِ تَقُولُوا نَارُ اللَّهِ تَلْقَا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ. وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ بقره ٢٣ - ٢٥.

الشاهد فيه عطف ﴿بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ على ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

٣. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ، تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَأُخْرَىٰ تَحْتَوْنَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠ - ١٣.

الشاهد فيه عطف ﴿بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾.

«جاءني زيدٌ ومن عمروُ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف^١، ويؤيده قوله:

وإن شفتاني عسيرةً مُسهرةً
و هل عند رسمِ دارينِ من صعولة^٢
وقوله:

تُناغي غزالاً عند بابِ ابنِ عامرٍ
وكحل أماتيك الجسانِ بالمويد^٣
واستدل الصغار بهذا البيت وقوله:

وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهم
لو أكرمة الحيين خلق كما هيا^٤
فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أمّا آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين^٥، كقولك «زيدٌ يعاقبُ بالقيد وبشُرِّ فلاناً بالإطلاق»^٦ و جوز عطفه^٧ على «اتقوا» وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه^٨، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنّات نبشّروهم بذلك^٩، وأمّا الجواب الثاني ففيه نظر، لأنّه لا يصح أن

١. أي هما العاقلان، لا على أنه صفة لعمرو و زيد، فإنه لا يجوز كما سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر المبحث.

٢. الشاهد عطف الجملة الإنشائية «هل عند رسم ...» على الخبرية «لئن شفتاني...».

٣. الشاهد عطف الجملة الإنشائية «وكحل أماتيك...» على الخبرية «تُناغي غزالاً...».

٤. الشاهد فيه على تقدير سيبويه عطف الجملة الإنشائية «انكح فتاتهم» على الخبرية «هذه خولان».

٥. فليس المراد عطف لفظ الجملة الخبرية على لفظ الجملة الإنشائية حتى يشكل عايه بل المراد عطف معنى ثواب المؤمنين على معنى عذاب الكافرين، كأنه قيل: الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة.

٦. كأنه قيل: زيدٌ يعاقبُ بالقيد وفلانٌ يُبشّرُ بالإطلاق.

٧. الجواب الثاني من الزمخشري هو كون «بشّر» معطوفاً على «اتقوا» فكان من عطف الإنشاء على الإنشاء فلا بأس.

٨. فكان عطف المعنى على المعنى لا عطف اللفظ على اللفظ.

٩. جملة «الذين آمنوا» عطف على «أعدت للكافرين» والفاء لسببية فلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر مرة أخرى.

يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن،^١ ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا قبّس غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا^٢ «فبشّر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة».

وقال في آية الصف: إنَّ العطف على ﴿تؤمنون﴾ لأنه بمعنى «آمنوا»، ولا يقدح في ذلك أنَّ المخاطب ﴿تؤمنون﴾ المؤمنون و﴿بشّر﴾ النبي عليه الصلوة والسلام، ولا يقال في ﴿تؤمنون﴾: إنه تفسير للتجارة لا طلب، وإنَّ «يغفر لكم» جواب الإستفهام^٣ تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مرّ في بحث الجمل المفسرة، لأنَّ تخالف الفاعلين لا يقدح^٤، تقول «قوموا وأعدّوا زيداً» ولأنَّ «تؤمنون» لا يتعيّن للتفسير، سلّمنا^٥، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق: إتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿فهل أنتم مُتّنهون﴾ (المائدة: ٩١) في معنى «إنتهوا»، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأنَّ الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصّل من المفسرة، يقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ أمّن بالله»،^٦ كما تقول: «هو أن تؤمن

١. حاصل هذا النظر أنه لو عطف على «اتقوا» كان جواباً للشرط لأنَّ العطف عن الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جواباً لأنه لا يتسبّب عن الشرط حتّى يكون جواباً إذ المعنى «فإنَّ عجزوا قبّس» فيكون التبشير مسبباً عن العجز المذكور.
٢. بطريق التبريض والتلوّج لأنه إذا قيل «قبّس غيرهم بالجنّات» ملوّحاً صار المعنى: قبّس هؤلاء المعاندين بأنهم لا حظ لهم من الجنة.

٣. هذا جواب من إعتراض مقدّر وحاصل الإعتراض أنه إذا كان «تؤمنون» تفسيراً للتجارة فكيف يصحّ الجزم في جواب الإستفهام مع أنّ «يغفر لكم» لا يترتّب عليه. وحاصل الجواب منه أن الدلالة على التجارة سبب للإيمان الذي هو سبب للغفران فقد نُزّل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب، الذي هو الإيمان لأنَّ الإيمان سبب للغفران فلذا جُزم في جواب الإستفهام.

٤. فقد اختلف الفاعل في الطليين فلا يصحّ العطف و جواب المصنّف هو أننا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه.
٥. أنه تفسير لكن يؤجّه بأمرين: ١- أنه تفسير مع كونه أمراً بشرط تقدير المقسّر أمراً أي: أتجروا تجارة ٢- بأن يفسّر المقسّر في المعنى دون اللفظ فلا يشكل اختلاف المقسّر والمفسّر في الإنشاء والخبر.

٦ «أمّن بالله» تفسير لسبب النجاة مع كونه أمراً ولا يقدح ذلك لأنه تفسير في المعنى دون الصناعة واللفظ.

بالله»، وحينئذ فيمتنع العطف^١ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران^٢ معطوفان على «قُلْ» مقدرة قبل «يا أيها»،^٣ وحذف القول كثير،^٤ وقيل: معطوفان على أمر محذوف^٥ تقديره في الأولى: فأُنذِر، وفي الثانية: فأبشِر، كما قال الزمخشري في ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيئًا﴾ (مريم: ٣٦). إنَّ التقدير فاحذرنِي وَاهْجُرْنِي لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾^٥ على التهديد.

وَأَمَّا:

أو إنَّ شفتاي عسيرة مهولقة] و هل عند رسم داري من مَحْوَلِي

فهل فيه نافية، مثلها في ﴿فهل يهلك إلا القوم الظالمون﴾ (الأحقاف: ٣٥).

وَأَمَّا: «هذه خولان»^٧ فمعناها تنبئة لخولان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط و إذ قد استدلاً^٨ بذلك فهلاً استدلاً^٩ بقوله تعالى ﴿إنا أعطيناك الكون، فصل

١. لأنه على القول بأن «تؤمنون» تفسير صناعي أو معنوي للتجارة كان «بشّر المؤمنين» أيضاً تفسيراً له لأنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فإذا كان «تؤمنون» مفسرة كان «بشّر المؤمنين» أيضاً في معنى التفسير وليس كذلك لعدم دخول التبشير في معنى التفسير فيمتنع انعطاف. واعلم أن رأي أكثر المفسرين أن «بشّر» جملة مستأنفة. (مجمع البيان ج ٥ ص ٢٨٠، مشكل إعراب القرن ١٢ / ٢٧٥، البيان ١٢ / ٣٢٦، إملأ ما من به الرحمن ١٢ / ٢٦٠).

٢. أي «بشّر» في أية البقرة والصف.

٣. فكان التقدير في أية البقرة «قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم» وفي أية الصف «يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة» فعلى هذين التقديرين يكون عطف الإنشاء على الإنشاء.

٤. فكان التقدير في أية البقرة «أعدت للكافرين فأُنذِر الكافرين من النار السابقة يا محمد ﷺ وبشّر الذين آمنوا» وفي أية الصف «وفتح قريب فأبشِر يا محمد نفسك وبشّر المؤمنين»، والفاء في الأمر لمجرد السببية.

٥. «قال أراغب أنت عن الهتي يا إبراهيم، لئن لم تنته لأرجمَنَّكَ واهْجُرْنِي مَلِيئًا».

٦. فكان الجملة خبرية منفية لا إنشائية ولا ضمير لعطف الجملة الخبرية على الخبرية.

٧. يوجه بأمرين: ١- الفاء في «هذه» لتنبية فمعناها «تنبئة لخولان» فكان من عطف الإنشاء على الإنشاء ٢- الفاء للسببية لا للعطف فكان البيت خارجاً عن بحثنا.

٨. أي الصقار والجماعة وليس المراد الصقار وأباحين لأنَّ أبا حنيفة لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف.

لربك وانحر ﴿الكهف: ٢٠﴾ ونحوه في التنزيل كثير.
وَأَمَّا:

أثناغي غزالاً عنه باب ابن عامر] وَكَجَلْ أَمَّا فَيَكُ الْإِحْسَانَ بِأَقْوَامٍ
فيتوقف على النظر فيما قبله من الآيات،^{١٠} و قد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل
عليه المعنى أي: فأفعل كذا وكجَلْ، كما قيل في ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيئاً﴾.
وَأَمَّا ما نقله أبو حيان عن سيبويه فقلط عليه، وإنما قال:^{١١} واعلم أنه لا يجوز «مَنْ
عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين»، رفعت أو نصبت لا تك لا تنثني إلا على مَنْ أُنْبِئَتْه و
علمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم و من لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصقار:
لما منعها سيبويه من جهة النعت عُلِمَ أَنْ زَوَالَ النعت يَصْحَحُهَا، فتصرف أبو حيان في كلام
الصقار فوهم فيه^{١٢}، ولا حجة فيما ذكر الصقار، إذ قد يكون للشيء مانعان و يقتصر على
ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام^{١٣}. والله أعلم.

٩. أي فكان عليهما أن يستدلأ بهذه الآية وكثير من الآيات الذي ظاهره عطف الإنشاء على الخبر ولكن إذا دققنا فهمنا
أَنَّ الْفَاءَ فِيهَا لِلْسَّبَبِيَّةِ.

١٠. لعَلَّ فِيهِ جَمْعَةٌ إِتْسَائِيَّةٌ كَانَتْ «كَجَلْ» عَطْفًا عَلَيْهِ.

١١. أَبِي قَالَ سَيَبُوهٍ.

١٢. قَالَ الصَّقَّارُ: عَلِمَ أَنَّ زَوَالَ النعت يُصَحِّحُهَا وَ مَرَادُهُ مِنَ النعت، النعت الصناعي والمقطوع كلاهما، فوهم أبو حيان أَنَّ مَرَادَ
الصَّقَّارِ النعت الصناعي، فَقَالَ: أَجَازَ سَيَبُوهٍ: «جَاءَ نِي زَيْدٌ وَ مَنْ عَمَرُوهُ الْعَاقِلَانِ» عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْعَاقِلَانِ خَيْرًا لِمَحْذُوفِهِ

١٣. فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَانِعَانِ: عَطْفُ الْإِنشَاءِ عَلَى الْخَبَرِ وَ كَوْنُ النعت لِمَنْ يَعْلَمُ وَلِمَنْ لَا يَعْلَمُ، فَأَوْرَدَ سَيَبُوهٍ
الثَّانِي لِأَنَّ بَحْثَهُ فِي بَابِ النعت فَتَأَمَّلْ.

عطف الإسميّة على الفعلية و بالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً. وهو المفهوم من قول النحويين في باب الإشتغال في مثل «قام زيدٌ و عمراً أكرمه» إنَّ نصب عمراً أرجح لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جنى أنّه قال في قوله:

عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداعُ و العزسُ نقيّة

إنَّ الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب^١ في مسألة الإشتغال السابقة، إلّا أن قال: أقدر الواو للإستيناف.

والثالث: لأبي علي، أنّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح^٢ في سرّ الصناعة، وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجتْ فإذا الأسدُ حاضرٌ» عاطفة.

وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره^٣، و ذكر في كتابه في

١. أي سواء كان العطف بالواو أو بغيرها.

٢. أي يلزم هذا القول إيجاب النصب في المسألة السابقة لعدم جواز عطف الإسميّة على الفعلية.

٣. أي ابن جنى.

٤. سناه «مفاتيح الغيب» وقد طبع في ٨ مجلّدات.

مناقب الشافعي رحمته الله أَنَّ مَجْلِسًا جَمَعَهُ^١ وجماعةً من الحنفية، وأنهم زعموا أَنَّ قول الشافعي، «يحلُّ أكلُ متروكِ التسمية^٢» مردود بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ إسمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (الأنعام، ١٢١) فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، و ذلك لأنَّ الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالإسمية والفعلية ولا للإستيناف، لأنَّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدةً لنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى^٣ بقوله ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا يُغَيِّرُ اللَّهُ بِهِ﴾ (الأنعام، ١٢٥) فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غير الله^٤، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غير الله، اهـ. ملخصاً موضحاً. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإتشاء والخبر لكان صواباً^٥.

١. أي جمع الرازي.

٢. أي أكل الذبيح الذي لم يذكر إسم الله حين ذبحه.

٣. هذا يشير إلى أنَّ الفسق مجمل وفسره بقوله ﴿أَهْلًا يُغَيِّرُ اللَّهُ بِهِ﴾ وفيه نظر لأنَّ معنى الفسق ظاهر في الشريعة وهو العصيان ولو سلمنا أنه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال، لإحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص بما قال في التفسير ولا يعدل إلى هذا التفسير إلا لدليل ولا دليل هنا.

٤. أي أعم من أن يذكر إسم الله عليه أو لم يذكر.

٥. لأنَّ الجملة «لا تأكلوا» إثنائي و«إنَّه لفسق» خبري فامتنع العطف فلا يلزم ذكر هذه التفاصيل من منع عطف الإسمية عن الفعلية.

العطف على معمولي عاملين

وقولهم «على عاملين» فيه تجوُّز^١، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو «إنَّ زیداً ذاهبٌ و عمرأُ جالسٌ» و على معمولات عامل نحو «أعلمَ زیدُ عمرأُ بكرأُ جالساً أبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً» و على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو «إنَّ زیداً ضاربٌ أبوه لعمرؤٍ و أخاك غلامه بكرٌ»^٢.

و أمَّا معمولاً عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو «كانَ أكلاً طعامك عمرؤُ و تمرکُ بكرٌ» و ليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، و قيل: إنَّ منهم الأخص، و إن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو «زیدُ في الدارِ و الحجرِ عمرؤُ، أو و عمرؤُ الحجرِ» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، و ليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا^٣، و إن كان الجار مقدماً نحو «في الدارِ زیدُ و الحجرِ عمرؤُ» فالمشهور عن سيويه المنع، و به قال المبرد و ابن السراج و هشام، و عن الأخص الإجازة، و به فان الكسائي و الفراء و الزجاج، و فصل قوم - منهم

١. أي مجاز لأنَّ العطف ليس على عاملين بل على معمولي عاملين.

٢. الشاهد فيه عطف «أخاك» على «زیدُ» و «غلامه» على «أبوه» و «بكرٌ» على «عمرؤُ» و العامل في الأوَّل «إنَّ» و في

الثاني «ضارب» و في الثالث لام التقوية.

٣. أي سواء كان أحد العاملين حرف جزأ ولا و سواء كان حرف الجزء مقدماً على الأخرى أو لا.

٤. أي الجماعة الذي نقل الفارسي عنهم الجواز مطلقاً.

الأعلم - فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سُمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات^١، وإلا امتنع نحو «في الدارِ زيدٌ وعمروُ الحجرِ».

وقد جاءت مواضع يدلّ ظاهرها على خلاف قول سيويه^٢، كقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، وفي خلقكم وما يبيّن من دأب آيات لقوم يُوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴿(العنيفة: ٣٥) آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنها إسم «إِنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان^٣ بالنصب، والباقيون بالرفع، وقد استدلّ بالقراءتين^٤ في آيات الثالثة على المسألة. أمّا الرفع فعلى نيابة الواو^٥ مناب الإبتداء و«في»، و أمّا النصب فعلى نيابتها مناب «إِنَّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدهما: إِنَّ «في» مقدّرة، فالعمل لها، ويؤيده أنّ في حرف عبد الله التصريح بـ«في» وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الإبتداء أو «إِنَّ»^٦.

١. أي رُتّب العمولات في المعطوف على ترتيبها في المعطوف عليه.

٢. فظاهر هذه المواضع يدلّ على جواز العطف على معمولي عاملين إذا كان الجاز مقدّماً.

٣. أي الحمزة ولكساني.

٤. أي قراءة الأخوين والباقيين. فعلى الرفع عطف «اختلاف» على «خلقكم» و«آيات» الثالثة على «آيات» الثانية، وعلى قراءة النصب فالشاهد عطف «اختلاف» على «السّموات» و«آيات» الثالثة على «آيات» الأولى.

٥. قال الدسوقي: هذا يفيد أنّ الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول شاذ أنتهي. أقول: والذي أرى أنّ مراد المصنّف من النيابة بيان عامل المعطوف وأيضاً بيان إعراب معمولي الذين في المعطوف.

٦. حاصل الجواب الأوّل أنّ «اختلاف الليل» مجرور بـ«في» المقدّرة وعلى هذا فعلى قراءة الرفع عطف الجاز والمجرور على «في خلقكم» و«آيات» الثالثة على الثانية فكان من عطف معمولي عامل واحد لأن عامل الإبتداء والخبر واحد، وعلى النصب عطف الجاز والمجرور على «في السّموات» و«آيات» الثالثة على الأولى فكان أيضاً من عطف معمولي عامل واحد لأن عامل كليهما «إِنَّ». هذا توضيحه، واعلم أنّ هذا الجواب مبني على أنّك نسّم مسائل:

والثانية: أن انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات^١، وعليهما فليست «في» مقدرة.

والثالثة: يخص قراءة النصب، وهو أنه على إضمار «إن» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إن» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيويه قوله:

هؤن عليكه فإن الأمور

فليس باتيك منهيا

لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عطفاً على مرفوع

«ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الإرتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذٍ «فليس منهياً بقاصر عنك مأمورها».

وقد أجيب عن الثاني بأنه كما كان الضمير في «مأمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور^٢.

واعلم أن الزمخشري ممن صنع العطف المذكور، ولهذا إتجه له أن يسأل في قوله تعالى ﴿والشمس وضحاها والقمري إذا تلاها﴾ (الشمس، ١٧) الآيات، فقال: فإن قلت: نصب إذا معضل^٣، لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أن «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة ب«أقسم»، والمخفوضات عطف على «الشمس»

١- أن العطف يقع بين متعلقى التباين والمجرورين ولكن إن وقع العطف بين أنفسهما فكان من عطف معمولي عاملين لأن عامل الجار والمجرور متعلقه و عامل الم معمول الأخرى هو الابتدائية أو «لن».

٢- أنه ليس العامل في الخبر غير الابتدائية فكان من عطف معمولي عاملين على قراءة الرفع.

٣- أنه ليس خبر «لن» مرفوع بما رفع قبل دخول الناسخ على قول الكوفيين فيكون من عطف معمولي عاملين.

١- فكان العطف بين «الخلافة» و«السموات» فقط و على قراءة النصب والرفع لا يلزم تقدير «في» في هذا الوجه.

٢- حاصله: الضمير في «مأمورها» و«منهيا» يعود إلى الأمور، فعود ضمير المخبر عنه والمخبر به إلى شيء واحد كان وجه إرتباطهما.

٣- أي مشكل من أغضل إذا أشكل و صعب.

المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهنَّ للقسم وقعت فيما اتَّفَق الخليل و سيبويه على استكراهه، يعني أنَّهما استكراها ذلك لثلاً يحتاج كلَّ قسم إلى جواب يخصه ثمَّ أجاب بأنَّ فعل القسم لَمَّا كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنَّها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل^١.

قال ابن حاجب: وهذه قوَّة منه واستنباط لمعنى دقيق، ثمَّ اعترض عليه بقوله تعالى ﴿فلا أقسمُ بالخنسِ الجوارِي الكُنسِ و الليلِ إذا عَشَس و الصبحِ إذا تَنَسَّ﴾ (التكوير، ١٥، ١٨) فإنَّ الجار هنا الباء، وقد صرَّح معه بفعل القسم، فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، اه^٢

وبعد فالحقَّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيدٌ و الحجره عمرو» و لا إشكال حينئذٍ في الآيَة^٣.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولاً مستقلاً فقال في كتاب النهاية: و قيل إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، و لهذا جاز العطف في نحو ﴿و الليل إذا يغشى و النهار إذا تجلَّى﴾ (الليل، ١٠، ٢٠) و ما أظنَّه في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالجواب^٤.

١. حاصل جواب الزمخشري أنَّ فعل القسم لا يذكر مع واوه أبداً فكان الواو الكاتبة عنه فنصب «إذاً» على النباية و خفض المنجوروت على الأصالة، فكان العطف على معمولي عامل واحد. و لا يخفي عليك تسامح الزمخشري من خلط العامل بالنباية و العامل بالأصالة فتأمل.

٢. أجاب عنه الرضي بأنَّ الكلام فيه حذف مضاف أي: و عظمة اللين إذا عَشَس ف«عظمة» عاملة في «الليل» و في «إذاً» و فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامل.

٣. أي آيَة ﴿و الشمس و ضحاها و القمر...﴾ و ذلك لأنَّها نظير المثال أحد العاملين فيها جاز تقدُّم و ولي المخفوض العاطف.

٤. ليكون كلامه موافقاً لما قاله الزمخشري.

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة^١

وهي سبعة:

١- **أحدها:** أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بنس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو «نعم رجلاً زيدٌ وبس رجلاً عمروٌ» و يلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو «ساء مثلاً القومُ» (الأعراف: ١٧٧) و «كبرتُ كلمةً تخرجُ» (الكهف: ٥) و «ظرف رجلاً زيدٌ» و عن الفراء و الكسائي أن المخصوص هو الفاعل، و لا ضمير في الفعل، و يرده «نعم رجلاً كان زيدٌ» و لا يدخل الناسخ على الفاعل، و أنه قد يحذف نحو «بس للظالمين بدلاً»^٢ (الكهف: ٥٠).

٢- **الثاني:** أن يكون مرفوعاً بأول المتازعين المُفعل ثانيهما نحو قوله:

١. في ظني أنه لم يمتنع عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً في كل موضع لأن ذلك من لطائف الكلام حيث ذكر الضمير مبهماً ثم مفسراً هو أوقع في النفوس من ذكر الضمير مفسراً أولاً بلا تعليق، و لافرق ممثلاً به بين المواضع التي جُوزوا ذلك و المواضع التي منعه فالحق أن يقال: عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً يجوز في كل موضع قصدنا التعليق والإيقاع في النفوس.

٢. حاصله أنه يرد على الكسائي والفراء إشكالان: (١) إن كان «زيد» في مثل «نعم رجلاً كان زيد» فاعلاً لزم دخول الناسخ على الفاعل و هو ممتنع (٢) يلزم أنه قد يحذف الفاعل في مثل «بس للظالمين بدلاً» و هو أيضاً ممتنع.

جفوني و لم أجف الأجلَةَ إنني لضمير جميل من خليلي مُهْمَلٌ^١
والكوفيون يمعنون من ذلك،^٢ فقال الكسائي: يحذف الفاعل،^٣ وقال الفراء:
يضمّر ويؤخّر عن المفسّر^٤، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو ونحو
«قامَ وقَعَدَ أخواك» فهو عنده فاعل بهما^٥.

٣ - الثالثة: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو ﴿إن هي إلا حياتنا
الدنيا﴾ (الأنعام، ٢٩) قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه، وأصله:
إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هي موضع الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها وبيّتها، قال: ومنه:
هي النفس تحمل ما حُمِلَتْ

و «هي الغُربُ تقول ما شاءت»^٦ قال ابن مالك: وهذا من جيّد كلامه، ولكن في
تمثيله ب«هي النفس وهي الغُربُ» ضعف، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين و«تحمل»
و«تقول» خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم
يذكره، وهو كون «هي» ضمير القصة^٧ فإن أراد الزمخشري أنّ المثالين يمكن حملهما
على ذلك لا أنّه متعَيّن فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده^٨.

٤ - الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ (الإخلاص، ١) ونحو ﴿فاذا

١. الشاهد فيه عود الضمير أعني الواو في «جفوني» إلى «الأجلَةَ».

٢. أي من عود الضمير من الأوّل المتنازعين إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً.

٣. فكان أصل «ضربني وضربتُ زيداً» «ضربني زيداً وضربتُ زيداً» ثم حذف الفاعل، وردّ قوله بالبيت لأنّ الواو فاعل
لا يحذف الأهمّ إلا أن يقال: الواو علامة الجمع لا ضميره.

٤. ففي مثل «ضربني وضربتُ زيداً» كان التقدير «ضربني وضربتُ زيداً هو».

٥. ردّ بآته توارد العاملان على معمول واحد وهو ممتنع.

٦. أصل البيت: «النفس النفس» وأصل العبارة «أغرب العرب تقول» ثم حذف المبتدأ ووضع «هي» موضعه لدلالة
الخبر وهو «النفس» و«أغرب» عليه.

٧. على هذا «النفس» مبتدأ و«تحمل» خبره والجملة خبرٌ عن «هي»، كذلك في العبارة.

٨. لأنّ رأيه لأنّ «النفس» و«أغرب» منحصرٌ في هذين الوجهين فقط.

هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴿١﴾ (الأنبياء: ٩٥) والكوفي يسميه ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي و

لا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيراني إذ قال في قوله:

أسكران كأن أين المراغة إذ هبنا تميماً بجوأم متساكر؛

فيمن رفع «سكران» و«ابن المراغة»: إن كان شأنية^٢، وابن المراغة سكران: مبتدأ

وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة^٣، والأشهر في إنشاده نصب

«سكران» ورفع «ابن المراغة»^٤، فارتفاع متساكر على أنه خبر ل«هو» محذوفاً، ويروي

بالعكس، فاسم كان مستتر فيها^٥.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون

والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو «كان قائماً زيداً وظننته قائماً عمرو»^٦ وهذا إن

سمع خرّج على أن المرفوع مبتدأ، واسم «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه لأنه في نية

التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد «كان» إسماً لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام» و«إنه

ضرب» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان:

التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل^٧.

١. «أبصار» مبتدأ و«شاخصة» خبره والجملة خبر عن «هي».

٢. أي اسمه ضمير شأن و«ابن المراغة» مبتدأ و«سكران» خبره المقدم والجملة خبر «كان».

٣. ف«ابن المراغة» مبتدأ و«سكران» خبره المقدم.

٤. ف«ابن مراغة» اسم كان و«سكران» خبرها.

٥. فالتقدير: أسكران كأن أين مراغة، وعلى هذا «متساكر» عطف على «سكران» المرفوع.

٦. أي يعمل في الفاعل.

٧. «قائماً» مفسر «هيه» الذي استتر في «كان» و«زيد» فاعله، وكذا «ظننته قائماً عمرو».

٨. أي على حذف «هو» الذي استتر في «قام» و«ضرب».

والثالث: أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد ولا يعطف عليه^١ ولا يبدل منه^٢.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلاّ الإبتداء أو أحد نواسخه^٣.

والخامس: أنه ملازم للإفراد، فلا يشئى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث^٤. وإذا تقرّر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثمّ ضعف قول الزمخشري في «إنه يراكم هو وقبيلته» (الأعراف، ٢٧) إن اسم «إن» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ «وقبيلته» بالنصب^٥، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من النحويين إن اسم «إن» المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في «أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا» (المصافات، ١٠٢-١٠٤) إن تقديره «أنك» وفي «كسبتُ إليه أن لا تفعل» إنه يجزم على النهي، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على «أنك»^٦.

والخامس: أن يجزّ «رُبَّ» مفسراً بتمييز، وحمكه حكم ضمير «نعم» و«بس» في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً، قال:

رُئِه فِئْتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا^١

ولكنّه يلزم أيضاً التذكير، فقال: «رُئِه امرأة» لا رُئِها، ويقال «نعمتُ امرأةً هندٌ» وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التانيث والثنية والجمع، وليس بمسموع. وعندني أنّ الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم و رُبَّ» وذلك أنه

١. أي عطف نسقي لأن عطف البيان يتمتع في كلّ الضمائر فلا يختص به.

٢. بخلاف سائر الضمائر فإنه يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما مرّ أمثله.

٣. بخلاف سائر الضمائر فإنه يعمل فيه العامل الناصب والجازر والرافع.

٤. أي بجمليتين، وجملي نحو «هو زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ» ونحو «هو زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ وبكرٌ جالسٌ».

٥. فعلى النصب يلزم عطفه على اسم «رُبَّ» فلا يكون اسم «إن» ضمير شأن لأنّ ضمير الشأن لا يعطف عليه شيء.

٦. أي يؤيد عدم جعل اسم «إن» المفتوحة المخففة ضمير الشأن.

٧. جعل سيبويه اسم «إن» في الآية والمثال ضمير انكاف ولا يجعله ضمير الشأن.

٨. الشاهد فيه دخول «رُبَّ» على الضمير و«فيه» تمييزه و يعود الضمير إليه.

قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٩) الضميرُ في «فَسَوَّاهُنَّ» ضمير مبهم، و «سبع سموات» تفسيره، كقولهم «رُئِيَ رجلاً» وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماء. والوجه العربي هو الأول، اهـ. وتؤوّل على أنّ مراده أنّ «سبع السموات» بدل، وظاهر تشبيهه ب«رُئِيَ رجلاً» ياباه.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له ك«ضربته زيداً» قال ابن عصفور: أجازته الأخفش ومنعه سيويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، و مما خرّجوا على ذلك قولهم «اللّهم صلّ عليه الرثوف الرحيم» وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة بأبون نعت الضمير، و قوله:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرٍ كَوَانَسَا فَلَا تَلْفُهُ أَنْ يَمَامَ الْهَانَسَا

وقال سيويه: هو بأضمار «أذم»، وقولهم «قاما أخواك وقاموا إخوتك وقمن نسوتك» وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في «قامت هندٌ» وهو المختار.

والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدّم ومفسره مفعول مؤخر ك«ضرب غلامه زيداً» أجازته الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطوّال من الكوفيين، ومن شواهده قول حسان:

و لو أنّ مجدداً أخذ للدهر واحداً من الناس أبقر مجده الدهر مطوماً^١
وقوله:

كما حللته ذا الحلم أنساب شؤة^٢ ورعى ندهاه فالتسى في ذرا المجد^٣

والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو ﴿و إذ ابتلى إبراهيم﴾ (البقرة: ١٢٤) ويمتنع بالإجماع نحو «صاحبها في الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل^٣.

١. الشاهد فيه عود الهاء في «مجده» إلى «مطوماً».

٢. الشاهد فيه عود الهاء في «حلمه» إلى «ذا حلم».

٣. لأنّ «ها» اتصل «صاحبها» وهو مبتدأ.

و نحو «ضَرَبَ غلامُها عبدَ هَندٍ» لتفسيره بغير المفعول^١، والواجب فيهما تقديم الخبر و المفعول، و لا خلاف في جواز نحو «ضَرَبَ غلامه زيداً»^٢ و قال الزمخشري في «لا يَحْسَبُنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَا» (العمران، ١٨٨) الآية في قراءة أبي عمرو «فلا يَحْسَبُنَّهُمْ» بالغيبة و ضمّ آخر الفعل^٣: «إِنَّ الفَعْلَ مَسْنَدٌ لِّلَّذِينَ يَفْرَحُونَ» واقعاً على ضميرهم محذوفاً، و الأصل «لا يَحْسَبُنَّهُمُ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَفَازَةٍ» أي «لا يَحْسَبُنُّ أَنفُسَهُمُ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ فَائِزِينَ»^٤، و «فلا يَحْسَبُنَّهُمْ» توكيد، و كذا قال في قراءة هشام «و لا يَحْسَبُنُّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا» (العمران، ١٦٩) بالغيبة: «إِنَّ التَّقْدِيرَ «و لا يَحْسَبُنَّهُمْ»^٥، و الَّذِينَ فاعِلٌ، و رَدَّ أَبُو حَيَّانَ بِاسْتِزْامِهِ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى الْمُؤَخَّرِ، و هَذَا غَرِيبٌ جَدًّا، فَإِنَّ هَذَا الْمُؤَخَّرَ مَقْدَمٌ فِي الرِّبْتَةِ، و وَقَعَ لَهُ نَظِيرٌ هَذَا فِي قَوْلِ القَائِلِ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا»^٦ فقال: تقديم الحال هنا على عاملها و هو «ذاهبة» ممتنع، لأنّ فيه تقديم الضمير على مفسره^٧، و لا شكّ أنّه لو قدّم لكان كقولك: «غلامه ضَرَبَ زيداً»^٨ و وقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، و هو أنّه منع من التقديم لكون العامل

١. لأنّ ضمير «ها» يعود إلى «هند» و هو مضاف إلى المفعول لا المفعول نفسه.

٢. لأنّ «زيد» مقدّم في الرتبة إذ هو فاعل.

٣. فالآية في قراءة غير «و لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا و يحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا فلا يحسبهم بمفازة من العذاب و لهم عذاب اليم. آل عمران ١٨٨.

٤. «الذين» فاعله و «هم» المفعول الأوّل و «فائزين» المفعول الثاني و ضمير المفعول راجع إلى الفاعل: المؤخر.

٥. «الذين» الفاعل و «هم» المفعول الأوّل و «أمواتاً» المفعول الثاني فرجع «هم» إلى الفاعل المؤخر.

٦. أي عود «هم» المفعول إلى «الذين» الفاعل.

٧. «ذاهبة» صفة «رجل» و «فرسه» فاعل و «مكسوراً» حال من «فرسه» و «سرجها» فاعل «مكسوراً».

٨. أي تقديم ضمير «ها» في «سرجها» على «فرسه».

٩. هذا رد على أبي حيان و حاصله أن الهاء في «غلامه» عائد إلى «زيد» و رتبة الفاعل مقدّم على المفعول فرجع الهاء إلى المتأخر لفظاً المقدم في الرتبة. و نظيره «مررت برجلٍ مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه» لأنّ رتبة العامل في الحال و ذي الحال مقدّمة على الحال فيعود «ها» في «سرجها» إلى المتأخر لفظاً المقدم في الرتبة.

صفة^١، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة^٢.

أما الأول^٣ فإنه منع في قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ (العمران: ٣٠) كون ما شرطية، لأنّ «تودّ» حينئذٍ يكون دليل الجواب لا جواباً لكونه مرفوعاً فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في «بينه» عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب فإنّ الضمير الآن عائداً على متقدّم لفظاً، ولو قدّم «تودّ» لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيداً غلامه» لأنّ زيداً في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرّق بينهما^٤ بما لا معول عليه.

وأما الثاني^٥ فإنه قال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُدَّ لَهُ﴾ (يوسف: ٣٥) إنّ فاعل «بدأ» عائداً على السجّن المفهوم من «لنيسجتنه».

١. فعلى زعمه لا يجوز تقديم معمول الصفة عليها.

٢. «بينه» معمول «يرد»، ولأنّ ذلك في نية التقديم كان الضمير في «بينه» عائداً إلى «ما» المتأخر لفظاً ورتبة. وروى المصنّف بأنّ الضمير يعود إلى المتأخر في الرتبة المقدم في اللفظ وحينئذٍ فلا إشكال.

٣. أي منعه عود الضمير إلى ما تقدم في اللفظ وتأخر في الرتبة.

٤. حاصله أن بين الفاعل والمفعول إرتباطاً بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طالباً للأخر فإنما تقدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائداً إلى المفعول جاز الإرتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لأنّ دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط لزم التنازع لأنّ جملة الدليل من حيث إثبات دليل لا يقتضيه الشرط ومن حيث إنّ في الدليل ضميراً عائداً إلى الشرط يكون مقتضياً فيلزم أنّ الشرط مقتضى للدليل وهذا تناقض. ووجه ردّ هذا الفرق أن لا ننظر للإرتباط وعدمه مع التقدّم اللفظي على آثا لا نسلم أنّه للإرتباط بين الدليل والشرط بل هناك إرتباط من حيث إنّ الدليل دالّ على انجواب المترتب على الشرط سلماً عدم الإرتباط فلا نسلم التناقض. اهـ تقرير كردير.

٥. أي إجازته عود الضمير إلى ما تأخر لفظاً ورتبة.

شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى في شروطه:

وهي ستة وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو ﴿أولئك هم المفلحون﴾ (الأعراف: ١٥٧)، ﴿وإننا لنحن الصافون﴾ (الصافات: ١٦٥) الآية، ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (المائدة: ١١٧)، ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ (المزمل: ٢٠)، ﴿إن تزني أنا أقل منك مالاً وولداً﴾ (الكهف: ٢٠)، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كما جاء زيداً هو ضاحكاً، وجعل منه ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ (مود: ٧٨) فيمن نصب «أطهر»، ونحن أبو عمرو من قرأ بذلك آ، وقد خُزجت على أن ﴿هؤلاء بناتي﴾، جملة و «هن» إما تأكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و «لكم» الخبر، وعليهما ف«أطهر» حال، وفيهما نظر، **أما الأول** فلأن بناتي جامدٌ غير مؤولٍ بالمشتق آ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، **وأما**

١. في هذه الأمثلة «أولئك» كان مبتدأ في الحال وضمير «نا» في «أنا» و«ت» في «كنت» و«ه» في «تجدوه» و«إيا» في «تزني» كانوا مبتدآت في الأصل دخل عليهم التواسخ.

٢. أي، ابن مروان وهو من قراء غير المعروف.

٣. لا يخفى عليك أن «بناتي» يؤول إلى «مولداتي» ويدل له الرفع به في قولهم «مررت بنسباً بنات فلان» ف«بنات» نعت للنساء ولا يجعل نعتاً إلا إذا كان مشتقاً أو مؤولاً به.

الثاني فلأنّ الحال لا تتقدّم على عاملها الظرفي عند أكثرهم^١.

والثاني: كونه معرفة كما مثلنا و أجاز الفراء و هشام و من تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو «ما ظننتُ أحداً هو القائم» و «كان رجلٌ هو القائم» و حصلوا عليه ﴿أن تكونَ أمّةٌ هي أربى من أمّةٍ﴾ (النحل، ٩٢) فقدّروا «أربى» منصوباً^٢.

و يشترط فيما بعده أصران:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

و كونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل «أل» كما تقدّم في «خيراً» و «أقلّ»، و شرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، و خالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارعَ بالإسم لتشابههما^٣، و جعل منه ﴿إنّه هو يُبدئُ و يُعيدُ﴾ (البقرة، ١٣) و هو عند غيره توكيد، أو مبتدأ و تبع الجرجانيّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿و مكرٌ أولئك هو يبورُ﴾ (फलذ، ١٠) و ابن الخبّاز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارضٍ كفاعلٍ من، و المضاف كمثلك و غلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، ا. ه و هو قول السهيلي، قال في قوله تعالى ﴿و أنّه هو أضحكُ و أبكى، و أنّه هو أمات و أحيى و أنّه خلقَ الزوجين الذكّرَ و الأنثى﴾ (النجم، ٣٢-٣٥) و إنّما أتى بضمير الفصل في الأوّلين دون

١. فلا تطهر لا يتقدّم على «نكم».

٢. فكان خبراً لا كان»

٣. أي أل التعريف.

٤. أي تشابه المضارع لاسم الفاعل.

٥. «مكرو» مبتدأ و «يبور» خبره و «هو» ضمير فصل.

٦. امتناع من دخول أل في «أفعل من» هو «من» و في المضاف هو الإضافة و في تمثيله نظر لأنّ «غلام زيد» معرفة لا ملحق به.

٧. امتناع من دخول أل على الفعل المضارع فعليته لأنّ الفعل لا يدخل عليه أل. قال الدسوقي: المتبادر من قوله «أو لذاته كالفعل» شامل للماضي و المضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه في حدّ ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي و المتبادر من كلامه أنّه لم يقل بالماضي لأنّه تابع للجرجاني و هو لم يقل به.

الثالث، لأنَّ بعض الجُهَّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، و أمَّا الثالث فلم يدَّعه أحدٌ من الناس، اهـ وقد يستدلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿و يرى الذين أوتوا العلمَ الذي أنزلَ إليك من ربِّك هو الحقُّ و يَهْدِي﴾ (سبأ:٥) فحطف «يهدي» على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل^١، اهـ

و يشترط له في نفسه امران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيدُ آياه الفاضل، و أنت إياك العالم» و أمَّا «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين و على التوكيد عند الكوفيين.

والثاني: أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل»^٢ فأما قول جرير ابن

الخطفي:

و كائن بالأباطح من صديق يراني لو أصيبتُ هو المُصاب^٣

و كان قياسه «يراني أنا» مثل «إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقْلَ مِنْكَ» (الكهف: ٣٠) فقيل: ليس هو فصلاً، و إنما هو توكيد للفاعل^٤، و قيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتَّى كان إذا أصيب كأنَّ صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنَّه نفسه في المعنى^٥، و قيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء^٦، أي يرى مصابي، و المُصاب حينئذٍ مصدرٌ كقولهم «جبر الله مُصابك» أي مصيبتك، أي يرى مُصابي هو

١. قد يقال: يحتتم أن قوله «يهدي» معمول لمحذوف أي: و يرويه يهدي فليس محطوفاً على الحقِّ بن هو من عطف الجملة، سلماً أنَّهُ عطف فيعتفر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع و لذا أشار المصنّف لضعف هذا الإستدلال بقوله: «و قد».

٢. لأنَّ «هو» لا يطابق المخاطب فكان الصحيح «كنت أنت الفاضل».

٣. الشاهد فيه أنَّ «هو» ضمير فصل غير مطابق للياء في «يراني» لأنَّ «يرى» من أفعال القلوب فكان الياء في الأصل مبتدأ فيلزم تطابق ضمير الفصل معه.

٤. أي «هو» الذي يستتر في «يرى».

٥. أي لأنَّ الجرير نفس الصديق في المعنى لا في الواقع.

٦. فحينئذٍ ضمير الفصل يطابق المصدر الميمى المحذوف أي: مصابي.

المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿الآن جئت بالحق﴾ (البقرة: ٧١) أي الواضح، وإلا لكانوا بمفهوم الظرف^١ ﴿فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً﴾ (الكهف: ١٠٥) أي نافعاً، لأن أعمالهم توزن، بدليل ﴿ومن حفت موازينه﴾ (الأعراف: ٩) الآية، وأجازوا «سير يزيد سيز» بتقدير الصفة: أي واحد، وإلا لم يفد^٢، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاء لو أصيب بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقول عاقل^٣: يراني مُصاباً إذا أصابته مصيبة، اهـ وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض^٤، ويروى «يراه» أي يري نفسه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مُصاباً إذا أصيب.

المسألة الثانية: في فائدته وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن مابعد خبره تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (المائدة: ١١٧) والضمائر لا توصف^٥.

١. أي بسبب مفهوم الظرف وهو «الآن» لأن قوله «الآن جئت بالحق» يلزم أن الأقوال السابقة لموسى ليست بحق وهذا كفر بموسى ويؤجه على حذف الصفة أي: الآن جئت بالحق الواضح، فلا ينافي مجيئه في الماضي بالحق لكن غير الواضح.
٢. ظاهر كلامه أن الأعمال لا توزن يوم القيامة أما على تقدير حذف الصفة كان المعنى «لا توزن وزناً نافعاً» فلا ينتفي الوزن مطلقاً.

٣. إذ شرباً: زيادة المصدر عن الفاعل أنه كان متصرفاً مختصاً أي مقيداً بقيد وولا تقدير الصفة في المثال لم يجز نيابة «سيز».

٤. علة لمحذوف، أي ولا يصح إسناده لغير المتكلم إذ لا يقول الخ. وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسنداً لضمير المتكلم والمصاب إسم مفعول كان المعنى: إذا أصيب أي أصابته مصيبة يراني الصديق مصاباً وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة.

٥. لأن على تقدير الصفة يفيد الجملة فائدة وهو بيان عظمة المصيبة.

٦. حاصله أن بعض النحويين يقولون في فائدة ضمير الفصل أنه يفصل بين الخبر والصفة، واعترض عليهم المصنف لعدم

الثاني معنوي: وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه^١ أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال «زيدٌ نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين إعامه، لأنه يُدعمُ به الكلام، أي يقوّى ويُؤكّد.

والثالث معنوي أيضاً، وهو الإختصاص، وكثير من البانين يقتصر عليه، و ذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿و أولئك هم المفلحون﴾ (البقرة: ٥) فقال: فائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، و التوكيد، و إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة في محلّه:

زعم البصريون أنه لا محلّ له ثم قال أكثرهم: إنّه حرف، فلا إشكال، و قال الغليل: إسمٌ و نظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غيرَ محمولة لشيء، و أل الموصولة^٢، و قال الكوفيون: له محلّ، ثم قال الكسائي: محلّه بحسب ما بعده، و قال الفراء: بحسب ما قبله، فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع، و بين معمولي «ظنّ» نصب، و بين معمولي «كان» رفع عند الفراء، و نصب عند الكسائي، و بين معمولي «إنّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (المائدة: ١١٧) و نحو ﴿إن كنا نحن

الفصل بين الصفة والخبر في نحو «كنت أنت الرقيب» لأن الضمير لا توصف فلا يكون «الرقيب» صفة، فحده أن يقال: يفصل بين الخبر والتابع ولا يخفى عليك أن فصله بين الصفة والخبر كان من أوّل الأمر، أي قبل رؤية المتكلم للقارئ على كون الإسم خبراً لا صفة، فتوجه.

١. لا نسلم ذلك البناء، وذلك لأنّ التوكيد المستفاد من ضمير القصد توكيد لنسبة، والثاني توكيد للمسند إليه وهو زيد، فليس المؤكّد بالأميرين شيئاً واحداً، سلّمنا أنّهما واردان على شيء واحد فنقول: ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكّدين؟ قال تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلّهم أجمعين﴾.

٢. لأنّ «أل» الموصولة على القول باسميّته نقل إعرابه إلى الصلة فلا يكون له محلّ.

الغالبين ﴿ (الأعرافه١١٣) الفصلية والتوكيد، دون الإبتداء لانتصاب ما بعده ١، وفي نحو ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ (المسافات١٣٥) ونحو ﴿ زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ، وَإِنَّ عَمْرًا هُوَ الْفَاضِلُ ﴾ الفصلية والإبتداء، دون التوكيد لدخول اللام^أ في الأولى و لكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوي، وهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿ إِنَّ شَانِثَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ (الكود٣) التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في «شانتك» لا لنفس شانتك، ويحتمل الثلاثة في نحو «أنت أنت الفاضل» ونحو ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (المائدة١١٦) ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو ﴿ إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْفَاضِلُ ﴾ البدئية، وهم أبو البقاء فأجاز في ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ (المزمل٢٠) كونه بدلاً من الضمير المنصوب^أ.

ومن مسائل الكتاب «قد جريتك فكننت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، و الجملة خبر «كان»، و لو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً قللت «أنت إياك».

والضمير في قوله تعالى ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَعٌ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (النحل١٧) مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتكثيره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه» إن قدر في «يكون» ضمير لكل فأبواه مبتدأ، وقوله «هما» إما مبتدأ ثانٍ وخبره «اللذان» و الجملة خبر «أبواه» وإما فصل وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، و اللذان خبر «أبواه» و إن قدر «يكون» خالياً من الضمير ف«أبواه» اسم «يكون» و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل، و على الأول فاللذان بالألف، و على الأخيرين

١. فلا يكون «الرقيب» و «الغالبين» خبراً لكونهما منصوبين.

٢. لأن اللام للتأكيد و إن كان «نحن» للتأكيد فالتأكيدان لا يجتمعان وقد سبق رده في حاشية قوله «و بنوا عليه...».

٣. فاعتراض المصنف لا يكون من جهة إبدال المنصوب من المرفوع بل قال الدسوقي: لأن إبدال الضمير من ضمير موافق له في الغيبة والحضور لا يصح لأن المبدل منه في نية الطرح والمقصود البديل، وإذا توافقت فلا معنى لكون الأول غير مقصود دون الثاني.

٤. أي على كون «اللذان» خبراً للمبتدأ والثاني أي على كونه خبراً «ليكون».



١. زيادة و تفصيل: قد رأيت أن في كل أمثلة الضمير الفصل يمكن أن يقدر للضمير وجه آخر دون الفصلية حتى إذا كان بين مقعولي أفعال القلوب المنصوبين لتجويز المصنف إبدال ضمير المرفوع من المنصوب، فهذا رداً اعتراضه في «تجدوه عند الله هو خير» لما بيننا و لإثباتنا لك أن المبدل منه ليس في نية السقوط فكان ضمير الفصل أمراً زائداً لاحتمال وجه آخر في كل مثال له. إن أشكل علينا بأن ضمير الفصل يفيد فوائد ثلاثة فلو لم يكن له يفيد، قلنا: إن هذه الفوائد الثلاثة يفيدها أوجه أخرى في الأمثلة كالإبتدائية والبديلة والتوكيد فلا إشكال، فتأمل.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة:

١- **أحدها: الضمير**، وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كما «زيدٌ ضربته» و محذوفاً مرفوعاً نحو ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه، ٦٣) إذا قَدَّر «لهما ساحران»، و منصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (العنكبوت، ١٠) و لم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب «كلٌّ» كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَقَضَّلَ اللَّهُ الْمَجَاهِدِينَ﴾ (النساء، ٦٥) وهذا ممّا أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الإشتغال في نحو «قام زيدٌ وعمراً أكرمه» للتناسب، و لم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيدٌ ضربته و أكرمت عمراً» و لا فرق بينهما، و قول أبي النجم:

أقد أصبحت أمّ الخييار تسمى صلوا نسباً أكلمه لم أصنع

و لو نصب «كل» على التوكيد لم يصح، لأنّ «ذنباً» نكرة^٣ أو على المفعولية كان

١. لأنّ في المثالين عطف التعلية على التعلية أرجح من عطفه على الإسمية فكان حقه أن يقال في المثالين رجحان النصب على الرفع.

٢. قول أبي النجم «عطف على «قراءة ابن عامر».

٣. أي نكرة غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازه الكوفيون دون البصريين نحو «صمتُ شهرأكله».

فاسداً معنى لما يبتأه في فصل «كلّ»^١ و ضعيفاً صناعةً لأنّ حقّ كلّ المتّصلة بالضمير ألاّ تستعمل إلاّ توكيداً أو مبتدأ نحو ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (ال عمران، ١٥٢) قُورِي بالنصب والرفع^٢، وقراءة جماعية ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ (المائدة، ٥٠) بالرفع، و مجروراً^٣ نحو «السمنُ منوانٍ بدرهم» أي منه، وقول امرأة «زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والريخُ ريخُ زرنبٍ»^٤ إذا لم نقل إنّ «أل» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (الشورى، ٤٣) أي إنّ ذلك منه، ولا بدّ من هذا التقدير، سواء أقدّرنا اللام للإبتداء و منّ موصولة أو شرطية، أم قدّرنا اللام موطئة^٥ و من شرطية، أمّا على الأوّل فلأنّ الجملة خبر، و أمّا على الثاني فلأنّه لا بدّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالإبتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنّ الخبر أو إنّ الخبر فعل الشرط وهو الصحيح^٦، و أمّا على الثالث فلأنّها جواب القسم في اللفظ، و جواب الشرط في المعنى^٧، و قول أبي البقاء و الحوفي «إنّ الجملة جواب الشرط» مردود، لأنّها إسمية^٨، و قولهما «إنّها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، و يجب على قولهما أن تكون اللام

١. ذلك لأنّ نصب «كلّ» يقتضي دخولها في حيّز النفي فيتوجه انقضي حيثيّ للشمول خاصة و يفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معترفاً ببعض الذنوب التي ادّعتها أمّ الخيار عليه وليس الغرض ذلك.

٢. أي بالنصب على التوكيد وبالرفع على الإبتدائية.

٣. عطف على قوله في أوّل الفصل «مرفوعاً و منصوباً».

٤. زرنب: شجرة طيبة الرائحة، و التقدير المسُّ منه... والريخ منه..

٥. لم تقتزن الجملة الإسمية أي «لنّ ذلك» بالفاء لأنّ أداة القسم تقدّمت على الشرط فانجواب لها.

٦. هو اللام الداخلة على أداة الشرط للإينان بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا عنى الشرط، و من ثمّ تسعى اللام مؤدّة و تسعى الموطئة أيضاً.

٧. أقول: على التقدير الثاني يكون الجملة الإسمية جملة جواب الشرط وهو يلزم أن يقتزن بالفاء و ردّ المصنّف إضمار الفاء لاختصاص ذلك بالشعر، فهذا الوجه من المصنّف ليس بصحيح، فيشكل عليه.

٨. لأنّ جملة جواب الشرط نفس جواب القسم لكن محذوفاً يجب وجود العائد فيه إلى اسم الشرط.

٩. إذا كان جواب الشرط إسمية يجب اقترانه بالفاء وهو لا يوجد.

تفصيله

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط^٢، وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو «زيدٌ قام عمروٌ فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يعاد العامل، نحو «زيدٌ قام عمروٌ وقام هو»^٣.

والثالثة: أن يكون بدلاً نحو «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو» فهو بدل

اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى^٤،

وقياس قول من جعلَ العاملَ في البديل نفسَ العاملِ في المبدل منه أن تصح المسألة^٥ و

نحو ذلك مسألة الإشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو «زيدٌ ضربت عمراً وأباه» و

يمنع الرفع والنصب مع الفاء و ثمّ، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه

من «عمرو» لم يجوز، على ما مرّ من الاختلاف في عامل البديل^٦، فإن قدرته بياناً جاز

١. لأنه على القول بأن اللام للتوطئة يكون الإسمية جواب القسم لأجواب الشرط فعلى قولهما «إن الجملة جواب الشرطه

يجب كون اللام للإبتدائية فقط.

٢. فيكون الكلام فاسداً.

٣. لأنه ليس لجملة «قام عمرو» عائد إلى المبتدأ ولو لم يُنذ العامل لحصل الربط لأن الواو ليست للجمع في عطف الجمل بل

في المقررات، فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية في عطف الجمل للفاء لأنها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة.

٤. لأن البديل في نية تكرار العامل وقد مضى رده في باب ما افترق فيه عطف البيان والبديل فراجع إن شئت.

٥. حاصلة لأن «أعجبتني» المؤنث لا يمكن أن يعمل في «هوه المذكر يوجب تقدير عامل البديل. أقول: هذا ممّا يضحك به الكلبي إذ على هذا لا يجوز «ذهبت هندٌ وعمرو» لأن العامل في «هند» لا يعمل في «عمرو» فيجب تقدير عامل أخرى ل«عمرو»، وهذا ممّا لا يقوله قائل فتأمل.

٦. أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبراً.

٧. فعلى القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه يجوز.

باتفاق^١ أو بدلاً لم يجزأ ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبّه» رفعت زيداً أو نصبته، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.^٢

٢ - الثاني: الإشارة، نحو ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (الأعراف: ٣٦)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نَكْلُفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٣٧)، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٦) ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف: ٢٦) وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو «زيدٌ قام هذا» لمانعين^٣، و«زيدٌ قام ذلك» لمانع^٤، والحبّة عليه في الآية الثالثة، ولا حبّة عليه في الرابعة، لاحتمال كون ذلك فيها بدلاً أو بياناً، وجوّز الفارسي كونه صفة^٥، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأنّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم^٦ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ١، ٢)، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ (الواقعة: ٢٧) قال:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نخس الموت ذا الصنن والتقميرا

٤ - والرابع: إعادة معناه، نحو «زيدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازة أبو الحسن مستنداً بنحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أجرَ المصلحين﴾ (الأمران: ١٧٠) وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل

١. لأنّ العامل في البيان هو العامل في متبوعه.

٢. فالجملة الخبرية يشتمل على ضمير المبتدأ وهو «الهاء» في «يحبّه».

٣. لأنّ المبتدأ ليس بموصول وموصوف والإشارة قريب لا بعيد.

٤. أي عدم كون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً.

٥. أي كون ذلك صفة للمبتدأ وهو «لباس».

٦. مثال الأوّل والثالث للتهويل والثاني للتفخيم.

٧. الشاهد فيه كون «مصلحين» رابطاً للجملة الخبرية لأنّه بمعنى المبتدأ وهو «الذين...» قبلها ﴿والدار الآخرة خيرٌ للذين

مجروراً بالعطف على ﴿الذين يتقون﴾ ولئن سلّم فالرابط العموم، لأنّ المُصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليhle.

٥- والخاصة: عمومٌ يشمل المبتدأ نحو «زيدٌ نعم الرجلُ» وقوله:

ألا ليت شعري هل إلى أمّ جحدر سبيلاً فأنما الصبرُ عنها فلا صبراً

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ مات الناس، و عمرٌو كلُّ الناس يموتون، و خالدٌ لا رجلَ في الدار» أمّا المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، و على القول بأنّ «أل» في فاعلي نعم وبس للعهد لا للجنس^٢، و أمّا البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، و ليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنّه لا صبرَ له عنها^٣ لا أنّه لا صبر له عن شيء.

٦- والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو ﴿ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماءً فتصبغ الأرض مخضرة﴾^٤ (المعج، ٦٣) و قوله:

و إنسانٌ عني يحسرُ الماءُ نارةً فيبيدو و تاراتٍ يتجمُّ قَمَرٌقُ^٥

كذا قالوا، و البيت محتمل لأن يكون أصله «يحسر الماءُ عنه^٦» أي ينكشف عنه، و

﴿يتقون﴾ فلا تعقلون و الذين...﴾.

١. «الرجل» أعمّ من «زيد» لأنّ اللام فيه الإستغراق على الأصح.

٢. أعمّ من «الصبر» لأنّه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم.

٣. إذا كان اللام للعهد فالرجل «زيد» نفس «زيد» لا أعمّ منه.

٤. إذا كان المراد لا صبر له عن أمّ جحدر بخصوصيتها فليس في الصبر عمومٌ.

٥. الشاهد أنّ في «أنزل» ضمير يعود إلى الله و جملة «أنزل من السماء» عطف على جملة «تصبغ الأرض مخضرة» الخالية من الضمير.

٦. الشاهد فيه أنّ في جملة «يحسر الماء» لا عائد إلى المبتدأ وهو «إنسان» لكنّه عطف على جملة ذات ضمير و هو «يبدو».

٧. فالعائد ضمير مجرور مقدّر.

في المسألة تحقيق تقدّم في موضعه^١.

٧- والسابع: العطف بالواو، أجازته هشام وحده نحو «زيدٌ قامت هند وأكرمَها» و نحو «زيدٌ قام وقعدتُ هند» بناءً على أنّ الواو للجمع، فالجملتان كالجمله كمسالة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائمٌ وقاعدٌ» دون «هذان يقومٌ وقعدٌ».

٨- والثامن: شرط يشتمل على ضميرٍ مدلولٌ على جوابه بالخبر نحو «زيدٌ يقوم عمرو إن قام^٢».

٩- والتاسع: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه ﴿وَأَنَا مِنْ خَافٍ مَقَامٍ رُبُّهُ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَبِأَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ (النازعات، ٤١-٤٠) الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠- والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو «هَجِيرِي^٣ أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص، ١) ونحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء، ٩٧).

١. وموضعه هو الباب الثاني، الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ، وحاصل ما قدّمه من التحقيق أنّ الفاء نزلت الجنتين منزلة الواحدة ولهذا اكتفي فيها بضمير واحد وحينئذٍ فالخير مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء (الواقعتين خبراً و المحلّ لذلك المجموع وأما كلّ منهما فجزء الخبر فلا محلّ له ويجب على هذا أن يدعى أنّ الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى ﴿ألم تر أنّ الله أنزل...﴾ وفي نظائره من نحو «الذي يطير الذباب فيغضب زيد» قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف.

٢. لأنّ المبتدأ متى يلزم أن يكون الواو للجمع ليكون كلاهما خبراً وهذا جائز في «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

٣. «زيد» مبتدأ و«يقوم» خبره الذي يدلّ على جواب الشرط و«هين قام» شرط و«الضمير المستتر في «قام» يعود إلى «زيد» فحتمه أن يقال: الضمير عائد لا الشرط فتأمل.

٤. بكسر الهاء وتشديد الجيم وهو الكلام والدأب والمادة. قال الدسوقي: فيه أن «لا إلا الله» المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالإخبار إنّما هو بمفرد لا بجملة وحينئذٍ فهذا خارج عما نحن فيه.

تفسيه

الرابط في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ﴾ و يَسْتَدْرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ ﴿البقرة: ٢٢٣﴾ إمَّا النون على أَنَّ الأصل: و أزواج الذين، و إمَّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي و ما أضيف إليه على التدريج، و تقديرهما إمَّا قبل «يتربصن»، أي أزواجهم يتربصن^١، و هو قول الأخفش، و إمَّا بعده، أي يتربصن بعدهم، و هو قول الفراء، و قال الكسائي - و تبعه ابن مالك - الأصل يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير^٢، لأنَّ النون لا تضاف لكونها ضميراً، و حصل الربط بالضمير^٣ القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

١. «الذين» مبتدأ و «يتوقون منكم» صلته و «يذكرون أزواجاً» عطف عليه و «يتربصن» خبره.

٢. «يتربصن» خبر لأزواجهم المحذوف و الجملة خبر عن «الذين».

٣. أي «هم» في «أزواجهم».

٤. أي النون في «يتربصن».

الأشياء التي تحتاج إلى الرباط

وهي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، و**مِن** تَمَّ كان مردوداً قول ابن الطراوه في «لو لا زيد لأكرمتك»: إِنَّ «لأكرمتك» هو الخبر، وقول ابن عطية في «فالحقُّ والحقُّ أقول لأملأن» (ص. ٨٥): إِنَّ «لأملأن» خبر الحقِّ الأزل فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إِنَّ التقدير «أن أملأ» مردود، لأنَّ «أن» تُصيِّر الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي «لو لا زيد موجود» و«الحقُّ قسماً»، كما في «لَقَمْرُك لأفعلن».

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إمّا مذكوراً نحو

﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوه﴾ (الإسراء، ٩٢) أو مقدّراً إمّا مرفوعاً كقوله:

عاراً عليك؟ و رَبِّ قَتْلِ عَارِ

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ

أَيُّ هُوَ عَارٌ، أو منصوباً كقوله:

و مَا شَيْءٌ حَسِمَتْ بِسُتْبَاحِ

أَبَحْتِ حَتَّى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدِ [

١. فعلى هذا التقدير يؤول الفعل بالمفرد والمفرد لا يحتاج إلى رباط للمخبر عنه.

٢. فعلى هذا جملة «الحقُّ أقول» معترضة بين القسم وجوابه.

٣. ضمير الهاء في «نقروه» يعود إلى «كتاباً».

٤. جملة «هو عار» صفة «لقتل».

أي حميته، أو مجروراً نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة: ٢٨) فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ «فِيهِ» أُرْسِعَ مَرَاتٍ، وَقِرَاءَةَ الْأَعْمَشِ ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ (الروم: ١٧) عَلَى تَقْدِيرِ «فِيهِ» مَرَّتَيْنِ، وَهَلْ حُذِفَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعًا أَوْ حُذِفَ الْجَارُ وَحْدَهُ فَانْتَصَبَ الضَّمِيرُ وَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ كَمَا قَالَ:

و يوماً شهدناه سُلَيْمًا و عامراً
لِقَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ الزَّهَالِ نَوَائِلُهُ [

أي شهدناه فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولاً^١: **الأول** عن سيبويه، **والثاني** عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا إلهاء أي إن الجار حُذِفَ أَوَّلًا، ثم حذف الضمير، وقال الآخر: لا يكون المحذوف إلا «فيه»، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول، اهـ وهو مخالف لما نقل غيره^٢، وزعم أبو حيان أن الأولى ألا يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدر أن الأصل «يوماً يوم لا تجزي»، بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فساداً^٣ أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع^٤.

الثالث: الجملة الموصولة بها الأسماء، لا يربطها غالباً إلا الضمير: إمّا مذكوراً نحو ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة: ٣) ونحو ﴿ مَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (يس: ٢٥)، و ﴿ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾ (الزخرف: ٧١) ونحو ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾ (المؤمنون: ٣٢) وإمّا مقدراً نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (مريم: ٦٩) ونحو ﴿ مَا عَمِلْتَ أَيْدِيهِمْ ﴾ و ﴿ فِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ ﴾ ونحو

١. عطف على ما قبل لأن الضمير المنصوب لا يحذف في البيت للضرورة، أمّا في الآيتين السابقتين فحذفه

٢. الاختلاف في أن الحذف دفعي أو تدريجي فافهم.

٣. من اختلاف سيبويه والأخفش: هل حذف الجار والمجرور دفعي أو تدريجي.

٤. الحق أن أبا حيان لا يقول هذا بل قال: يجوز ذلك على مذهب الكوفي، والكوفيون يجوزون حذف المضاف إلى الجملة وبقاء المضاف إليه على جزءه، فحينئذٍ فلا إشكال على أبي حيان بل يشكل على المصنف بسبب تهمته عليه.

هـ بل هو مفعول فيما إذا كان عاملاً قولاً أو فعلاً قلبياً معلقاً عن العمل.

﴿يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ و الحذف من الصلة أقوى^١ منه من الصفة، و من الصفة أقوى منه من الخبر.

و قد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن و أنت الذي في رحمة الله أطمع

و هو قليل، قالوا: و تقديره «و أنت الذي في رحمته»، و قد كان يمكنهم أن يقدروا

«في رحمتك» كقوله:

و أنت أخلفتني ما وعلتني أو أشتت بي من كان فيك يلوأم^٢

و كأنهم كرهوا بناء قليل على قليل^٣، إذ الغالب «أنت الذي فعلت» و قولهم «فعلت»

قليل، و لكنّه مع هذا مقيس، و أمّا «أنت الذي قام زيد» فقليل غير مقيس^٤، و على هذا

فقول الزمخشري في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ

الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١)؛ أنّه يجوز كون العطف بـ«ثم»

على الجملة الفعلية^٥، ضعيف، لأنّه يلزمه أن يكون من هذا القليل^٦، فيكون الأصل «كفروا

١. ذلك لأنّ بين الصلة و الموصول ارتباطاً قوياً حيث لا يوجد موصول دون صنته فارتباطهما الذاتي يقل قبح حذف العائد و أمّا الصفة و الموصوف فارتباطهما أضعف من الصلة و الموصول حيث قد يحذف الصفة دون موصوفه و بالعكس فيكثر قبح حذف عاندها و أمّا الخبر فهو كالجمله المستقلة فاحتياجه بالرباط إلى المبتدأ أكثر منهما و حذفه أقبح.

٢. لأنّ خلافة الإسم الظاهر و ضمير المخاطب مكان العائد قليل، فإذا تأوّل «في رحمة الله» إلى «في رحمتك» كأنه حمل القليل على القليل.

٣. أي خلافة ضمير المخاطب مكان العائد.

٤. حاصله أنّ المبتدأ إذا كان ضمير المتكلم أو مخاطب و أخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظراً للموصول، لأنّ الموصول إسم ظاهر من قبيل النيبية، و بضمير المتكلم أو المخاطب نظراً للمبتدأ و كلا الوجهين مقيس إلا أنّ الأوّل أكثر من الثاني، فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو إسم ظاهر و أخبر عنه بموصول و ربطت صلته بإسم ظاهر بدلاً عن الضمير كان قليلاً غير قياسي.

٥. أي عطف «الذين كفروا برّبهم يعدلون» على «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ».

٦. عر أي أن تخلف إسم ظاهر مكان الضمير أي «رّبهم» مكان الهاء.

به» لأنَّ المعطوف على الصلوة صلة، فلا بدَّ من رابط، وأما إذا قدر العطف على الحمد لله و ما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، و رابطها إما الواو والضمير نحو ﴿لاتقربوا الصلوة و أنتم سُكاري﴾ (البقرة: ٢٣) أو الواو فقط نحو: ﴿لئن أَكَلَهُ الذَّنْبُ و نحن عُصَبَةٌ﴾ (يوسف: ١٤) و نحو «جاء زيدٌ و الشمس طالعة» أو الضمير فقط نحو ﴿ترى الذين كذبوا على الله و جوههم مسودة﴾ (الزمر: ٥٠) و زعم أبو الفتح في الصورة الثانية^٣ أنه لا بدَّ من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، و زعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، و ليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ (البقرة: ٢٣) ﴿فتبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾^٤ ﴿و الله يَحْكُمُ لا معقب لحكمه﴾ (الرعد: ٣١) ﴿و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ (الفرقان: ٢٠) ﴿و يوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله و جوههم مسودة﴾^٥ و قد يخلو منها لفظاً فيقدر الضمير نحو «مررت بالبرِّ فقيرٌ بدرهم»^٦ أو الواو كقوله يصفُ غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار و هو غائص و

١. جملة «نحن عصبة» حال و ذوالحال «الذنب» أو الهاء في «أكله».

٢. جملة «وجوههم مسودة» حال من «الذين».

٣. أي إذا كان الرابط الواو فقط.

٤. جملة «بعضكم لبعض عدو» حال من الواو في «اهبطوا» و الرابط ضمير «كم» فقط.

٥. جملة «كأنهم لا يعلمون» حال عن الواو في «تبذوه» و الرابط ضمير «هم». و اعلم أن ابن هشام مزج بين الأيتين الأولى و هي موضع الاستشهاد و لقا جاء هم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون» البقرة ١٠١، فجاءة «كأنهم لا يعلمون» حال، أما الآية الثانية فهي «فتبذوه وراء ظهورهم و اشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون» آل عمران ١٨٧.

٦. جملة «لا معقب لحكمه» حال من «الله» و الرابط ضمير الهاء في «حكّمه».

٧. جملة «إنهم ليأكلون الطعام» حال من «المرسلين» و الرابط ضمير «هم».

٨. جملة «وجوههم مسودة» حال من «أبوا» في «كذبوا» و الرابط ضمير «هم».

٩. أي فقير منه بدرهم.

صاحبه لا يدري ما حاله:

نَصَفَ النِّهَازُ المَاءَ غَاوِرُهُ
و رَفِئُهُ بِالتَّغْيِبِ لَا يَدْرِي

الخامس: المفسره لعامل الإسم المشتغل عنه نحو «زيداً ضربته أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الإسم أعلى الإشتغال، و لا رفعه على الإبتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ (مكده٨) الذين: مبتدأ، و تعسأ: مصدر لفعل محذوف هو الخبر^٣، و لا يكون ﴿الذين﴾ منصوباً بمحذوف يفسره تعسأ كما تقول «زيداً ضرباً إتيته»^٤ وكذا لا يجوز «زيداً جدعاً»، و لا «عمراً سقياً له» خلافاً لجماعة منهم أبو حيان لأن اللام متعلقة بمحذوف^٥، لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحرف، و ليست لام التقوية^٦ لأنها

١. أي والماء غامر، و اعترض بأن الربط يحصل بالواو و بالضمير فحيث لا واو و لا ضمير يقدر أحدهما. فكل من المثال و البيت يحتمل الواو و الضمير فيحتمل «وقفيز بدرهم» و يحتمل «قفيز منه بدرهم» و كذلك و يحتمل البيت «والماء غامر» و يحتمل «الماء غامر» فيه فخصيص المصنف المثال بحذف الضمير و البيت بحذف الواو تحكماً.

٢. لم يصح النصب لعدم اشتغال الفعل المفسر على ضمير المشتغل عنه و لم يصح الرفع لعدم اشتغال الخبر على ضمير المبتدأ و ذلك على القول بأن البدل في نية تكرار العامل و أما على القول الصحيح بأن العامل في البدل و المبدل منه واحد فجاز.

٣. أي فاتسهم الله تعسأ: و إما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ما ضوئية لكونه شبه الشرط لكن هذا قليل و الكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعية و أما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز اقتران الخبر بالفاء فلا تقول: «الذين أبوهم قائم فأكرمهم» و الرباط في الآية الضمير في الفعل المحذوف.

٤. الفرق بين المثال و الآية أن «ضرباً» في المثال اشتغل عن ضمير يعود إلى «زيداً» فيكون من باب الإشتغال إنا «تعسأ» في الآية فهو لا يعمل في «لهم» فليس من باب الإشتغال لأن متعلق «لهم» هو «إرادتي» المحذوف.

٥. «جوعاً» و «سقياً» لا يعملان في ضمير الإسم السابق فليس المثالان من باب الإشتغال.

٦. و الفرض من هذا اللام تقوية عامل متعد بنفسه قد صنف عن العمل إنا بسبب التأخر نحو «إن كنتم للرويا تعبرون» و «تعبدون» صنف عن العمل بالتأخير فجاء باللام في «الرويا» تقوية لها و إنا بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقة عن الفعل نحو «مصدقاً لما بينهم» أو فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فإنها فرع اسم الفاعل نحو «فتأل لما يريد».

لازمة، ولام التوقية غير لازمة، وقوله تعالى ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَم آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾ (البقرة: ٢١١) إن قَدَرْتَ «مِنْ» زائدة «كَمْ» مبتدأ أو مفعول لآتينا» مقدراً بعده^١، وإن قَدَرْتَهَا بياناً لـ «كَمْ» كما هي بيان لـ «مَا» في ﴿مَانَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ (البقرة: ١٠٦) لم يُجْزَ واحدٍ مِنَ الوجهين^٢، لعدم الرجح حينئذٍ إلى كَمْ، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدَّم، مثل «أَعَشْرِينَ دَرَهْمًا أَعْطَيْتُكَ؟» و جَوَّزَ الزمخشري في «كَمْ»: الخبرية والإستهامية ولم يذكر النحويون أنَّ «كَمْ» الخبرية تُعَلِّقُ العاملَ عن العمل، و جَوَّزَ بعضهم زيادة «مِنْ» كما قَدَّمْنَا، وإِنَّمَا تَزَادُ بعد الإِسْتِهَامِ بِ«هَلْ» خَاصَّةٌ وَقَدْ يَكُونُ تَجْوِيزُهُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ مُوجِبٍ مُطْلَقًا أَوْ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَشْتَرِطُهُ فِي غَيْرِ بَابِ التَّمْيِيزِ وَيَرَى أَنَّهَا فِي «رَطُلٌ مِنْ زَيْتٍ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» زَائِدَةٌ لَا مَبِيئَةٌ لِلْجِنْسِ.

السادس والسابع: بدلا البعض والإشتمال، ولا يربطها إلا الضمير:

ملفوظاً نحو: ﴿ثُمَّ تَعَمَّوْا وَصَلُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٧١)، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٧) مقدراً نحو ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾ (ال عمران: ٩٧) أي منهم، و نحو ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارَ﴾ (البروج: ٢٥٥) أي فيه، وقيل: إنَّ «أَل» خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى:

تَقَعْبِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ قَدْ كَانَ فِي حَوْلِ قَوَائِمِ ثَوَيْتِهِ

١. «سَلَّ» فعل متعد إلى اثنين و «بني إسرائيل» مفعوله الأول وجملة «كَمْ آتَيْنَاهُمْ» مفعوله الثاني الذي علق الفع على العمل لصدارة «كَمْ» فإن كان «كَمْ» مبتدأً فآتيناهاهم» خبره و ضمير «هم» عائد إليه مفعول أول لآتيناهاهم» و «آية» مفعوله الثاني و تمييز «كَمْ» محذوف أي «كَمْ جماعة» أمَّا إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِهَامِ وَقَدْ الْعَامِلُ الْمَحْذُوفُ مُؤَخَّرًا عَنْهُ لَصَدْرَاتِهِ.

٢. أي وجه الرفع فلا يجوز الرفع على الابتدائية لأن «كَمْ» واقعة على «آية» و ضمير «آيتناهم» له بني إسرائيل» فلا عائد ولا يجوز النصب على الإستهتام لعدم عمل المفسر في ضمير «كَمْ» بدليل مَرَّ. أمَّا جَوَّزَ النَّصْبَ فَعَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِآيَتِنَاهُمْ.

٣. «قتال» بدل اشتمال من «الشهر» والربط ضمير «فيه».

٤. تمام الآية «فَعَلَى النَّاسِ جِغَّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» فَمِنْ «بَدَلُ بَعْضٍ مِنَ النَّاسِ».

٥. «النار» بدل اشتمال من «الأخذود».

أي ثوبته فيه، فالهاء من «ثوبته» مفعول مطلق، وهي ضمير التواء^١، لأنّ الجملة صفتها، والهاء رابطة الصفة، والضمير المقدّر رابط للبدل - وهو تواء - بالمبدل منه وهو حول^٢، وزعم ابن سيده أنّه يجوز كون الهاء من «ثوبته» للحوّل على الاتّساع في ضمير الظرف بحذف كلمه «في»، وليس بشيء لخلوّ الصفة حيثنّذ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرباط في بدل البعض وجب نحو قولك «مررتُ بثلاثةٍ زيدٍ وعمروُ» القطع^٣ بتقدير منهم، لأنّه لو أتبع لكان بدلٌ بعض من غير ضمير.

تفصيله

إنّما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلاّ الضمير: إمّا ملفوظاً به نحو «زيدٌ حسنٌ وجهه، أو وجهاً منه» أو مقدّراً نحو «زيدٌ حسنٌ وجهاً» أي منه، واختلف في نحو «زيدٌ حسنٌ الوجه» بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: ألّ خلف عن الضمير، وقال تعالى ﴿وإنّ للمتقين لحسنٌ مآبٍ جنّاتٍ عدنٍ مفتحةٍ لهم الأبواب﴾ (ص، ٣٦٥) جنّات بدل أو بيان، والثاني يمنعه البصريون، لأنّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في التكرات، وقول الزمخشري إنّ معرفه^٤ لأنّ عدناً علمٌ على الإقامة بدليل ﴿جنّاتٍ عدنٍ وعدّ

١. وتواء مصدر.

٢. حاصله أنّ «تواء» بدل من «حول» و«ثوبته» صفة فقد احتج إلى رابطين: أمّا الهاء في «ثوبته» فيعود إلى «التواء» و يكون رابط الجملة الوصفية وأما ضمير «فيه» المقدّر فيعود إلى «حول» ويكون عائد بدل الإشتغال.

٣. أي القطع عن التبعيّة وكونه مرفوعاً لخبريتها لمبتدأ محذوف، أي: بثلاثةٍ فيهم زيدٌ وعمروُ أو منصوباً لكونه مفعولاً لاأعني «المحذوف أي بثلاثة أعني زيداً وعمراً».

٤. فالبصريون يقولون: إنّ عطف البيان يكون موضحة فقط لا مخصصة والتوضيح إمّا إنّا كان المتبوع والتابع معرفة، أمّا رأي الكوفيين أنّ البيان يكون موضحة ومخصصة فيجوزون كونه في التكرات.

الرحمنُ عبادة ﴿ (مریم، ٨١) لو صحَّ تعيَّنت البدليَّة بالإتِّفاق، إذ لا تبيِّن المعرفةُ النكرة، و لكن قوله ممنوع، وإِنما «عَدِيْنٌ» مصدرُ عدن، فهو نكرة و التي في الآية بدل لانعت، و «مفتحة» حال من جنات لا اختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنَّه مذكَّرٌ، و لأنَّ البدل لا يتقدَّم على النعت، و «الأبواب» مفعول ما لم يسمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر، و الأوَّل أولى لضعف مثل «مررتُ بامرأة حسنةٍ الوجه آ» و عليهما فلا بدَّ من تقدير أنَّ الأصل «الأبواب منها» أو «أبوابها»، و نابتُ أَل عن الضمير، و هذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط الصرفوع بالابتداء، و لا يربطه أيضاً إلا الضمير:

إِنما مذكوراً نحو ﴿ فمن يكفُر بعدُ منكم فإني أعدُّه ﴾ (المائدة، ١١٥) أو مقدراً أو منوباً عنه نحو ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (البقرة، ١٩٧) أي منه، أو الأصل في حجِّه، و أمَّا قوله تعالى ﴿ يَلْنِي مَنْ أَوْفَى بَعْدَهُ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (ال عمران، ٧٦)، ﴿ وَ مَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ (المائدة، ٥٦) و قول الشاعر:

فمن تكُنَّ الحَضارةُ أعجبتُه فإني رجالٌ باديةُ ترانا

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إنَّ الرابط عموم المتقين، و الظاهر أنَّه لا عموم فيها، و أنَّ المتقين مساوون لمن تقدَّم ذكره، و إِنما الجواب في الآيتين و البيت محذوف و

١. أي إنَّ «جنات» معرفة لإضافته إلى «عدن» التي معرفته للعلمية.

٢. «مفتحة» ليس صفة «حُسن» بدليلين: ١- «مفتحة» مؤنث و «حُسن» مذكَّر. ٢- لو كان صفة لزم تأخيره عن العبدل منه أي جنات، و هذا غير جائز.

٣. «الوجه» بدل من ضمير «حسنة» بدل بعض من الكلِّ و إبدال ذي اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين و لا شك أنَّ «حسنة» يستتر فيه الضمير لكونه صفة.

٤. أي على كونه بدلاً و نائب الفاعل، أمَّا عاى البدلية فلأنَّ بدل البعض و الإشتمال لا بدَّ لهما من ضمير يعود إلى العبدل منه و أمَّا على النيابة عن الفاعل فلكونه معمولاً للصفة المشبهة لأنَّ اسم المفعول إنَّ أريد به الدوام كان صفةً مشبهةً و هو لا بدَّ فيه من ضمير.

تقديره في الآية الأولى: يحبّه الله^١، وفي الثانية: يعلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في

«قاما وقد أخواك» أو عمل أولهما في ثانيهما نحو ﴿أَنَّهُ كَانَ يَاقُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾^٢ (الجن: ٣٠) ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾^٣ (الجن: ٧٠) أو كون ثانيهما جواباً للأول، إمّا جوابية الشرط نحو ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^٤ (المنافقون: ٥) ونحو ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ١٦) أو جوابية السؤال نحو ﴿يَسْتَفْتُونَكَ^٥ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (النساء: ١٧٦) أو نحو ذلك من أوجه الإرتباط، ولا يجوز «قَامَ قَعْدَ زَيْدٍ» و لذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس:

لو لو اتعنا أسمي لأنسى معيشة^٦
كفاني و لم أطلب قليل من المال^٧

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه و سلامته من الحذف، و الصواب أنه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين، فإني كفاني طالب

١. «يحبّه الله» جزء الشرط و «يحبّ الله يحبّ المتقين» دليله. وكذا في الآية الثانية و البيت.

٢. تنازع «كان» و «يقول» و يعمل «كان» فيه لأن «يقول» خبرها، قال الدسوقي: وفيه تسامح لأن خبر «كان» جملة «يقول سفيها»،

٣. تنازع «ظنوا» و «ظننتم» فأعمل الثاني وأضمر في الأول لكن حذف لكونه فضلا و «كما ظننتم» معمول «ظنوا» وفيه أيضاً تسامح لأنه لا يكون «ظننتم» معمولاً ل«ظنوا» بل «كما ظننتم».

٤. تقدير الأيتين: تعالوا إن تعالوا يستغفر لكم، و آتوني إن آتوني أفرغ عليه قيطراً.

٥. أي يسألونك عن الكلاله فكان في معنى الإستفهام.

٦. كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما في: القائم و الفاضل أبوم و كأن يكون العامل الثاني حالاً من العامل الأول على ما سيقول ضعفه.

٧. الشاهد في تنازع «كفاني» و «لم أطلب» في «قليل» فأعمل الأول فكان فاعلاً لا كفاني» فأضمر في الثاني و حذف الضمير. و عدوله عن إعمال الثاني مع إمكانه و سلامته من الحذف دليل على رجحان إعمال الأول.

للقليل، وأطلب طالباً للملك محدوفاً للدليل^١، وليس طالباً للقليل لئلا يلزم فساد المعنى، ذلك لأنّ التنازع يوجب تقدير قوله «و لم أطلب» معطوفاً على «كفاني» وحينئذٍ يلزم كونه مثبتاً، لأنّه حينئذٍ داخل في حيز الإمتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

و لو أنما أسمى لأدنى معيشة [كفاني و لم أطلب قليل من المال]

و إنما لم يجز أن يقدر مستأنفاً لأنّه لا ارتباط حينئذٍ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما. فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت «لو دَعَوْتُهُ لأجابني غير متوان» أفادت «لو» انتفاء الدعاء و الإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

قلت: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول الفارسي و الكوفيين إن البيت من التنازع و إعمال الأول، و فيه نظر، لأنّ المعنى حينئذٍ: لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده^٢. و لهذه

١. الدليل هو البيت الذي بعده أي: و لكننا أسعى لمجدٍ مؤتّل.

٢. حاصله أنّه لو كان «كفاني» و «لم أطلب» من باب التنازع لزم دخول «لم أطلب» في حيز النفي لأنّه عطف على «كفاني» و هو جزاء «لو» و شرط «لو» و جزاءه ممتنع و وقوعهما. وإذا دخل «لم أطلب» في حيز النفي لزم ثبوت طلبه للقليل لأنّ النفي في النفي إثبات. أمّا ما فهم من صدر البيت أي: و لو أنما أسمى لأدنى معيشة، أنّه لا يطلب شيئاً و لو قليلاً قبطل التنازع.

٣. حاصله أنّه إن قدر الواو للحال يحصل الإرتباط و لا يلزم ثبوت طلبه لأنّه ك«لو دَعَوْتُهُ لأجابني غير متوان» فلا يلزم دخول «غير متوان» في حيز النفي و إثبات التواني له بل «غير متوان» حال مستمرّ سواء ثبت الشرط و الجزاء أو امتنع. فإذا كان «لم أطلب قليل من المال» حال لا يلزم دخوله في حيز النفي و ثبت عدم طلب القليل سواء وجد الشرط و الجزاء أو امتنع، فلا إشكال.

٤. حاصله أنّه لو لم ينتف «لم أطلب» لكونه مستمرّاً لزم تعلق الجزاء أي عدم الكفاية على الشرط، أي: الطلب لأدنى معيشة، و الحال أنّ «كفاني» مقيّدة بعدم الطلب بدليل «لم أطلب» فيتوقف عدم الطلب المفهوم من «لم أطلب» على وجوده

القاعدة^١ أيضاً بطل قول بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٢ (البقرة: ٢٥٩): إِنَّ فاعل «تبيّن» ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناءً على أن «تبيّن» و «أعلم» قد تنازعا كما في «ضربني وضربتُ زيداً»، إذ لا ارتباط بين «تبيّن» و «أعلم»، على أنه لو صحَّ لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر^٣ في باب التنازع حتّى أن الكوفيين لا يجيزونه البتّة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني^٤ إذا أهمل كـ«ضربتني وضربتُ زيداً» حتّى أن البصريين لا يجيزونه إلّا في الضرورة.

و الصواب أن مفعول «أطلب» الملك^٥ محذوفاً كما قدّمنا، و أن فاعل «تبيّن» ضمير مستترٍ إمّا للمصدر، أي فلما تبيّن له تبيّنٌ كما قالوا في ﴿ثُمَّ يَدَاهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِّسَجْنَتِهِ﴾ (يوسف: ٣٥) أو لشيء دلّ عليه الكلام، أي فلما تبيّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كان غداً فأنتي» أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.^٦

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول^٧، و إنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو «جاء زيدٌ نفسه، و الزيدانِ كلاهما، و القومُ كلُّهم» و من ثمّ كان مردوداً قولُ الهروي في «الذخائر»: تقول «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و «جميع» على التوكيد^٨. و قول بعض

هو الطلب لأدنى معيشة، هذا توضيحه. أقول: هذا خطأ من المصنف لأن «لو» ينفي الشرط و الجزء مما لا الجزء وحده فيتوقف عدم الإنكفاء المقتد بعدم الطلب على عدم السعي و الطلب و حينئذٍ فلا إشكال.

١. أي لزوم وجود الرباط بين المتنازعين.

٢. تنازع «تبيّن» و هو طالب للفاعل و «أعلم» و هو طالب للمفعول في «أن الله على كل شيء قدير».

٣. أي إن أعمل الثاني.

٤. أي إن أعمل الأول.

٥. فلا تنازع واقع، أيضاً في توجيهات بعده.

٦. مرجع الضمير إلى شيء دلّ عليه الكلام.

٧. وهي نفس و عين و كلا و كلّ و جميع.

٨. لعدم عود ضمير من جميع إلى القدم.

من عاصرناه^١ في قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (البقرة: ٢٩) إِنَّ «جميعاً» توكيد لـ«ما»، و لو كان كذا لقليل «جميعه» ثم التوكيد بـ«جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا﴾ فيها﴾ (غافر: ٢٨): إِنَّ «كَلَّا» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر^٢ بدل كل جازئ إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو «قسمت ثلاثكم» و بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، و يجوز لـ«كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو «جاءني كل القوم» فيجوز مجيئها بدلاً بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلا في الضرورة^٣، فهذا^٤ أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرّجها ابن مالك على أن «كَلَّا» حال، وفيه ضعفان: تنكير «كل»^٥ بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم «مررت بهم كَلَّا» أي جميعاً، و تقديم الحال على عاملها الظرفي^٦.

واحترتز بذكر الأول من أجمع وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كل، نحو ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (المجرا: ٢٠).

١. و هو ابن عقيل أحد شراح الألفية.

٢. هذا جواب عن إشكال مقدّر أي: لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

٣. لأنّ حق «كل» المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتداً.

٤. أي قولنا ببدئية «كل» في آية ﴿إِنَّا كَلَّا﴾ فيها.

٥. لكونه حالاً و شرط الحال أن تكون نكرة.

٦. أي فيها.

الأمور التي يكتسبها الإسم بالإضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو «غلام زيد».

الثاني: التخصص، نحو «غلام امرأة» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإنَّ «غلام رجل» أخصَّ من غلام، ولكنَّه لم يتميَّز بعينه كما يتميَّز «غلام زيد».

الثالث: التخفيف، كـ«ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإنَّ الأصل فيهنَّ أن يعلمنَّ النصب، ولكنَّ الخفض أخفُّ منه، إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلُّ على أنَّ هذه الإضافة لاتفيد التعريف قولك «الضاربا زيد و الضاربو زيد» ولا يجتمع مع الإسم تعريفان^١ وقوله تعالى ﴿هدياً بالغ

١. أي التعريف بهأل» والإضافة فعلى هذا لا يكون «أل» موصولة بل تعريفاً. قال الدماميني: هذا منقوض بهأني» الموصولة المضافة لمعرفة نحو «جاءني أكرمته» فإنَّ تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد وإضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف فيجتمع التعريفان. قال الرضي: وعندى أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا.

زيادة وتفصيل: نحن أثبتنا لك في أربع نكات أنَّ «أل» الموصولة هوأل التعريف لاشيء آخر وإن كثيراً من النحويين سهوا فيه:

الأول: التأييد: الأول بعدم موصولية «أل» ليس قولنا فقط بل:

الف) قال ابن هشام في هذا الموضوع: «لا يجتمع مع الإسم تعريفان» فصرَّح بقوله على تعريف «أل» في الصفة العاملة و

التحويون قالوا: اللام في اسم الفاعل والمفعول العاملين النصب والرفع كان موصولة.

(ب) قال السيوطي في شرح الألفية: قال المازني: موصول حرفي... وقال الأخص: حرف تعريف...

(ج) قال ابن الحاجب في الهداية بعد عد خمسة من الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليعمل: «هذا إذا كان منكراً أما إذا كان معزفاً باللام يستوي فيه جميع الأزمنة».

والثاني: التضعيف: وجود شيء مسقى به ال «الموصولة يتبع ضعفين:

الف) أن صلته كان اسم الفاعل والمفعول وانصفة المشبهة على خلاف في الأخير، وليس بجملة بخلاف سائر الموصولات.

ب) أنه نقل إعرابه إلى صلته ولا يشابهه في ذلك أحد الألفاظ العربية.

و الثالث: الدليل: قال التحويون كما قال السيوطي في باب التعريف والتنكير من شرح الألفية و صرح به ابن هشام في شروط ما بعد ضمير الفصل «و من علائم النكرة قبوله «أل» التعريف» و القائلون بموصولة «أل» إتفقوا على أنه إذا عمل اسم الفاعل والمفعول الضميرين باللام عمل النصب كان «أل» فيهما موصولة فعلى هذا كلمة «ضارب» في مثل «جاءني زيد الضارب عمراً» نيس نكرة لعدم قوله «أل» التعريف و لا معرفة لعدم كونه شيئاً من المعارف الست و الإسم لابد من أن يكون نكرة أو معرفة.

و الرابع: دفع التوهّمات:

الف) إن قيل: أل: الداخلة على إسمي الفاعل والمفعول العاملين موصولة لأنها لو كان للتعريف و لام التعريف من خصوصيات الإسم لضعف شبيههما بالفعل المضارع فلا يعمل لأن عملهما لشبههما به.

قلنا: لا يخفى عليك أن «أل» الموصولة أيضاً من خصوصيات الإسم و دخوله على الجملة والفعل والظرف كان ضرورة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(ب) إن قيل: لو كان اللام الداخلة على الصفات تعريفاً فضميرها لا يعود إلى «أل» لأن الضمير لا يعود إلى الحرف.

قلنا: إن في كثير من الأحوال، يوجد مرجع الضمير مذكوراً كجاءني زيد الضارب عمراً و«و» و أما الأحوال التي لا يوجد مذكوراً كان عود الضمير معنوياً إلى شيء معنوي في ذهن المخاطب.

وإن قيل: يمكن أن لا يكون مرجع الضمير متوياً في ذهن المخاطب.

قلنا: قال التحويون كما قال شيخ البهاء (رحمته) في الصمدية في تعريف جملة الصلة: «هو جملة خبرية... معهودة عند المخاطب».

الكعبة ﴿المائدة: ٩٥﴾ و لا توصف النكرة بالمعرفة، و قوله تعالى ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ (المع: ٩١٠) و قول أبي كبير:

فَأَتَتْ بِهِ حَوْشَ الثَّوَابِ مُبِطْنَا
إِسْهَادًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ

و لا تنتصب المعرفة على الحال^١، و قول جرير:

يَسَا رَبُّ غَسَابِلُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ
إِلَاقَى مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

و لا تدخل «رُبَّ» على المعارف. و في التحفة آ: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَدَّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ فِي قَوْلِهِ «و لَا تَفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا» فَقَالَ: بَلْ تَفِيدُ أَيْضًا التَّخْصِيسَ، فَإِنَّ «ضَارِبَ زَيْدٍ» أَخْصَّ مِنْ «ضَارِبٍ». وَ هَذَا سَهْوٌ؛ فَإِنَّ «ضَارِبَ زَيْدٍ» أَصْلُهُ «ضَارِبٌ زَيْدًا» بِالنَّصْبِ، وَ لَيْسَ أَصْلُهُ ضَارِبًا فَقَطْ، فَالتَّخْصِيسُ حَاصِلٌ بِالمَعْمُولِ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ الإِضَافَةُ.

فَإِذَا كَانَ «أَلٌ» مَوْصُولَةً عَلَى زَعْمِهِمْ فَيَزِمُ مَعَهودية جَمَلَةِ الصَّلَةِ وَ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ المُخَاطَبُ مَرَجِعَ الضَّمَانِ فِي الصَّلَةِ لِاتِّكَونِ عِنْدَهُ مَعَهودًا فَإِذَا كَانَ لِامِهِ لِلتَّعْرِيفِ يَرْجِعُ التَّصْمِيرَ إِلَى ذَلِكَ المَعَهودِ عِنْدَ المُخَاطَبِ.

ج) إِنْ قِيلَ: إِنْ لَنَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ يَكُونُ صِلَةُ الإِسمِ فِيهِ جَمَلَةُ الإِسمِيةِ أَوْ فِعْلِيَةً أَوْ ظَرْفًا. حَيْثُ كَانَ أَلُ التَّعْرِيفِ لَا يَكُونُ مَدْخُولَهُ وَاحِدًا مِنْهَا.

قُلْنَا: إِنْ رَجَعْنَا إِلَى شَرْحِ سَوْلَهْدِ المَغْنَبِيِّ وَجَدْنَا أَنَّ البَيْتَيْنِ الذَّيْنِ كَانَ صِلَةُ «أَلٌ» فِيهِمَا جَمَلَةُ إسمِيةِ أَوْ فِعْلِيَةً، هُمَا لِاقْتِطَالِ لِهَمَا. فَهَذَانِ البَيْتَانِ ضَعِيفَانِ، سَلَّمْنَا وَ لَكِنْ صَرَّحُوا فِي الأَوَّلِ وَ الثَّانِي أَنَّهُمَا ضَرُورَتَانِ، وَ فِي الثَّلَاثِ أَيْضًا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ ضَرُورَةٌ فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ ضَرُورَةً عَلَى مَوْصُولِيَةِ «أَلٌ» فَأَيْضًا ضَرُورَةٌ عَلَى كَوْنِهِ لِلتَّعْرِيفِ.

وَ إِنْ قِيلَ: أَنَّهُ فِي الثَّلَاثِ لَيْسَ ضَرُورَةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَاسْتَشْهَدْنَا بِهِ.

قُلْنَا: القَوْلُ بِاسْتِنْدَائِهِ بَيْتٍ أَوْ بَيْتَيْنِ أَسْهَلُ مِنْ إِدْبَاعِ بَابِ سَعْيٍ بِأَلِ المَوْصُولَةِ مَعَ الإِسْكَالَاتِ الكَثِيرَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

د) إِنْ قِيلَ: سَلَّمْنَا ذَلِكَ، إِنَّمَا نَحْنُ فَحِجَّتُنَا اسْتِعْمَالَ العَرَبِ وَ العَرَبُ يَرِيدُ مِنْ «أَلٌ» الدَّاخِلَةَ عَلَى إِسْمِي الفَاعِلِ وَ المَفْعُولِ مَعْنَى المَوْصُولِيَةِ بِدَلِيلِ تَفْسِيرِهِمْ «الضَّارِبِ» بِ«مَنْ ضَرَبَ».

قُلْنَا: وَ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ المِثَالُ وَ التَّفْسِيرُ فَإِنَّ «مَنْ» لَيْسَ تَفْسِيرًا لِللَّامِ فِي «الضَّارِبِ» لِأَنَّ العَرَبَ يَفْسِّرُ «ضَارِبًا» بِ«مَنْ ضَرَبَ» فَهَذَا حِجَّةٌ لَنَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ المَوْصُولِيَةُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسِّرَهُ بِ«مَنْ مِنْ ضَرَبٍ» فَتَأْتِي.

١. «ثَانِي عَطْفِهِ» فِي الآيَةِ حَالٌ مِنْ «مَنْ» الَّذِي ذَكَرَ قَبْلَهَا وَ «حَوْشَ الفُؤَادِ» فِي البَيْتِ حَالٌ مِنَ البَاءِ فِي «بِهِ».

٢. هُوَ شَرْحٌ كَافِيَةٌ ابْنِ الحَاجِبِ.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والإستقبال بإضافته محضة تفيد التعريف و التخصيص لأنها ليست في تقدير الإنفصال و على هذا صحّ و صف اسم الله تعالى ﴿مالك يوم الدين﴾ قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إمّا الماضي، كقولك «هو مالك عبده أمس» أي مَلِكَ الأمور يومَ الدين على حدّ١ ﴿و نادى أصحاب الجَنَّةِ﴾ (الأعراف، ٣٢) و لهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلِكَ يومَ الدين﴾ و أمّا الزمان المستمرّ كقولك «هو مالك العبيد» فإنه بمنزلة قولك أمولي العبيد، اه ملخصاً.

و هو حسن إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى ﴿و جاعل الليل سكناً و الشمس و القمر﴾ (الأنعام، ٩٦) فقال: قرىء بجرّ الشمس و القمر عطفاً على الليل، و بنصبهما بإضمار جعل أو عطفاً على محلّ الليل، لأنّ اسم الفاعل هنا ليس في معنى المُضي فتكون إضافته حقيقيّة آبل هو دالّ على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة، و مثله ﴿فائق الحبّ و النوى﴾ و ﴿فائق الإصباح﴾ كما تقول «زيدٌ قادرٌ عالمٌ» و لا تقصد زماناً دون زمان، اه

و حاصله أنّ إضافة الوصف إمّا تكون حقيقيّة إذا كان بمعنى الماضي، و أنّه إذا كان لإفادة حدث مستمرّ في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة، و كان عاملاً. و ليس الأمر كذلك. ٥

الرابع: إزالة القبح أو التجوّز؟ كما مررتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ» فإنّ الوجه إن

١. أي نزل المستقبل المحقق الوقوع منزلة الماضي.

٢. أي في استمراره و عدم اختصاصه بزمانٍ دون زمانٍ.

٣. أي، منوية.

٤. فتكون إضافته لفظية.

٥. بل تكون إضافته حقيقية و لا يكون عاملاً مثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في «مالك يوم الدين».

هنية: إذا أضيفت صفات الله الذاتية إلى معمولها كانت إضافتها حقيقية لاستمراره في كلّ الأزمنة نحو: «عالم النيب و الشهادة» و أمّا إذا أضيفت صفات الله الفعلية إلى معمولها كانت إضافتها لفظية لعدم استمراره نحو: «خالق كلّ شيء».

٦. أي المجاز.

رُفِعَ قُبْحُ الكَلَامِ لِخَلْوِ الصِّفَةِ لَفْظاً عَنْ ضَمِيرِ الموصوفِ، وَإِنْ نُصِبَ حَصَلَ التَّجَوُّزُ بِإِجْرَائِكَ الوصفِ القاصرِ مجرى المتعدّي.

الخامس: تذكير المؤنث كقوله:

إِسَارَةُ العَقْلِ مَكسُوفٌ بِطَوِّعِ هُوَى^١ وَعَقْلٌ عَامِي الهوى يزداد تنويراً
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^٢ (الأعراف) وَيَعْقِدُهُ
﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى، ١٧) فذَكَرَ الوصفَ حَيْثُ لَا إِضَافَةَ، وَلَكِنْ ذَكَرَ الفِرَاءَ أَنَّهُمْ
التَّزَامُوا التَّذْكِيرَ فِي «قَرِيبٌ» إِذَا لَمْ يُرَدِّ قَرَبِ النِّسْبِ، قَصْداً لِلْفَرْقِ^٣.

وَأَمَّا قَوْلُ الجوهري: «إِنَّ التَّذْكِيرَ لِكُونَ التَّأْنِيثِ مَجَازِيًّا» فَوَهْمٌ لَوْ جُوبِ التَّأْنِيثُ فِي
نَحْوِ «الشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَالموعظةُ نَافِعَةٌ» وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُ حُكْمَ المَجَازِيِّ وَالحَقِيقِيِّ
الظَّاهِرِينَ، لَا المَضْمُرِينَ^٤.

السادس: تأنيث المذكر. كقولهم «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ»^٥ وَقرئ «تَلْتَقِطُهُ
بَعْضُ السَّيَّارَةِ» (يوسف، ١٠) وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^٦ (الأنعام، ١٦٠)، ﴿وَ
كُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْتَذَرُكُمْ مِنْهَا﴾^٧ (المدثر، ١٠٢) أَي مِنَ الشِّفَا، وَيَحْتَمَلُ أَنَّ
الضَّمِيرَ لِلنَّارِ، وَفِيهِ بُعِدَ لِأَنَّهَا مَا كَانُوا فِي النَّارِ حَتَّى يَنْقُذُوا مِنْهَا، وَأَنَّ الأَصْلَ «فَلَهُ عَشْرُ

١. لا يقول: امتنع، لأن الضمير يوجد لكن تقديره ليس يمنع كونه معمولاً للصفة المشبهة.

٢. «إِسَارَةٌ» يَكْسِبُ التَّذْكِيرَ مِنَ «العقل» وَدَلِيلُهُ تَذْكِيرُ الخَبْرِ وَهُوَ «مَكسُوفٌ».

٣. «رَحْمَةٌ» يَكْسِبُ التَّذْكِيرَ مِنَ «الله» وَدَلِيلُهُ تَذْكِيرُ الخَبْرِ وَهُوَ «قَرِيبٌ».

٤. حَاصِلُ قَوْلِهِ أَنَّ التَّقْرِيبَ عَنِينٌ: (١) مَخَافَةُ اللُّبْدِ (٢) الحَمِيمِ. فَلدْفَعِ الإِلتِمَاسِ بَيْنَ العَيْنَيْنِ يَذْكَرُ «قَرِيبٌ» فِي التَّأْنِيثِ وَ
التَّذْكِيرِ إِذَا كَانَ بِالعَمَى الأَوَّلِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِالعَمَى الثَّانِي فَيَذْكَرُ عِنْدَ قَصْدِ التَّذْكِيرِ وَيُؤَنَّثُ عِنْدَ قَصْدِ التَّأْنِيثِ.

٥. حَاصِلُهُ أَنَّ اسْمَ الظَّاهِرِ المَوْثُوثِ المَجَازِيِّ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى عَامِلٍ يَجُوزُ فِي العَامِلِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، أَمَّا إِذَا أُسْنِدَ ضَمِيرُهُ إِلَيْهِ
يَجِبُ التَّأْنِيثُ.

٦. «بَعْضُ» يَكْسِبُ التَّأْنِيثَ مِنَ «أَصَابِعِهِ» وَالأَصَابِعِ فِي حُكْمِ التَّأْنِيثِ لِكُونِهِ جَمْعاً مَكْتَباً «إِصْبَعٌ».

٧. ذُكِرَ «عَشْرَةٌ» لِكَسْبِ «أَمْثَالِهَا» التَّأْنِيثَ مِنَ ضَمِيرِ «هَا».

٨. عَادَ ضَمِيرُ «مِنْهَا» إِلَى «شَفَا» لِكَسْبِهِ التَّأْنِيثَ مِنَ «حُفْرَةٍ».

حسانت أمثالها» فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال:

طوُلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقَضْنَ كَلْبِي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقال:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَفَعَنَ قَلْبِي أَوْ لَكِنْ حُبٌّ مَنَ مَتَكَّنَ الدِّيَارِ
وَأُنشَدَ سَبِيوِيَه:

وَتَشَرَّفْتُ بِالسُّقُولِ الَّذِي قَدْ أَدْعَمَتْهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يُشير ابن الحزم الظاهري في قوله:

تَجَنَّبْتُ مَدِيْقًا مِثْلَ «مَا» وَاحْتَزْتُ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ غُرْبٍ وَاصْحَمٍ

فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وَشَاهِدِي «كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ»

ومراد «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنفص «ما» الموصولة، وبعمر الكناية عن الرجل المرید أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للإستغناء عنه، فلا يجوز «أمة زيد جاء» ولا «غلام هند ذهبت»^١ ومن ثم رد ابن مالك في «التوضيح»^٢ قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية ﴿لَا تَتَنَفَّعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ (الإنعام، ١٥٨) بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» لأنَّ المضاف لو سقط هنا ل قيل «نفساً لاتنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية^٣، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك «زيداً ظلم» تريد أنه ظلم نفسه،

١. الشاهد في الأبيات كسب «طول» و «حب» و «صدر» التأنيث من «الليالي» و «الديار» و «القناة» بدليل «أسرعت» و «شفنن» و «شرفت».

٢. إذ ليس مرادنا «زيد جاء» و «هند ذهبت».

٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٨٥ و ٨٦، ويتضمن هذا الكتاب توجيه ما في الجامع الصحيح للخباري من مشكلات نحوية.

٤. حاصله أن يقدم المفعول لعدم لزوم عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً.

وذلك لا يجوز^١.

السابع: الظرفية نحو ﴿تَوْتِي أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾^٢ (البراهيم، ٢٥-٢٢) وقوله:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان
ليس عليّ حسبي بشؤلان
وقال المتنبي:

أني يوم سررتني بوصول
لم تؤنني لئلا بصدود

و«أني» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية، لأنه لو قيل مكان ذلك «إن سررتني» انعكس المعنى^٣، لا يقال: يدلّ على أنها شرطية أنّ الجملة المنفية إن استونفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى^٤. لئنا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفة لوصول، و الرباط محذوف أي: لم ترغني بعده، ثم حذف دفعه أو على التدرج، أو حالاً من تاء المخاطب، و الرباط فاعلها، وهي حال مقدّرة، أو معطوفة بفاء محذوفة^٥ فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مقدّر أنك ترغني، و من روى «ثلاثة» بالرفع فالحالية مستتعة لعدم الرباط.

الثامن: المصدرية، نحو ﴿وَسَيَقْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

ينقلبون﴾ (الشعراء، ٢٢٧) فأني: مفعول مطلق، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلقة عن العمل بالإستفهام، و قال:

سَتَقْلَمُ لِي أَيَّ دِينٍ لَدَابِئْتُ
و أَيَّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

١. لا يرى منعا لأن المنع إذا كان الفعل غير قلبي و فاعله و مفعوله ضميرين متصلين راجعين إلى شيء واحد، فتأتل.

٢. «كلّ» يكتسب الظرفية لإضافته إلى «حين» فُضِبَ على الظرفية.

٣. لأن المعنى على الإستفهام هو «كلّ يوم سررتني بوصول تسوّتي ثلاثة أيام بصدوده» أنا على كون «أني» شرطية فصار المعنى هو «إن سررتني بوصول يوماً لم تسوّتي ثلاثة أيام بصدوده» فالمعنى عكس الأول.

٤. لكون أني الشرطية حصل الربط لأن الجملة الثانية جزء للجملة الأولى.

٥. أي الفاء السببية و هي تربط ما بعدها بما قبلها و قد سبق أن ما قبل الفاء و ما بعدها معاً في محلّ إعراب لا واحداً منهما و حدد.

٦ «غير مقدّر» تفسير لكون الجملة حالية لامعطوفة بالفاء.

«أَيُّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إِلَّا أَنهَا هنا مفعول به كقولك «تدانيثُ مالا» لا مفعولٌ مطلقٌ لِأَنَّهَا لم تضاف لمصدرًا، والثانية واجبة الرفع بالإبتداء مثلها في «لِنَقْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى» (الكهف، ١٢). ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ (طه، ٧١).

التاسع: وجوب التصدير: ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو «غلامٌ من عندك؟» والخبر في نحو «صبيحة أَيُّ يومٍ سفرُك؟» والمفعول في نحو، «غلامٌ أيُّهم أكرمتم؟» و من و مجرورها في نحو «من غلامٍ أيُّهم أنت أفضل؟» و وجب الرفع في نحو «علمتُ أبو من زيدًا؟»^١ وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء:

عليك بأريابِ الصدورِ فمن عدا
مضافاً لأريابِ الصدورِ تصدراً
و إناك أن ترضى صحابةً ناقين
فتنخطُ قدراً من غلاك و تحقرا
فرغ «أبو من» ثم خفض «مُرْمَل»
يُسَبِّحُ قولي مُخرباً و مُخدراً
و الإشارة بقوله «ثم خفض مُرْمَل» إلى قول امرئ القيس:

كأن أبانا في عرائين وبيله
كبير أناسٍ في بجادِ مُرْمَلٍ
و ذلك أن مُرْمَلًا صفة «كبير» فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض.

والعاشور: الإعراب، نحو «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه و الأكثر البناء.

والحادى عشر: البناء، و ذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهما ك«غير» و «مثل» و «دون» و قد استدل على ذلك بأمرين:

منها قوله تعالى ﴿و حيلَ بيئهم و بينَ ما يشتهون﴾^٢ (سبا، ٥٢)، ﴿و مِنَّا دونَ ذلك﴾^٣ (الجن، ١١) قاله الأخفش، و خولف و أجيب عن الأول بأن نائب الفاعل

١. بل أضيفت إلى اسم ذات و هو «دين» فلا شاهد في البيت على كسب المضاف شيئاً من المضاف إليه.

٢. «أبو» اكتسب للتصدر من «من» فلهذا علق «علمت» عن العمل ف«أبو» مبتدأ و «زيد» خبره.

٣. «بينهم» مبني على الفتح لأنه نائب عن الفاعل فحده أن يكون مرفوعاً لكن اكتسب البناء من ضمير «هم».

٤. «دون» مبتدأ و حقه الرفع نكن بُني عنى الفتح لإضافته إلى «ذلك» المبني.

ضمير المصدر، أي «و حيل هو» أي الحول، كما في قوله:

و قالت، متى يُبخل عليك و يُعتلل
يَشُوك و إن يكشف غرامك تَدْرِب

أي و يُعتلل هو، أي الإعتلال، و لابدّ عندي^٢ من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، و تكون حالاً من المضمر، ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، و عن الثاني بأنه على حذف الموصوف^٣، أي و منّا قوم دون ذلك كقولهم «منّا ظفّن و منّا أقام» أي منّا فريق ظفّن و منّا فريق أقام، و منها قوله تعالى ﴿لقد تَقَطَّعَ بينكم﴾^٤ (الأنعام، ٩٢) فيمن فتح بيناً، قاله الأخفش، و يؤيدّه قراءة الرفع، و قيل: «بين» ظرف، و الفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطّع، أو إلى الوصل، لأنّ ﴿مانرئى معكم شفعاة كم﴾ يدلّ على التهاجر، و هو^٥ يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿ما كنتم ترّعون﴾ على أنّ الفعلين تنازعا^٦ و يؤيدّ التأويل قوله:

أهمّ بأمر الهزم لو أستطيعه
و قد حيلّ بين العمير والنّزوان

يفتح «بين» مع إضافته لمعرب^٧.

و منها قوله تعالى ﴿إنّه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون﴾ (الذاريات، ٢٢) فيمن فتح مثلاً، و

١. فعنى هذا فتح «دون» ليس على كسب البناء بل هو منصوب على الظرفية.

٢. لأجّن أن تحضّل الفائدة أي لأنّ الفعل يدلّ على مصدره فلم يحصل بهما فائدة إذا أتيت بالحال أجاد فائدة. هذا توضيحه، و قال بعضهم: لوتقدّر الإعتلال محلّن بلام العهد لا يلزم تقدير «عليك» أمّا لوتقدّر نكرة يلزم التقدير.

٣. لأنّ الظرف إذا كان مبتدأ لزم خروجه عن الظرفية و رفعه على الإبتدائية أمّا إذا كان صلة يجوز كونه ظرفاً و متعلّقاً بمحذوف.

٤. «بين» فاعل «يقطّع» فحقّه أن يكون مرفوعاً لكن بني على الفتح لإضافته «لكم» المبني. هـ أي التهاجر.

٥. أي «تقطع» و «ضلّ» تنازعا في «ما كنتم ترعون» على الفاعلية، فأعمل الثاني و أضمر في الأول ضمير عائد إلى «ما كنتم ترعون».

٧. أي و إذا كان مضافاً لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لأنها لأبني إلا إذا أضيفت لمبني فتعين أنّ «بين» ظرف و نائب الفاعل ضمير يعود إلى المصدر فالتصدّئه تعين هنا التأويل.

قراءة بعض السلف ﴿أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾ (هود، ٨١)، بالفتح، وقول الفرزدق:

إفصحبوا قد أصاد الله نعمتهم | إذ هم قريش و إذ ما مثلهم بشر

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات فإنها تثني و

تجمع كقوله تعالى ﴿إِلَّا أَمَمَ أَمْثَالَكُمْ﴾ (الأنعام، ٣٨) وقول الشاعر:

أو من يفعل الحسنات الله يشكرها | والشئ بالشئ عند الله مثان

وزعم أن «حقاً» اسم فاعل من حَقَّ يَحِقُّ وأصله حاقٌ فقصر، كما قيل بئ و سر و نم،

ففيه ضمير مستتر، و «مثل» حال منه، و أن فاعل «يصيبكم» ضميره تعالى، لتقدمه في

﴿وما توفيقي إلا بالله﴾ و «مثل» مصدر^١ و أمّا بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة^٢، و

منها قوله:

لم يمنع لشرب منها غير أن نطقث | حمامة في غصون ذات أوقال

ف«غير» فاعل «لم يمنع» و قد جاء مفتوحاً، و لا يأتي فيه بحث ابن مالك، لأن قولهم

«غيران و أغير» ليس بعربي.

و لو كان المضاف غير مبهم لم يثن و أمّا قول الجرجاني و موافقيه إن «غلامي» و

نحوه مبني فمردود^٣ و يلزم بناء «غلامك و غلامه» و لا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً و المضاف إليه «إذ» نحو ﴿و من

خزي يومئذ﴾ (هود، ٦٦) و ﴿مِن عَذَابٍ يَوْمئذٍ﴾ (المعارج، ١١) يقرأ أن بجر يوم و فتحه^٤.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً و المضاف إليه فعل مبني، بناءً أصلياً كان البناء

١. لأن «ما» في «ما أصاب» موصول حرفي فيؤول الفعل بالمصدر و حيثئذ كان «مثل» مفعولاً مطلقاً لإضافته بالمصدر.

٢. لف أن النصب في «مثل» على الحال و الخبر محذوف أي: موجود ب أنه أعمل «ما» الحجازية مع عدم الترتيب شذوذاً و جعل اسمه منصوباً و خبره مرفوعاً. ج) أن نصب «مثل» غلط لأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال «ما» الحجازية عند الحجازيين لكونه تمييزاً.

٣. بدليلين: ١) أن المضاف هو «غلام» ليس مبهماً. ٢) يلزمهم عنى ذلك بناء «غلامك و غلامه» لإضافتهما إلى المبني و لا قائل له.

٤. والشاهد في فتحه لأن حتى المضاف إليه لن يكون مجروراً لكن بُني على الفتح لإضافته إلى «إذ».

كقوله:

على حين عاتبته المشيب على الصبا
أو بناء عارضاً كقوله:

لأجبتن منهن قلبي تحلماً
على حين يستصبين كل حلِيم

رُويًا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فقال البصريون: يجب الإعراب، و

الصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿هذا يومَ ينفخُ الصادقين﴾ (المائدة: ١١٩) بفتح يوم^١،

وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يومَ لا تملكُ نفسٌ﴾ (الإنفطار: ١٩) بالفتح، وقال:

إذا قلتُ هذا حينَ أسلو يهيجني
نسيمُ الصبا من حيث يَطْلُبُ العجوز^٢

وقال آخر:

ألم تعلمي بما عَمَرَكَ اللهُ أني
كسريمٍ على حينِ الكرامِ قليل^٣

و آسي لا أخزي إذا قيل مملق
سخي وأخزي أن يقال بخيل

رُويًا بالفتح.

و يحكي أن ابن الأخضر سُئل بحضرة^٤ ابن الأبرش عن وجه النصب^٥ في قوله

النابغة:

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني
و تلك التي تستك منها المسامعُ

١. و جعل بناء الفعل الماضي والأمر أصحاً لأن الأصل في الفعل هو البناء، إما جعل البناء لتفعل المضارع المتصل بنون الإناث أو نون التأكيد المباشرة عارضاً فلأن الأصل في الفعل المضارع الإعراب تشبهاً باسم الفاعل فيكون البناء عارضاً على الإعراب، فالشاهد في البناء الأصلي هو «حين عاتبته» وفي البناء العارضي هو «حين يستصبين».

٢. حيث تري «يوم» المضاف إلى الفعل المعرب مبتدأ على الفتح.

٣. الشاهد في «حين» حيث كان حقه الرفع على التجربة لا هذا» لكن بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل المعرب.

٤. الشاهد في «حين» حيث كان حقه الجز على كونه مجروراً لا على، لكن بُني على الفتح لإضافته إلى الجملة الإسمية.

٥. أي في حضرة، أي سأل شخص عن ابن الأخضر في حضور ابن الأبرش.

٦. أي وجه نصب «مقالة».

مقالة أن قد قلت، سوف أتلأه

و ذلك من تلقاء مثلك رائع

فقال:

[إدا كنت في قوم فصاحب خيازهم] ولا تصحب الأردن فتردني مع الردني

ف قيل له: الجواب؟ فقال ابن الأبرش: «قد أجاب» يريد أنه لما أضيف إلى المبني

اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب^١، ومثله الرفع بدلاً من «أنك لممتني» وقد

روي بالرفع، وهذا الجواب عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف، ولو صح لصح البناء

في نحو «غلامك، وفرسه» ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء

في «مثل» مع إبهامها لكونها تُثنى وتجمع، فما ظنك بهذا؟^٢ وإنما هو منصوب على

إسقاط الباء^٣ أو بإضمار «أعني» أو على المصدرية^٤ وفي البيت إشكال لو سأل السائل

عنه لكان أولى وهو إضافة «مقالة» إلى «أن قد قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، و

لا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه أن الأصل مقالة فحذف التنوين لضرورة لا للإضافة،

وأن وصلتها بدل من مقالة، أو من «أنك لممتني» أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر

إنما قاله «مقالة أن» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة^٥، فأنشده الناس بتحقيقها^٦،

فاضطروا إلى حذف التنوين^٧، ويروى «ملامة» وهو مصدر لل«لممتني» المذكورة أو

لأخرى محذوفة.

١. أي مفتوح على كونه مبنياً لا منصوب على كونه معرباً.

٢. والحال أن «مقالة» تثنى وتجمع وتصرف كل تصرف.

٣. فكان منصوباً بنزع الخافض.

٤. فكان مقبولاً مطلقاً نوعياً.

٥. فكان «مقالاتن».

٦. أي تثبتت الحركة.

٧. لتصحيح وزن الشعر.

الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً^١

وهي عشرون:

أحدها: كونه على فَعَلَ بالضمّ كـ«ظَرَفَ و شَرَفَ» لآتِه وقف على أفعال السجايا و ما أشبهها ممّا يقوم بفاعله و لا يتجاوزُه، و لهذا يتحوّل المتعدّي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى فَعَلَ لغرض المبالغة و التعجّب، نحو «ضَرَبَ الرجلُ و فَهَمَ» بمعنى ما أَضْرَبَهُ و أَفْهَمَهُ، و سُمِعَ «رَحِبْتُمْ الطاعةُ» و «إِنَّ بشراً طَلَعَ اليمنَ» و لا ثالث لهما^٢، و وجههما أنّهما ضمّنا معنى وَسِعَ و بَلَغَ.

الثاني والثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر و وصفهما على فعيل، نحو: ذَلَّ و قَوِيَ.

الرابع: كونه على «أفعلَ» بمعنى صار ذا كذا، نحو «أَعَدَّ البعيرُ، و أَحْصَدَ الزرعُ» إذا صارا ذوي عُدَّةٍ و حِصَاد.

الخامس: كونه على «أفعللُ» كاشتعرَ و اشمأزَ.

السادس: كونه على «أفوعلُّ» كأكوهذَّ الفرحُ إذا ارتعدَ.^٣

١. أي لازماً غير متعدّ.

٢. فإنّهما يعملان عمل النصب مع كونهما على فَعَلَ، و يوجه بأن عملهما النصب كان من باب تضمينهما فعلاً متعدّياً فتأثّر.

٣. هما بمعنى زلزل، و الفرح أي: ديك أو دجاجة صغيرة.

السابع: كونه على «افعلل» بأصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.
الثامن: كونه على «افعلل» بزيادة أحد اللامين كاتعسس الجمل إذا أبي أن ينقاد.
التاسع: كونه على «افعللي» ك«احرنبي الديك» إذا انتفش، وشدّ قوله:
 قد جعل العماش يغرنديني أطردّه عني ويسرنديني
 ولانث لهما، و يغرنديني - بالغين المعجمة - يعلونني و يغلبنني، وبمعناه
 يسرنديني.

العاشر: كونه على «استفعل» وهو دالّ على التحوّل كاستحجر الطين^١، وقولهم
 «إنّ البغاث بأرضنا يستنسر».
الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل» نحو انطلق وانكسر.
الثاني عشر: كونه مطاوعاً لمتعدّد إلى واحد نحو «كسرته فانكسر» وأزعجته
 فانزعج».

فإن قلت: قد مضى عدّ انفعل.

قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم انفعل،
 تقول «ضاعفت الحسنات فتضاعفت، وعلمته فتعلم، وتلمته فتتلم»، وأصله أنّ المطاوع
 ينقص عن المطاوع درجة ك«أبسته الثوب فلبسه، وأقمته فقام» وزعم ابن بري أنّ الفعل
 ومطاوعه قد يتفان في التعدّي لاثنتين، نحو: استخبرته الخبر فأخبرني الخبر، واستفهمته
 الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وفي التعدّي لواحد نحو:
 استفيتته فأفانني، واستنصحتني فنصحتني، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين
 ما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنّما حقيقة المطاوعة أن
 يدلّ أحد الفعلين على تأثير ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.
الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه نحو: تدرّج واحرنجم واقشعراً
 اطماناً.

١. أي تحوّل الطين إلى الحجر.

٢. يذكر هذا لا يلزم ذكر رقم الخامس والسابع لكونه شاملاً لهما.

الرابع عشر: أن يضْمَنَ معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْقُدْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (الكهف: ٢٨) ﴿وَفَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (النور: ٦٣)، ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ (النساء: ٨٢)، ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (الأحزاب: ١٥)، ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ (الصافات: ٨) و قولهم «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» وقوله:

أو إن تعتذر بالمثل من ذي ضروعها إلى الضيف ليجزخ في عراقها نصلي
فإنما ضمنت معنى ولا تثب، ويخرجون، وتحذثوا، ويسارك، ولا يُصفون، و
استجاب، ويعث أو يُفسد.

والسنة الباقية: أن يدلّ على سجيّة كـ «لَوْمَ وَجِبْنَ وَشَجَع».

أو على عَرَض كـ «فَرِحَ وَبَطِرَ وَأَثِرَ وَحَزَنَ وَكَيْلَ».

أو على نظافة كـ «طَهَّرَ وَرَضُو».

أو على دنس كـ «نَجَسَ وَرَجَسَ وَأَجَنَّبَ»

أو على لون كـ «احْمَرَّ وَاخْضَرَ وَأَيْمَ وَاحْمَارَّ وَأَسْوَدَّ».

أو حلية كـ «دَعَجَ وَكَجَلَ وَشَيْبَ وَسَمِنَ وَهَزَلَ».

تنبية:

في فصيح ثعلب في باب المشدّد «فلانٌ يتعهّد ضيعته»، قال ابن درستويه: و لا يجوز عنده «يتعاهد»، لأنّه يكون^١ عند أصحابه إلاّ من اثنين، و لا يكون متعدّياً و يرده قوله:

تجاوزتُ أحراماً إليها و معشراً^٢
إعلى حراماً لو يسزون مقتلي^٣ [و أجاز الخليل يتعاهد، و هو قليل، و سأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها^٣ فمنعها، و سأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، و كان عنده سنّة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا

١. أي لأنّ التفاعل لا يكون إلاّ من متعدّد و لا بدّ أن يكون لازماً و لو قيل: «يتعاهد ضيعته» كان متعدّياً و ليس هنا متعدّد.

٢. فقد غدّي «تفاعل» و ليس التجاوز واقعاً من متعدّد.

٣. أي عن «يتعاهد».

من يتعاهد، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنت أنت سببه^١، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب:

بيننا تَعَانِقَةُ الكُفْمَاءِ وَ رُوغِهِ يوماً أَسْبَحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

إن من رواه بجزء التعانق مخطيء، لأن تفاعل لا يتعدى^٢، ثم ردّ عليه^٣ بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو «عاطيته الدراهم و تعاطينا الدراهم» وإن كان متعدياً إلى واحد فإنه يصير قاصراً، نحو «تضارب زيد و عمرو، إلا قليلاً نحو «جاوزتُ زيداً و تجاوزته و عانقته و تعانقته»^٤. ١. هـ و إنما ذكر ابن السيد أن «تعانق» لا يتعدى، و لم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، و أيضاً فلم يخصّ الرد برواية الجزّ و لا معنى لذلك.^٥

١. هذا مدح لأبي زيد» من يونس فقام من «هذا أرى» يتعاهد» ممنوعة.

٢. و حينئذٍ فالبيت مشكل سواء قرئ بالتجزئة على كونه مصدراً أو بالرفع على كونه فعلاً للهيم إلا أن مراده من الرفع «تعانق» بضم التاء فصحّ لكونه من باب مفاعلة.

٣. أي ردّ ابن عصفور على ابن السيد.

٤. فردّ ابن عصفور على ابن السيد بأنه لعل الشاعر جاء بكلامه على هذا القليل.

٥. فالشاعر مخطئ « سواء زوي بالجزر أو بالرفع كما مضى.

الامور التي يتعدّى بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

أحدها: همزة أفعال نحو ﴿أذهبتم طيباتكم﴾ (الأحزاب: ٢٠)، ﴿رَبَّنَا أَمْتَنَا اثْنَيْنِ وَ أَحْيَيْتَنَا اثْنَيْنِ﴾ (غافر: ١١)، ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ (نوح: ١٧) وقد ينقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدّي إلى اثنين، نحو أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، وَأَعْطَيْتُهُ دِينَارًا، ولم ينقل متعدّد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدّي إلى ثلاثة إلّا في «رَأَى» و«عَلِمَ» وقاسه الأخفش في أخواتها الثلاثة القليبية نحو «ظَنَّ» و«حَسِبَ» و«زَعَمَ» وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد، والحقّ أنّه قياسي في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جَلَسَ زَيْدٌ وَمَشَى وَسَارَ «جالست زيداً و ماشيته و سايرته».

الثالث: صوغه على فَعَلْتُ، بالفتح أَفْعَلُ بالضمّ لإفادة الغلبة، تقول «كَرَمْتُ زَيْدًا» بالفتح أي غلبته في الكرم.

الرابع: صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة إلى الشيء. ك«استخرجت

١. الشاهد في «أمتنا» و«أحييتنا» حيث يتعديان إلى مفعول واحد بعد كونهما قاصرين.

٢. الشاهد في «أنبتكم» و«يُعِيدُكُمْ» و«يُخْرِجُكُمْ» حيث يتعدون إلى مفعول واحد بعد كونهم قاصرين.

الحال، واستحسنْتُ زيداً واستقبلتُ الظلم^١، وقد ينقل ذوالمفعول الواحد إلى اثنين نحو «استكتبته الكتاب واستغفرتُ الله الذنب» وإتما جاز «استغفرتُ الله من الذنب» لتضمنه معنى استتبت، ولو استعمل على أصله لم يجر فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وأما قول أكثرهم إنَّ «استغفر» من باب «اختار»^٢ فمردود.

والخامس: تضعيف العين، تقول في فِرْح زيدٌ «فَرِحْتَهُ»، ومنه ﴿قَدْ أفلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (النمى، ١٠)، ﴿هُوَ الَّذِي يَسِّرْكُمْ﴾ (يونس، ٢٢) وزعم أبو علي أنَّ التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم «سرتُ زيداً» وقوله:

إفلا تجزعن من سهرة أنت سرتها [فَاوَّلَ راحِ سِنَّةً مَنْ يُسَيِّرُهَا

وفيه نظر، لأنَّ «سرتَه» قليل و«سَيَّرْتَه» كثير بل قيل: إنَّه لا يجوز «سرتَه» وإنَّه في البيت على إسقاط الباء توسعاً وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ (العمران، ٣٤) وزعم الزمخشري أنَّ بين تعديتين فرقا، فقال: لَمَّا نَزَّلَ الْقُرْآنَ مُنْجِماً^٣ وَالْكِتَابَانَ^٤ جُمْلَةً وَاحِدَةً جِيءَ بِ«نَزَّلَ» فِي الْأَوَّلِ وَأَنزَلَ فِي الثَّانِي وَإِتِمَا قَالَ هُوَ فِي خُطْبَةِ الْكُشَافِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ الْقُرْآنَ كَلَاماً مُؤَلَّفاً مَنْظِماً، وَنَزَّلَهُ بِحَسَبِ الْمَصَالِحِ مُنْجِماً» لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَوَّلِ أَنزَلَهُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَهُوَ الْإِنزَالُ الْمَذْكُورُ فِي ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر، ١) وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة، ١٨٥) وَأَمَّا قَوْلُ الْقَطَّالِ: إِنَّ الْمَعْنَى: الَّذِي أُنزِلَ فِي وَجُوبِ صَوْمِهِ أَوِ الَّذِي أُنزِلَ فِي شَأْنِهِ، فَتَكَلَّفَ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ، وَبِالثَّانِي تَنْزِيلَهُ مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَجْوماً فِي ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً.

١. «استخرجت» كان الطلب و«استحسنت واستقبلت» كانتا للنسبة إلى الشيء.

٢. وهو كل فعل متعدٍ لواحد بنفسه ولثاني بحرف جر دائماً وإن أتى في بعض الحالات متعدياً لثاني بنفسه فهو من باب التوسع فكان منصوباً بزع الخافض.

٣. أي مفرقاً أجزائه.

٤. أي التوراة والإنجيل.

و يشكل على الزمخشري قوله تعالى ﴿وقال الذين كفروا لولا نُزِّلَ عليه القرآنُ جملةً واحدةً﴾ (الفرقان، ٣٢) فقرن «نُزِّلَ» بجملة واحدة^١، وقوله تعالى ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آياتِ الله يُكفَرُ بها﴾ (النساء، ١٢٠) وذلك^٢، إشارة إلى قوله تعالى ﴿وإذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا﴾ (الأنعام، ٥٨) الآية، وهي آية واحدة.

و النقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدّي لواحد نحو «علمته الحسابَ وفهمته المسألة» ولم يسمع في المتعدّي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في «علم» المتعدّي لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس ظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقاً، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين، فلذلك عدّي «رَحِبَ وطَلَعَ» إلى مفعول لما تضمننا معنى «وسيع وبلغ» وقالوا: فرقتُ زيداً، و «سَفِهَ نفسه» (البقرة، ١٢٠) لتضمّنهما معنى خاف امتهن أو أهلك^٣.

ويختصّ التضمين عن غيره من المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، و لذلك عدّي «ألوت» بقصر الهمزة بمعنى «قصرت» إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، و ذلك في قولهم «لا ألوكُ نُضحاً ولا ألوكُ جُهداً» لما ضمّن معنى «لا أمتعك» ومنه قوله تعالى ﴿لا يألونكم خبالاً﴾ (ال عمران، ١١٨) و عدّي «أخبر وخبرٌ وحدث وأنبأ ونبأ» إلى ثلاثة لما ضمّنت معنى «أعلم وأري» بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو ﴿أنبتهم بأسماءهم، فلما أنبأهم بأسماءهم﴾ (البقرة، ٣٣)، ﴿نبتوني بعلم﴾ (الأنعام، ١٢٢).

السابع: إسقاط الجار توسعاً نحو ﴿و لكن لأتواعدوهنّ سراً﴾ (البقرة، ٢٢٥) أي

١. قال الدسوقي: جوابه أن محلّ كون «نُزِّلَ» المضعف مفيداً للتدرّج مالم يقيم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيد كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية «نُزِّلَ» بمعنى «أنزل» لا غير «كخبر» بمعنى «أخبر» والأكان متدافعاً يعنى لأنّ «نُزِّلَ» للتدرّج و «جملة واحدة» تنافيه فظهر أنّ ماقلناه مراده وحينئذٍ فلا إشكال.

٢. أي «نزل» في آية النساء إشارة ...

٣. «خاف» راجع إلى «فرقت» و «امتحن» أو «أهلك» راجع إلى «سَفِهَ نفسه».

على سرّ أي نكاح، ﴿أعجلتم أمرَ ربكم﴾ (الأعراف: ١٥٠) أي عن أمره ﴿واقعدوا لهم كلَّ مرصدٍ﴾ (التوبة: ٥) أي عليه، و قول الزجاج إنّه ظرف ردّه الفارسي بأنّه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهماً^١، وقوله:

لئن بهذ الكف يمسَل
متنه] كما عيَل الطريقَ التعلبُ

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة «إنّه ظرف» مردود أيضاً بأنّه غير مبهم، وقوله «إنّه اسم لكلّ ما يقبل الإستطراق فهو مبهم لصلاحيّته لكلّ موضع» منازع فيه^٢ بل هو اسم لما هو مستطرق^٣.

ولا يحذف الجارّ قياساً إلا مع «أنّ» و «أن» وأهمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو «جئت كي تُكرمتي» أن تكون «كي» مصدرية واللام مقدّرة والمعنى لكي تُكرمني، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها^٤، ولا يحذف مع «كي» إلا لام العلة، لأنّها لا يدخل عليها جارّ غيرها بخلاف أختيها^٥، قال الله تعالى ﴿وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّاتٍ﴾ (البقرة: ٢٥)، ﴿شهد الله أنّه لا إله إلا هو﴾ (ال عمران: ١٨) أي بأنّ لهم وبأنّه، ﴿وترغبون أن تنكحوهنّ﴾ (النساء: ١٢٧) أي في أن، أو عن على خلاف في ذلك بين المفسّرين. ومما يحتملها قوله:

و يرضبُ أن يبني المعالي خالداً
و يرضبُ أن يرضى صنيع الألائم^٦

أنشده ابن السيد فإن قدر «في» أولاً و «عن» ثانياً فمدح وإن عكس فذمّ، ولا يجوز أن يقدر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض^٧.

١. ولا ينتصب على الظرفية إلا إذا كان مبهماً.

٢. أي يقع فيه ذهابٌ ومجيء.

٣. لا ما يقبل الإستطراق.

٤. حيث لا شاهد فيها.

٥. أي «لرّ» و «لن».

٦. «معالي» جمع «معلّة» وهي كسب الشرف، «صنيع الألائم» أي القفل القبيح و «الألائم» جمع «الألم».

٧. لأنك متى أثبتت له الرغبة في بناء المعالي فغيث عنه الرضا بصنع الألائم وإن أثبتت الثاني وهو الرضا بصنع الألائم

ومحلّ أنّ وأن وصلتهما بعد حذف الجارّ نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حذف منه، وجوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرّاً، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنّه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم «لاهِ أبوك»^١ وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهو؛ وممّا يشهد لمذعي الجرّ قوله تعالى ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الحج، ١٨). [و أنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون]^٢ أصلهما: لا تدعوا مع الله أحداً لأنّ المساجد لله و فاعبدون لأنّ هذه....
و لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها، لاتقول «أنتك فاضلٌ عرفت»، وقوله:

وما زدت ليلي أن تكون حبيبة إن، و لا دين بها أنا طالبه

رَوَّوهُ بحفض «دين» عطفاً على محلّ «أن تكون» إذ أصله «لأنّ تكون» وقد يجاب بأنّه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأنّ الحمل على العطف على المحلّ أظهر من الحمل على العطف على التوهم و يجاب بأنّ القواعد لا تثبت بالمحتملات^٣.

وهنا معدّة ثمان ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: كيسى زيدٌ، بوزن فريح، فيكون قاصراً قال:

و أن يعرین إن كيسي الجوازي فتنبو العين عن كرم عجاف

نفيث عنه! الأوّل لأنهما صدان لا يجتمعان فلا يصحّ أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي والرضا بصنع الألام و بالعكس.

١. الأصل «الله ذرّ أيبك» فحذف الجار أي اللام وأبقي الاسم مجروراً على حاله، وقوله «ذرّ أيبك» حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

٢. مرّج ابن هشام بين آيتين، الأولى - هي المستشهد بها - «و أنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» (المؤمنون، ٥٣) والثانية: «إنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» (الأنبياء، ٩٢) وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

٣. أي فإذا جاء الإحتمال بطل الاستدلال.

فإذا فتحت السين صار بمعنى سَتَرَ و غَطَّى، و تعدَّى إلى واحد، كقوله:

و أركبُ فسي الروح خيْفَانة كسا وجهها سَعَفَ مستشر

أو بمعنى أعطى كسوةً و هو الغالب، فيتعدَّى إلى اثنين نحو كسوتُ زيداً جِبَّةً، قالوا:

وكذلك «شِترتُ عينه» بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها و «سَتَرَ اللهُ عينه» بفتحها

متعدِّدٌ بمعنى قلبها و هذا عندنا من باب المطاوعة، يقال سَتَرَهُ فشيتر كما يقال تَرَمَهُ فثريمَ و

ثَلَمَهُ فثليمَ و منه كسوته الثوبَ فكسيتَه و منه البيت^١، و لكن حذف فيه المفعول.

١. أي «كسيتُ الجوارِي» فالمفعول محذوف أي «كسي الجوارِي أثواباً».

فهرست

- ۲۸ والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً
 ۲۹ والخامس: أن تكون عاقبة
 والسادس: أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من
 ۲۹ حيث هي
 والسابع: أن تكون في معنى الفعل
 والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة
 من خوارق العادة
 والتاسع: أن تقع بعد «لذاته العجائية»
 والعاشر: أن يقع في أول جملة حالية
 أقسام العطف
 أحدها: العطف على اللفظ
 والثاني: العطف على المحل
 والثالث: العطف على التوقف
 عطف الخير على الإتيان وبالعكس
 عطف الإسمية على الفعلية وبالعكس
 العطف على معمولي عاملين
 المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً
 ورتبة
 أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس
 الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين
 ما يُعرَّف به المبتدأ من الخبر
 ما يُعرَّف به الإسم من الخبر
 ما يُعرَّف به الفاعل من المفعول
 ما افرق فيه عطف البيان و البدل
 ما افرق فيه إسم الفاعل و الصفة المشبهة ..
 ما افرق فيه الحال و التمييز و ما اجتمعا فيه .
 فأوجه الإفتراق
 وأنا أوجه الإفتراق
 أقسام الحال
 الأول: انقسامها باعتبار إنتقال معناها و لزومه ..
 الثاني: انقسامها بحسب قصدنا لذاتها و
 للتوطئة بها
 الثالث: انقسامها بحسب الزمان
 الرابع: انقسامها بحسب التبيين و التوكيد
 إعراب أسماء الشرط و الإستفهام و نحوها ..
 مسوغات الإبتداء بالثكرة
 أحدها: أن تكون موصوفة
 والثاني: أن تكون عاملة
 والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو
 المعطوف عليه معا يسوغ الإبتداء به

- أحدها: الجملة المخبر بها ١٠٧
- الثاني: الجملة الموصوف بها ١٠٧
- الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء ١٠٨
- الرابع: الواقعة حالاً ١١٠
- الخامس: المقشرة لعامل الإسم المشتغل عنه ١١١
- السادس والسابع: بذل البعض والإشتمال ١١٢
- الثامن: معمول الصفة المشبهة ١١٣
- التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالإبتداء ١١٤
- العاشر: العاملان في باب التنازع ١١٥
- الحادي عشر: الفاظ التوكيد الأول ١١٧
- الأمر التي يكسبها الإسم بالإضافة ١١٩
- أحدها: التعريف ١١٩
- الثاني: التخصيص ١١٩
- الثالث: التخفيف ١١٩
- الرابع: إزالة الفج أو التجوز ١٢٢
- الخامس: تذكير المؤنث ١٢٣
- السادس: تأنث المذكر ١٢٣
- السابع: الظرفية ١٢٥
- الثامن: المصدرية ١٢٥
- التاسع: وجوب التصذر ١٢٦
- والعاشر: الإعراب ١٢٦
- والحادي عشر: البناء ١٢٦
- الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ١٣١
- الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ١٣٥

- الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره ٨٣
- الرابع: ضمير الشأن والقصة ٨٣
- الخامس: أن يجز بـ «و» ٨٦
- السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المقشور له ٨٧
- السابع: أن يكون مكملاً بفاعل مقدم و
مفسره مفعول مؤخر ٨٧
- شرح حال الضمير المسمى فضلاً وعماداً ٩١
- في شروطه ٩١
- في فائدته ٩٤
- في محله ٩٥
- فيما يحتمل من الأوجه ٩٥
- روابط الجملة بما هي خبر عنه ٩٩
- ١- أحدها: الضمير ٩٩
- ٢- الثاني: الإشارة ١٠٢
- ٣- الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه ١٠٢
- ٤- والرابع: إعادته بمعناه ١٠٢
- ٥- والخامس: عموم يشمل المبتدأ ١٠٣
- ٦- والسادس: أن يعطف بقاء السببية جملة
ذات ضمير على جملة خالية منه ١٠٣
- ٧- والسابع: العطف بالواو ١٠٤
- ٨- والثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول
على جوابه بالخبر ١٠٤
- ٩- والتاسع: «أل» الناجبة عن الضمير ١٠٤
- ١٠- والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ
في المعنى ١٠٤
- الأشياء التي تحتاج إلى الرباط ١٠٧